الدكتورة منى الياس

القياس في النحو

مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات

لأبي علي الفارسي

بسم الله الرحمن الرحيم

القياس في النحو

الدكتورة منى الياس

القياس في النحو

باري

مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي

دار الفكر

تصوير ١٩٨٧ م

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
(١٥٠٠ نسخة)

سورية - دمشق - شارع سعد الله الجابري - ص.ب (٩٦٢) - س.ت ٢٧٥٤
هاتف ٢١١٠٤١ ، ٢١١١٦٦ - برقياً : فكر - تلكس Tx FKR 411745 Sy

الصف التصويري : على أجهزة C. T. T. السويسرية
الإنشاء (أوفست) : في المطبعة العلمية بدمشق

المقدمة

يعدّ موضوع القياس من أهم الموضوعات في النحو العربي وأصوله ، بل إنه أشمل تلك الموضوعات وبه وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية في طرائقهم في النظر وما امتازوا به من فطنة واقتدار على النفاذ إلى المعاني المستسرّة وراء أوضاع الكلم ، ومن فضول القول أن أصرح أنه من المتعذر على الدارس أن يلم في دراسة واحدة بأطراف هذا الموضوع الخصب وفروعه ، لذلك كان اتجاهي إلى الإلمام بالمعالم الكبرى التي ينبغي أن يلم بها فيه .

وقد كان في طليعة المصاعب التي واجهت ضبط مفهوم (القياس) عند النحويين ، لأن ذلك هو الأساس الأول الذي تقوم عليه دراسة مذاهبهم فيه ، وذلك أني وجدت القوم يستعملون هذا اللفظ بمعان مختلفة ، إلا أنها متواشجة ، وعلى تواشجها لابد من إيضاح الفروق الدقيقة ما بينها ، والمنحى الذي ينحونه في كل منها . ومن البين أنه في مثل هذا الموضوع لا يمكن الإحاطة الشاملة بمذهب كل إمام من أئمة النحو ، ولا سيما أن الكثرة الكاثرة من آثارهم ، ما بين مفقود أو مخطوط متفرق في شتى أنحاء العالم ، ولما يقيض إلا لقلة قليلة منه . فكان لابد لي من الاقتصار على تناول القياس ومذاهبه لدى الأئمة الكبار الذين يمثلون القمم في تاريخ النحو العربي ، ولكل منهم في تناوله لقضايا النحو وأخذه بالقياس فيه ، منهج له سماته الخاصة ، تبعه فيه نفر ممن جاؤوا بعده من النحويين .

وقد كنت في معالجة هذا البحث بين أحد أمرين في المنهج الذي آخذ به . إما المنهج التاريخي ، وإما المنهج الأصولي . وبعد تردد في إيثار أحد المنهجين - ولكل ميزاته - رأيت أن الأشبه بغرض هذه الدراسة - وهو دراسة واقع القياس في

أعمال النحويين المتقدمين ـ أن أتبع المنهج التاريخي ، لأني رأيت التتبع التاريخي لأي قضية من قضايا العلم ، قد يكون أعون على النفاذ إلى طبيعتها ، والتهدي إلى جملة المشكلات المتصلة بها أو المتفرعة عنها .

وتبعاً لهذا المنهج الذي اخترت عقدت الفصل الأول من بحثي هذا للقياس في طوره الأول من لدن نشأة النحو حتى عهد الخليل بن أحمد ، وعُنيت ببسط مفهومه لدى ابن أبي إسحاق ، الذي قيل فيه ، أنه أول من مد القياس وشرح العلل ، ثم لدى بعض أقرانه ومخالفيه ، ولا سيما أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر . وتناولت في فصل آخر عمل الخليل بن أحمد في هذا الباب بشكل مجمل . ولما كان الخليل هو المؤثل الحقيقي لعلم النحو ، وعلى يديه تكامل المنهج النحوي ، الذي استمر في أسسه الكبرى لدى مختلف طبقات النحويين من بعده ، فإني عُنيت في الفصول التالية بالكلام على الأسس التي كانت عماد منهجه النحوي ، والتي هي في الوقت نفسه عُمَد القياس وأركانه ، ولم أقصر فيها الكلام على مذهبه وحده ، وإنما تتبعت نمو كل من هذه الأسس ، من لدن كان فكرة موجهة ربما أشير إليها دونما بسط عند الخليل وسيبويه وبعض مخالفيهما ، إلى أن أخذ طابع النظرية المحررة على نحو أصولي إلى حد غير قليل عند ابن جني ونفر ممن تقبلوا آثاره .

وهذه الأسس ، هي فكرة الأصول والفروع ، ثم ما يستتبع ذلك من التعليل ، ثم وجوه القياس وطرائقه ، المبنية على تلك الأسس لدى جمهرة النحويين ، ولا سيما البصريين منهم .

وكان لابد لي بعد هذه المحاولة لدراسة واقع القياس عند هذه الطبقة من النحويين ، أن أتطرق إلى معالجة مسألة من أهم مسائل هذا البحث ، وهي صلة القياس عند النحويين بالمنطق وهل كان أثراً من آثار تسليط الاعتبارات المنطقية على اللغة ؟ وتحكيمها فيها ، وأما الفصل الذي تلا ذلك ، فخصصته بالثورة على مبدأ القياس والتعليل في النحو ، وذلك لدى ابن مضاء القرطبي ، الذي لم تكن ثورته على هذا المبدأ لدى النحويين ونعيه عليهم الأخذ به ـ كما قال بحق الدكتور

شوقي ضيف ـ إلا امتداداً لمبدئه الظاهري في الفقه ، ليتناول علم العربية أيضاً ، وحاولت أن أتبين معالم هذه الثورة كما تجلت في كتابه (الرد على النحاة) غير مغفلة الاستعانة بتحليل الدكتور شوقي ضيف لمضمون هذا الكتاب ، وهو تحليل بليغ ، ثم تناولت الآثار التي تركتها هذه الثورة لدى أبي حيان الأندلسي ، الذي كان أكبر النحاة في النصف الأول من المئة الثامنة ، وأبلغهم تأثيراً في مذاهب من جاء بعده من النحاة .

وقد ألحقت بهذا البحث تحقيقاً لباب من كتاب أبي علي الفارسي (المسائل العسكريات) ، لأنه تناول فيه قضايا تعتبر ركائز أساسية في هذا البحث ، ووصلته بتحقيق مسألتين عرض لهما فيه وتناولها ببسط أوفى في كتابه « المسائل البغداديات » فحققتهما من مخطوطة هذا الكتاب وجعلتهما صلة لهذا الباب متممة له .

وأما المصادر التي رجعت إليها فمتنوعة ، لتنوع القضايا المتصلة بهذا الموضوع ، وفي طليعتها كتب النحويين أنفسهم ، ولا سيا كتب الأئمة الذين عرضت لمذاهبهم ، وفي رأسها (كتاب سيبويه) . وقد كان كتاب (الخصائص) لابن جني ، من أهم ما اشتملت عليه هذه الزمرة من المصادر ، وأكثرها عوناً لي في معالجتي هذا البحث . ثم كان من أهم مصادري أيضاً كتب التراجم والطبقات ، التي ترجمت لمن تناولهم هذا البحث من النحويين ، وما فيها من الإشارات إلى أصول هؤلاء ومذاهبهم . ولم أدع الانتفاع بما ظهر في تاريخ النحو وأصوله من دراسات المحدثين . وكان لابد لي أيضاً ، من أن أرجع إلى طائفة من كتب المنطق والأصول في معالجة قضية صلة المنطق بالقياس النحوي ، كما رجعت أيضاً للغرض ذاته إلى طائفة من الدراسات التي أرّخ أصحابها للحركات الفكرية والعلمية في الحضارة الإسلامية ، إلى كثير مما تدعو الحاجة إلى مراجعته من كتب اللغة والمعاجم .

ومن البدهي أنه قد كان من مصادري الأساسية ، ما تيسّر لي الوقوف عليه

من الدراسات في مناهج البحث اللغوي الحديثة ، سواء ما وضعه منها دارسون عرب ، وما ترجم منها عن دراسات في اللغات الأخرى .

وبعد فإني آمل أن أكون قد وفقت بتحديد المعالم الكبرى لهذا الموضوع الخصب ، وإن كان أرحب مدى مما قدرت وأكبر من أن يحاط به في كتاب محدود ، فأسباب الدراسة له أعسر من أن تتهيأ لباحث وحده .

والله ولي التوفيق

د. مني الياس

الفصل الأول

القياس من بدء نشأته حتى الخليل

إذا أخذنا القياس في أبسط معانيه ، تبين لنا أنه عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية ، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة . وهذه حقيقة من حقائق الاجتماع اللغوي التي تنبني عليها الاستعمالات اللغوية .

ولا شك أن هذا الاعتبار هو الذي أوحى باتخاذ القياس ـ باعتباره عملية فكرية على هذا النحو ـ معياراً لم يلبث أن سيطر على النحاة الأوائل ، وأفضى بهم إلى الطريق الذي سلكوه بعد ذلك . ومن ثم يمكن أن نقول إن ههنا نوعين من القياس : قياس يتعاطاه المتكلم ؛ إذ يحذو حذو غيره من أبناء الجماعة اللغوية ، وقياس آخر ؛ هو الذي عرف عند النحويين ، واتسمت به مدرسة البصرة .

إن أدنى تأمل في آثار نحاة العربية يهدي إلى أن ماأسموه قياساً ، على ماقد يكون في مفهومه عندهم من غموض ، لأن هؤلاء النحاة الأوائل ، كانوا يعملون به على هدي تصور له قائم في نفوسهم دون أن يحدّوه ، ولاختلاف صوره لديهم وتشعب مسالكهم فيه ـ هو عماد النحو ، حتى إنه دخل في تعريفهم للنحو عندما قال قائلهم : « النحو هو العلم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب »[1] . وعندما قال آخر : « إنما النحو قياس يتبع »[2] .

---

(١) الاقتراح ٢٨

(٢) قائل ذلك الكسائي في أبيات له . انظر معجم الأدباء ١٣/١٩١

وقد يكون التتبع التاريخي لهذا المبدأ في أعمال النحويين ، ومحاولة رصد مختلف الصور التي تجلى فيها ماأسموه قياساً عندهم ، عوناً على تحديد مفهوم هذا المبدأ من جهة ، واستكناه طبيعته من جهة أخرى ، ومن ثم تقويمه باعتباره أداة من أدوات البحث النحوي ومدى ملاءمته في صوره عند النحويين الأوائل لمناهج البحث الحديثة في ميدان اللغة .

يكاد ظهور القياس في النحو يقترن باسم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى ١١٧ هـ وذلك في الكلمة المشهورة التي قالها فيه ابن سلام ورددها من بعده آخرون وذلك وصفه إياه بأنه « أول من بعج النحو ومد القياس والعلل »[١] .

وقد ذكر ابن سلام أيضاً ، في معرض الموازنة بين ابن أبي إسحاق هذا وأبي عمرو بن العلاء : « أن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها »[٢] .

ومن الصعب أن تنسب أولية علم من العلوم - إن صح أن يسمى هذا المبدأ علماً أو تسمية القياس قياساً - إلى إنسان بعينه ، فمثل هذه القضايا إنما تمر بمراحل عدة ، ويتعاقب عليها المتكلمون من جهة ، ومن يحاولون تقنين العلوم من جهة أخرى ، حتى لقد قيل - كما أسلفنا - في معرض الموازنة بين ابن أبي إسحاق هذا ، وأبي عمرو بن العلاء : « إن ابن أبي إسحاق كان أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها »[٣] .

وقد قال ابن سلام فيها أيضاً : « أخبرني يونس أن أبا عمرو بن العلاء كان

---

(١) نزهة الألباء ١٠ ، طبقات الشعراء لابن سلام ١٤ . وعنه مقدمة التهذيب للأزهري ٣٩ . وانظر طبقات الزبيدي ٢٥ ، وتاريخ الإسلام ٢٦٥/٤ ، ونزهة الألباء ١٠ ، أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٠

(٢) طبقات الشعراء لابن سلام ١٤

(٣) نزهة الألباء لابن الأنباري ١٠ ، طبقات الشعراء لابن سلام ١٤ ، وعنه مقدمة التهذيب ٣٩ ، وعنه بتصرف أخبار النحويين البصريين للسيرافي ٢٠ .

أشد تسليماً للعرب ، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم ، وكان عيسى يقول أساء النابغة في قوله :

فبتّ كأني ساورتني ضئيلة	من الرقش في أنيابها السمّ ناقع

يقول موضعها ناقعاً »[1] .

ويصدق مقالة ابن سلام : أن ابن أبي إسحاق أقدم من يحكى عنه بعض الأحكام النحوية من الموصوفين بهذا العلم ويظهر أن من تقدمه إلى التفكير في أمور النحو من لدن أبي الأسود الذي تجعله أكثر الروايات العربية الرائد الأول لهذا العلم وحتى أيام ابن أبي إسحاق ظلوا يتخبطون على غير هدىً ، حتى كان ابن أبي إسحاق هذا أول من هدى النحويين إلى الطريق الذي ينبغي أن يُسلك في تناول مسائل هذا العلم ، وذلك بأن فرّق ما بين الظواهر التي ينتظمها قانون جامع - وهو ما كان يعنيه بالقياس - وبين ما لا يخضع لمثل هذا القانون . والنصان المذكوران آنفاً ، قد يكونان أقدم نصين ورد فيهما ذكر القياس ، ولنا أن نتساءل ههنا : ما المعنيّ بقوله : « أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل » ، لقد حكى ابن سلام أيضاً خبرين آخرين يمكن أن يفيدانا في تحقيق الدور الذي اضطلع به ابن أبي إسحاق في تاريخ النحو العربي ، وبالتالي في تحقيق معنى « مدّ القياس والعلل » ، وتفوقه في هذا الباب على أهل طبقته ومنهم أبو عمرو بن العلاء . ومفاد الخبر الأول ما حكاه ابن سلام عن أبيه أنه قال : « قلت ليونس هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ، قال : قلت له : هل يقول أحد الصويق يعني : السويق ، قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها . وما تريد إلى هذا ، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس »[2] ويبّن من هذا الخبر - الذي هو غاية في الأهمية - أن ابن أبي إسحاق أول من اهتدى بفطنته إلى أن ثمة ظواهر في العربية ، تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها ، وأن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك ؛ بمعنى أن في

(١) طبقات الشعراء لابن سلام ١٤ - ١٥

(٢) طبقات ابن سلام ١٥ والفهرست ٤٢

أمور اللغة ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع البحت دون أن يكون خاضعاً لقانون مطرد ، وأن ثمة ظواهر لغوية تخضع لمثل هذا القانون . وأنه جعل همه في تقري هذه الظواهر واستظهار القوانين الجامعة ، وهذا ماعناه بقوله : « عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » ، وهذا أيضاً ما يفسر لنا قول ابن سلام فيه : « إنه أول من بعج النحو ومدّ القياس ، وأنه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو » وقول ابن سلام : « أول من بعج النحو » يفيد أن النحو قبله كأنه كان مستغلقاً على من تقدمه فلا يقعون فيه إلا على ظواهر لا ينفذون منها إلى حقائقه ، حتى كان هو الذي تسنّى له أن ينفذ إلى ما وراء هذه الظواهر ، فعلى حين كان أبو عمرو أوسع معرفة من عبد الله بجزئيات كلام العرب ، كان عبد الله أقدر على أن يستخلص مما وُقع إليه من كلامهم القوانين التي على هديها يتصرفون في الكلام . فمفهوم القياس عنده إذن ، إنما هو القانون المطّرد . وقد ظل هذا المفهوم مهيمناً إلى حدّ غير قليل على معظم أشكال القياس وصوره لدى الطبقات التالية من النحويين . ويظهر أن حقيقة الدور الذي اضطلع به ابن أبي إسحاق إنما هو التنبيه إلى هذا المبدأ الأساسي من مبادئ التفكير العلمي وإن كان لم يتوصل إلى كبير شيء في باب تقنين القوانين النحوية ، وهذا ما يفيده خبر حكاه ابن سلام أيضاً قال : « سمعت أبي يسأل عن ابن أبي إسحاق وعلمه قال : هو والنحو سواء أي هو الغاية . قال فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك به ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظر نظره كان أعلم الناس »(١) .

ويمكن أن نجمل القول في دور ابن أبي إسحاق ، بأنه كان أول من اهتدى إلى الطريق التي ينبغي أن يُسلك في تحقيق مسائل النحو ، وأنه كان بمثابة اللافتة التي تهدي إلى هذا الطريق . ومن ثمّ كان أن نما هذا العلم من بعده نموّاً سريعاً ، فما إن أتى عليه من بعده إلا قرابة نصف قرنٍ حتى كان ما لدى ابن أبي إسحاق نفسه فيه لا يكاد يذكر أمام ما توصل الناس إليه ، وإن كان أصل الفضل في ذلك يعود

---

(١) طبقات ابن سلام ١٤ ـ ١٥

إليه ، إذ كان هو الذي وضعهم على المحجة ، وهذا يدل على أنه قد ظهر منذ اللحظة الأولى اتجاهان : اتجاه يخضع الكلام لمعايير بعينها ، واتجاه آخر يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة ، ويحسن بنا ههنا أن نستعرض بعض ماوقع إلينا من أقوال ابن أبي إسحاق لنتصور عمله ومعنى تجريده القياس على نحو أوفى .

ما يؤثر عن ابن أبي إسحاق في هذا الباب غاية في النزرة . ومما يعيننا على الوقوف على بعض أصوله استقراء قراءاته ، فإنه إنما كان يتخير وجوه القراءة - كما تفيد القرائن - على هدي ما تصوره من مقاييس في العربية . ومن الظواهر البينة فيما أثر عنه من وجوه القراءة أنه كان يقرأ : (هُديَّ) و (عَصيَّ) و (محيّ) وما شاكل ذلك ، وهذه لغة معروفة لهذيل يقلبون ألف المقصور إذا أضيفت إلى ياء النفس ياء ويدغمونها فيها ، ويظهر أن ابن أبي إسحاق إنما لزم هذه اللغة في قراءته ؛ لأنه كان يراها أقيس ، وكأنه لما رأى الواو الساكنة إذا ما وليتها ياء قلبت ياء وأدغمت في الياء الثانية ، جعل هذا قانوناً مطرداً يشمل حروف المد جميعاً إذا ما وليتها ياء . ويظهر أن ابن أبي إسحاق قد ائتم في هذا الباب أي في باب تجريد القياس بشيخه نصر بن عاصم ، فإن نصراً - كما تفيد بعض أخباره - كان ربما أخذ بهذا المنحى ، وقد تكون بعض توجيهاته هي التي أنبهت ابن أبي إسحاق إلى هذا الطريق ، فقد روي عن خالد الحذاء أنه قال : « سألت نصر بن عاصم وهو أول من وضع العربية ، كيف تقرأ ﴿ قل هو الله أحد الله الصمد ﴾ فلم ينون ، فأخبرته أن عروة ينون (يعني في الوصل) فقال : بئس ما قال ، وهو للبئس أهل ، فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات »[1] .

ووجه هذه القراءة أن نصر بن عاصم ألحق نون التنوين بحروف المد في وجوب الحذف إذا مالقيت ساكناً . وربما كان هذا المثل ونظائر له هي التي أنبهت ابن أبي إسحاق على ما (يطرد وينقاس) من القواعد ، وأن يجعل همه في

---

(١) طبقات النحويين للزبيدي ٢١

تتبع ذلك . والذي يظهر مما تقدم جميعاً أن مرادهم من القياس إنما هو القانون المطرد الذي يستظهر من استقراء الكلام .

ويبّن في المثالين السابقين أن كلاً من نصر وابن أبي إسحاق إنما بنيا قوليهما على استقراء ناقص . فابن أبي إسحاق سارع إلى الحكم - فيما يظهر - بأن لغة هذيل - التي أشير إليها آنفاً - أقيس من سواها ، على حين تنبه العلماء من بعده إلى أن الألف وإن شاركت الواو في المد ، فإنها تباين أختيها من وجوه أخرى ، ومن ثم ربما كان لها من الأحكام ما تنفرد به عنهما . وقول نصر أيضاً في حذف نون التنوين إذا لقيت ساكناً مما اطرحه وأهمله محققو الطبقات التالية من النحاة ، وذلك أن استقراء الكلام دلهم على أن أول الساكنين الملتقيين إنما يحذف إذا كان حرف مد خاصة ، وأما إذا كان حرفاً صحيحاً فإنه يكسر للقائه ساكناً ، والتنوين حقه أن يلحق بالحروف الصحيحة ، لأنه في حقيقته نون ساكنة تلحق الاسم المتمكن ، فمن حقها أن تجرى مجرى الحروف الصحيحة .

على أن أبا عمرو وإن كان لم يبلغ بشهادة ابن سلام وغيره مبلغ ابن أبي إسحاق في تجريد الأقيسة لم يعدم حظاً في هذا الباب ، ولم يكن ابن جني غالياً ولا متنكباً الحقيقة عندما جعله كسائر رجال طبقته ممن نظروا وتدربوا وقاسوا يخالف ابن أبي إسحاق في أنه أشد تسليماً للعرب - على ما أشرنا إلى ذلك من قبل - فإنه سلك طريق القياس أيضاً . فابن جني جعله كسائر رجال طبقته ممن نظروا وتدربوا وقاسوا ، ولم يكن أيضاً مجانباً الصواب عندما أشار إلى أنهم إنما اقتفوا في تعليلهم ما يستظهرونه من أقيسة أثر من كانوا يشافهونهم عن الأعراب . وهذا دليل على أن هذا الضرب من التفكير اللغوي كان وجوده أسبق مما رامه النحاة بعدئذ . وقد وصلت إلينا بعض نقول وأقوال عن أبي عمرو ، يمكن من خلالها أن نقف على بعض الأقيسة أو بعبارة أخرى القواعد التي استخلصها مما وقف عليه من كلامهم ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال : « قال يونس : من صرف (هنداً) قال : (هذه هندُ بنت زيد) فنون (هنداً) لأن ذا موضع لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة ، وهكذا سمعنا من العرب . وكان أبو عمرو

يقول : (هذه هند بنت عبد الله) فيمن صرفه ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا (لا أدر) و (لم يك) و (لم أُبَلْ) و (خذ) و (كل) وأشباه ذلك وهو كثير » . وقد عقب سيبويه على ذلك بقوله : « وينبغي لمن قال بقول أبي عمرو أن يقول (هذا فلان بن فلان) لأنه كناية عن الأسماء التي هي علامات غالبة فأجريت مجراها »[1] .

ويلاحظ أن ما انتهى إليه أبو عمرو من الرأي إنما بناه على أصل من الأصول التي استنبطها مما وقف عليه من كلام العرب فجعل حذف التنوين مبناه على ما ذهب إليه من جعل حذف التنوين من نحو (هند) أي المؤنث الثلاثي الساكن الوسط ، إذا ما وصف بـ (بنت) لازماً حتى على لغة من يصرفه ، وذلك طلباً للتخفيف إذ كثر في كلامهم فأجراه مجرى ما يعمدون فيه إلى التخفيف ، بحذف شيء منه لكثرة دورانه على ألسنتهم من نحو ما مثل به . وظاهر عبارة سيبويه أن أبا عمرو انتهى إلى هذا القول ، وإن لم يكن له عليه شاهد من السماع ، وثمة مقاييس أخرى ذهب إليها أبو عمرو ، ويمكن أن نستنبطها مما تخيره في قراءته ومما قاله في نقد بعض ما رغب عنه من وجوه القراءة ، ومن ذلك أنه فيما يظهر كان لا يجيز حذف نون الرفع إذا لقيت نون الوقاية ، ومن ثم كان يصم باللحن تخفيف النون من ﴿ أتحاجوني ﴾ [سورة الأنعام ٨٠] وهو قراءة نافع وأبي جعفر ، ورواية عن ابن عامر[2] .

وكذلك نسب إلى اللحن للسبب نفسه قراءة نافع ﴿ فبم تبشرون ﴾ [سورة الحجر ٥٤] بكسر النون خفيفة[3] . وقد وافقه في ذلك ابن قتيبة وأبو حاتم السجستاني ، وخالفه في ذلك سيبويه ، فأجاز ذلك محتجاً بالقراءتين المذكورتين وما كان من نحوهما .

---

(١) سيبويه ١٤٨/٢ ، ومذهب سيبويه أن القياس أن يثبت التنوين فيه .

(٢) إعراب القرآن للنحاس لوحة ١/٦٨ ، تفسير القرطبي ٢٩/٧ ، وانظر في نسبتها النشر ٢٥٠/٢ ، والإتحاف ٢١٢

(٣) إعراب القرآن للنحاس لوحة ١/١١١

وكان لا يجيز أن ينوب عن الفاعل غير المفعول به إذا وجد ، وعلى مثل رأيه جمهور البصريين أيضاً ، ومن ثم حكي عنه أنه قال في قراءة أبي جعفر والأعرج وشيبة من قراء المدينة ﴿ ليجزى قوماً ﴾ [سورة الجاثية ١٤] . ببناء الفعل لما لم يسم فاعله : هذا لحن ظاهر(١) .

وعلى ما هو معروف من سعة علمه بكلام العرب وغريبه ، ربما بنى بعض الأقوال على الشائع على ألسنة أكثر العرب ، وخفي عليه بعض اللغات الخاصة التي تخضع لقياس مطّرد لفريق منهم فكان يقول : « إني لأستحيي من الله أن أقرأ ﴿ إن هذان لساحران ﴾ [سورة طه ٦٣](٢) » . مع أن هذه القراءة قراءة أكثر أئمة الأمصار ، ويقرأها ﴿ إن هذين ﴾ ويظهر أنه لم يقف على ماوقف عليه غيره من أئمة العربية من أن بني الحارث وكنانة يلزمون المثنى الألف في كل أحواله ، وكذلك كان يقرأ : ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين ﴾ [سورة المنافقين ١٠] . مع أنها في مصاحف الأمصار جميعاً ﴿ وأكن ﴾ ، ويذهب إلى أن الكاتب أسقط الواو كما تسقط حروف المد واللين في (كلمون) وأشباه ذلك(٣) . وكأنه خفي عليه ما أسماه محققو البصريين من بعده العطف على المعنى وشواهده كثيرة ، فذهب هذا المذهب في القراءة مخالفاً الرسم ومحتجاً لمخالفته بما قال .

والذي يعنينا من كل ما تقدم ، أن أبا عمرو كانت له أقيسة ، وأن أقيسته كأقيسة ابن أبي إسحاق لا تعدو أن تكون قانوناً يستظهرونه من كلام العرب ، وربما وسعوا حدود هذا القانون فبنوا عليه أشياء تلزم عنه كما يتصورون ما كان يذهب إليه أبو عمرو ومثله في ذلك مثل ابن أبي إسحاق ، لا يعدو أن يكون استقراء استنبطوه من بعض كلام العرب دون سائره ، ومع ذلك فإنهم ربما وسعوا حدود تلك الطريقة ، فبنوا عليها أشياء تلزم عنها كما يتصورون ولو لم يقفوا على

---

(١) تفسير القرطبي ١٦٢/١٦

(٢) تفسير القرطبي ٢١٦/١١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٥٠/١٥ طبعة الرياض .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٤٠ ، إبراز المعاني ٤٧٨

شاهد من كلام العرب ، كالذي سلف ذكره من مذهب أبي عمرو في حذف نون التنوين من نحو (هند) إذا وصف بـ (بنت) في لغة من يصرف هذا القبيل من الأسماء المؤنثة .

ومن بعد ابن أبي إسحاق كان عيسى بن عمر الثقفي مولاهم ، وكان قد أخذ عن ابن أبي إسحاق وسار على نهجه ، وينسب إليه أنه وضع كتابين في النحو سمى أحدهما (الإكمال) والآخر (الجامع)[1] وتجاوز بعضهم هذا إلى ادعاء أن كتاب (الجامع) هو الأساس الذي بنى عليه الخليل أقواله ومذاهبه التي ورثها عنه صاحبه سيبويه وضمنها كتابه[2] ، ومهما يكن شأن هذا الزعم من الزيف أو الحقيقة فلابد أن يكون عيسى قد تقدم بالنحو خطوات جديدة بعد أن كان شيخه ابن أبي إسحاق قد ألحب طريقه . فإن عيسى بن عمر أوغل في هذا الطريق . وقد حكى عنه سيبويه أقوالاً قليلةً قبل بعضها ودفع بعضها .

ويظهر من جملتها : أن عيسى كان قافياً أثر شيخه ؛ من أنه ربما سارع إلى سن قاعدة مطردة على استقراء ناقص وربما اجترأ كاجتراء شيخه على الطعن فيما قد يقع في كلام العرب على خلاف ما استظهره ورآه قياساً مطرداً . وليس بين أيدينا من أقواله وآثاره ما يعين على بسط القول في مذاهبه[3] . إلا أن ثمة كلمة تروى عنه تشير إلى أصل من أصول منهجه ، إلا أن هذه الكلمة بعينها تنسب أيضاً إلى أبي عمرو بن العلاء وذلك ما روي عن محمد بن سليمان أنه قال له يوماً - إما لعيسى بن عمر أو لأبي عمرو بن العلاء - : أخبرني عن هذا الذي وضعت ، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا ، قلت : فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تكلم به ، أتراه مخطئاً ؟ قال : لا ، قلت : فما ينفع كتابك .

---

(١) كما ينسب إلى الخليل بن أحمد أنه قال في تقريظهما :

ذهب النحو جميعاً كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك (إكمال) وهذا (جامع) ... فهما للناس شمس وقمر

(٢) الإنباه ٣٤٧/٢ .

(٣) انظر الخبر في أخبار النحويين البصريين ٢٦ ، وطبقات الزبيدي ٤١ .

وإن صح أن يكون المخاطب به عيسى بن عمر فيبدو هذا الخبر مناقضاً لما عرف عنه من طعنه على العرب إذا ما وجد في كلامهم خلاف ما انتهى إليه أنه القياس وهو أليق بما يعرف عن أبي عمرو من أنه كان أشد تسليماً للعرب من ابن أبي إسحاق وعيسى .

ومما عرف عن عيسى أنه كان ـ كما نص على ذلك ابن سلام ـ « إذا اختلفت العرب فزع إلى النّصْب » . كان عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق يقرآن : ﴿ ياليتنا نرد ولا نكذّبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين ﴾ [سورة الأنعام ٢٧] . وكان الحسن وأبو عمرو بن العلاء ويونس يرفعون ﴿ نردُّ ﴾ و ﴿ نكذبُ ﴾ و ﴿ نكونُ ﴾ . قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك ، قال : الرفع . قلت : فالذين قرؤوا بالنصب ؟ قال : سمعوا قراءة ابن أبي إسحاق فاتبعوه . وكان عيسى بن عمر يقرأ : ﴿ الزانيةَ والزاني ﴾ [سورة النور ٢] . و ﴿ السارقَ والسارقةَ ﴾ [سورة المائدة ٣٢] . وكان ينشد :

ياعدياً لقلبك المهتاج

وكان يقرأ : ﴿ هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم ﴾ [سورة هود ٧٨] . فقال له أبو عمرو بن العلاء : هؤلاء بني هم ماذا ؟ فقال : عشرين رجلاً ، فأنكرها أبو عمرو »[1] .

وقد عقب الزبيدي على بعض قراءاته السالفة بقوله : « هذا مخالف لما قاله النحويون أجمعون ولما قرأت به القرأة » . كما حكى هو وابن سلام من قبله أن أبا عمرو أنكر عليه نصب ﴿ أطهرَ ﴾ من قوله ﴿ هن أطهرُ لكم ﴾ . وكذلك كان سيبويه يرى أن الوجه أن يرفع ﴿ ولا نكذبُ ﴾ من قوله ﴿ ياليتنا نردُ ولا نكذبُ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين ﴾ [سورة الأنعام ٢٧] . على حين كان

(١) طبقات فحول الشعراء ١٨ ، انظر طبقات الزبيدي ٣٦ ، وانظر سيبويه ٤٢٦/١ ، طبقات ابن الجزري ٦١٣/١ ، جمال القراء للسخاوي ورقة ٩٩ ظ مخطوطة الأحمدية في حلب . والكلمة بنحوها مع أمثلة أخرى في تفسير القرطبي ١٥٢/١٣ ، شواذ ابن خالويه ١٠٨

عيسى ومن قبله شيخه ابن أبي إسحاق ينصبانها . وفيما حكاه عنه سيبويه من أقوال ماأشار إلى أنه خلاف القياس عنده ، وكأنه بذلك يشير إلى أن عيسى كان ربما أخطأ السبيل في بعض أقيسته ، ولم يحكم الاستدلال ، فكان يرى أن القياس ماذهب إليه ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في أن الوجه في نحو (عمرو) و (زيد) إذا سميا به مؤنثاً ألا يصرف ، على حين كان مذهب عيسى أن يصرف ، وذلك قوله : « فإن سميت المؤنث بـ (عمرو) أو (زيد) لم يجز الصرف ، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو ، فيما حدثنا يونس . وهو القياس ؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث ، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر ، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها (عمرو) لأنه على أخف الأبنية »[1] .

وكأنَّ سيبويه إنما ذهب إلى أن قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو هو القياس لأن الاسم الثلاثي الساكن الوسط المذكر إذا ماسمي به مؤنث ثم صرف مع ذلك ، أدى إلى لبس ، فلا يدرى اسم لمذكر هو أم لمؤنث فإذا مامنع الصرف دل ذلك على أن المسمى به مؤنث فارتفع اللبس ، ومن ثم كان هذا الوجه هو القياس الصحيح عنده . وأما صرف ماسمي به مؤنث من الاسم الثلاثي الساكن الوسط ، وهو في الأصل لمؤنث أو يغلب استعماله في المؤنث فلا يؤدي إلى لبس ؛ لأنه يكون جارياً على الأصل فيه . على أن ابن أبي إسحاق كان أول من تنبه إلى فكرة القياس والتعليل في النحو وأن صاحبه عيسى بن عمر قد تابع نشاطه في هذا الباب ، فإن ذلك لم يقدر له أن يتم تمامه على أيديهما .

أما ماذكره ابن سلام من أن « أبا عمرو بن العلاء كان أشد تسليماً للعرب ، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم » فهذا يفيد أن ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر كانا ربما استظهرا قانوناً لغوياً يجعلانه قياساً مطرداً لا يجوز الخلاف عنه ، فإذا ماأصابا لبعض العرب كلاماً على خلاف ذلك سارعا إلى الطعن فيه واتهامه بالخطأ . وهذه نظرة لا تخلو من شطط ومثل هذا الشطط

(١) سيبويه ٢٣/٢ ، وانظر شرح الكافية ٥١/١

ملازم للعلوم قاطبة في نشأتها الأولى ومألوف لدى الأوائل من روّاد أي علم من العلوم قبل أن تستحكم أصوله وتستبين طرائقه فقد يؤول الأمر إلى أن تلغى أقوالهم جميعاً ، إلا أن المنطلق الذي بنوا عليه تلك الأقوال يظل موضع تسليم وإنما تطّرح أقوالهم التي بنوها عليه لأنهم بحكم أنهم المبتدئون في ذلك لم يحكموا تطبيق هذا الأصل الصحيح فأتت أعمال العلماء من بعدهم مصححة لما وهموا فيه ومتمة لما بدؤوا به ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن هذا الصنيع من ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر (أي طعنهم على العرب) لا يعدم تفسيراً نفسياً ، وذلك أن من الحقائق المعروفة في علم النفس أن المهارات التي يكتسبها الإنسان بالممارسة الطويلة حتى يصبح يؤديها دونما تنبهٍ إلى جزئياتها ، إذا ما حاول أن يفكر في كل خطوة أو جزئية من جزئيات العمل الذي أتقنه على نحوٍ واعٍ أدى ذلك إلى أن يتعثر في أدائه ، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمهارة اللغوية أو ما يسمى (السليقة اللغوية) فإن الإنسان بطول الممارسة يتقن الكلام على أصوله ، فإذا ما أخضع كلامه لتفكيرٍ واعٍ في موقع كل لفظ وكيف ينبغي أن يكون ، فقد يؤدي ذلك إلى ضربٍ من البلبلة والتعثر . ولما كان تجريد الأقيسة والقواعد النحوية لا يعدو في حقيقته أن يكون تعبيراً في مبادئ محددة عن أمور يدركها المتكلمون بهذه اللغة بإحساسهم ، كان لا بد في أول الأمر من وجود هذا الضرب من البلبلة في أعمال الرواد الأوائل ، لمن يتصدون لمثل هذا العمل العلمي ، وكان العامل الأول في تصحيحهم هو الفكرة التي ظلت الموجه الأول للنحويين في أعمالهم في مختلف الأطوار التي تقلب فيها هذا العلم ، ألا وهي استنباط القوانين التي يجري عليها العرب الخلص في كلامهم ليؤمن باحتذائها اللحن والخطأ اللغوي عامةً .

وقد كانوا يعنون بالقياس ـ كما يظهر من تصفح النصوص ـ في هذه المرحلة جملة ما يستظهرونه من التأمل في واقع الكلام من أحكام وأوضاع كما يطلقونه أيضاً على أسلوب النظر في الكلام لاستخراج هذه الأحكام والأوضاع ونظمها في قوانين خاصة تضبطها . وبهذا الاعتبار كانوا يجعلون المعرفة بالعربية عن طريق القياس ، أي عن طريق القواعد الصناعية مقابلاً للمعرفة بها قريحة ، ومعنى ذلك

أن القياس في نظرهم إنما هو تحويل المعرفة التي مردها إلى الخبرة والطبيعة إلى معرفة صناعية علمية تقوم على أصول التفكير العلمي ، وهذا ما يفيده خبر مؤرج السدوسي : أنه قدم من البادية ولا معرفة له بالقياس في العربية ، إنما كانت معرفته بها قريحة ، وكان كما يقول هو نفسه أول ماتعلم القياس في حلقة أبي زيد الأنصاري بالبصرة[1] .

والمفهومان ليسا بمتباينين تمام التباين بل هما متكاملان ، فالقياس باعتباره أسلوب النظر في الكلام لاستخراج القوانين التي يجري عليها ، إنما هو محاولة التعبير عما يشتمل على جملة الوسائل المتبعة في استخلاص القوانين النحوية ، فهو مستول ـ بهذا الاعتبار ـ على جملة الطرائق التي يتألف منها منهج البحث النحوي عندهم .

(١) إنباه الرواة ٣٢٨/٣ ، وانظر بغية الوعاة ٢٨٢ ، ونزهة الألباء ٨٩ (طبعة بغداد) .

الفصل الثاني

حول منهج الخليل في النحو

خلص لنا فيما سبق أن ابن أبي إسحاق كان السابق الأوّل إلى فكرة القياس والتعليل في أحكام النحو ، وأن المفهوم الغالب للقياس عنده إنما هو ما يستظهره من القواعد العامة من استقراء الكلام ، وبهذا الاعتبار كانوا ربما أطلقوا القياس على المعرفة بالقواعد الصناعية ويجعلون هذه المعرفة مقابلاً لمعرفة أحكام الكلام وأوضاعه كما يفيد خبر مؤرج السدوسي الذي سلف ذكره . ومهما يكن من شأن الأقيسة التي انتهى إليها ابن أبي إسحاق ، وبعض من تابعوه كعيسى بن عمر ، ومهما تكن الوجهة التي توجهوها في أقيستهم ؛ فإن ما انتهوا إليه لم يكن بالشيء الذي يذكر إلى جانب ما انتهى إليه مَنْ بعدهم ، بل إن كثيراً من الأحكام التي اعتبروها قياساً مطرداً قد نبذت من قبل الطبقات التالية . إلا أن تنبه ابن أبي إسحاق إلى هذا المبدأ قد كان كما تقدم العامل الأول في سرعة نمّو النحو وتكامله ، وتحديد المعالم الكبرى على الأقل لمنهج البحث فيه . وأما الذي اضطلع بالجانب الأكبر من هذا العلم والذي يعتبر المؤثل الحقيقي له وموطد أركانه إنما هو الخليل بن أحمد الذي نعته ابن جني بأنه كاشف قناع القياس في علمه .

يعتبر الخليل بن أحمد على مانعته ابن جني (كاشف قناع القياس في علمه) كما أجمع مترجموه على وصفه بأنه كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله . فبلغ القياس على يديه ويدي تلميذه سيبويه ذروة نمائه . فإنه ما إن استقر الأمر بين يدي الخليل ، حتى كان منهج البحث النحوي قد تكاملت صورته عنده ، ولحبت طريقه . وقد أوتي الخليل سليقة لغوية موروثة باعتباره

عربياً قحاً من جهة ، وبمخالطته لأرباب الفصاحة من أبناء البوادي في تهامة والحجاز من جهة أخرى . ويمكننا أن نقول بغير قليل من الاطمئنان : إن الأسس التي قام عليها نشاط من تلاه من طبقات النحاة على اختلاف مذاهبهم ، لم ينلها من التعديل إلا اليسير . وأكثر الخلاف مابين من تلوه - فيما يظهر - إنما كان في تطبيق الطرائق التي كانت أدواته في البحث ، ولم يكن خلافاً في هذه الطرائق نفسها .

وأظهر ماتميز به الخليل هو القدرة على التصور الشامل لموضوع بحثه وضم نشر ماتناثر من جزئياته في كليات جامعة وقوانين ، لا يكاد يخرج عنها شيء منه ، ومن خلال هذا التصور الشامل يتهدى إلى وجوه الاتصال الخفيّة مابين مختلف ظواهر العلم الذي يتصدى له . يشهد بذلك علم العروض الذي كان مستنبط أوضاعه وكاشف قناع مااستسرّ منه .

وفكرة الأصل والفرع في النحو إنما سيطرت على الخليل من تصوره للعلوم عامة فما نقل عنه قوله : « العلوم أربعة ، فعلم له أصل وفرع ، وعلم له أصل ولا فرع له ، وعلم له فرع ولا أصل له ، وعلم لاأصل له ولا فرع . فأما الذي له أصل وفرع فالحساب ، ليس بين أحد من المخلوقين فيه خلاف ، وأما الذي له أصل ولا فرع له فالنجوم ، ليس لها حقيقة يبلغ تأثيرها في العالم - يعني الأحكام والقضايا على الحقيقة - وأما الذي له فرع ولا أصل له فالطب ، أهله منه على التجارب إلى يوم القيامة ، والعلم الذي لاأصل له ولا فرع فالجدل . قال أبو بكر الصولي : يعني الجدل بالباطل[1] .

وهذا التصور بعينه هو الذي جرى عليه في علم العروض وقد كان مستنبط أوضاعه وكاشف قناع مااستسر منه ، يدل على ذلك لفظ (بحر) للدلالة على وزن معين ، كأنه أصل يغترف منه كل شاعر ، ويصدقه أيضاً الخطة التي وضعها لبناء كتاب (العين) الذي إن لم تصح نسبة كل مااشتمل عليه إليه ، فإنه لا ريب

---

(١) إنباه الرواة ٣٤٦/١ - ٣٤٧

هو واضع خطته المحكمة القاصدة إلى حصر أصول كلام العرب وما يأتلف من حروفها ، وما لا يأتلف إلى آخر ما رمى إليه من وراء هذه الخطة ، وإتيانه عقب كل أصل من أصول اللغة بتقاليب ذلك الأصل هو الذي أوحى إلى ابن جني بنظرية الاشتقاق الكبير . ومثل هذا التصور الشامل بيّن تماماً في تصوره للأعاريض وفي فكرة الدوائر .

ولدراسة القياس في عمل الخليل النحوي لابد في الواقع من دراسة منهجه بأكمله ، إذ إن ما يسمى قياساً إنما كان عمود هذا المنهج . ولتقري مذاهبه في القياس ، وبيان موقعه من منهجه النحوي ، فإن المصدر الأول إنما هو كتاب صاحبه سيبويه الذي أراد أن يُحيي فيه ـ كما أثر عنه ـ علم الخليل ، إذ أن الخليل نفسه لم يعنَ بتدوين ما انتهى إليه من تحقيق في هذا العلم ، وإنما كان يلقيه على أصحابه ، ولما حالت مشاغل صاحبه الآخر علي بن نصر الجهضمي أن يشارك سيبويه في هذه المأثرة ، لم يجد بداً من أن يستقل بالأمر وحده . وقد كان بشهادة شيخه الآخر يونس بن حبيب الذي امتدت به الحياة إلى ما بعد وفاة سيبويه أميناً في حكاية آراء شيخه وأقواله ، كما كان أميناً في حكاية أقوال يونس نفسه ـ فيما قال ـ ، وكما شهد له شيخه الآخر أبو زيد الأنصاري ، بأنه كان دقيقاً في حكاية ما حدثه به . وهو ـ كما قال ـ المعني بقوله : (حدثني الثقة) حيثما وردت مثل هذه العبارة .

صحيح أن سيبويه كان له أثر في تنمية آراء أستاذه والتفريع عليها ، بل ربما خالفه في بعض الفروع ، وبعض المسائل التي يحكيها عنه ، إلا أن أصولهما واحدة وجانب كبير من الكتاب من كلام الخليل نفسه ، أو هو ـ كما قال بعض المتقدمين ـ معقود بلفظه ولفظ الخليل ، وإذا استثنينا المسائل اليسيرة التي صرح فيها سيبويه بخلافه لما أخذ به فيها الخليل ، فإنه لا يكاد يتميز مذهبه عن مذهبه ، بل إن أصولهما ونظراتهما الكلية إن لم تكن واحدة تماماً ، فما أقربها من أن تكون كذلك ، وبهذا الاعتبار فإن دراسة مذهب أحدهما تعتبر دراسة لمذهب الآخر ، بل إن المذهبين لا يعدوان في الحقيقة أن يكونا مذهباً واحداً ، ومن ثم سيكون الحديث عن كليهما واحداً في سياقة هذا البحث .

وعاد المنهج النحوي عند الخليل وصاحبه بعد تصنيف الكلم إلى زمر فكرتان هما عمود القياس الذي يكاد يكون لباب منهجها ـ كما تقدم ـ ، وهما فكرة العامل وفكرة الأصول والفروع ، وما تستتبعه من تعليل وهذا هو قوام القياس .

وقد نقل الزجاجي عن بعض شيوخه « أن الخليل بن أحمد سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك . فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها . واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته فيه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له ، فمثلي ، في ذلك ، مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة ـ كذا وكذا ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها[1] » .

وسواء أصح هذا الخبر عن الخليل ، أم لم يصح ، فإنه ينطبق على واقع عمل الخليل ، ولكن على ألا تأخذ معنى العلة بالمعنى المتعارف عليه ، وإنما على المعنى العام الذي كان بعض المتقدمين يريدونه منه ، (وهو مختلف الأحكام النحوية ، مع ما يرونه من الأسباب الداعية إلى تلك الأحكام) : وهذا يصور ـ في الجملة ـ واقع منهج الخليل من جهة ، ويفيدنا إلى حد غير قليل في تبين معنى القياس والتعليل ومتوجهاتها عنده . ولم يحد الخليل ـ كما يفيد هذا الخبر ـ عن سنن البحث

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٦٥ ـ ٦٦ ، الكشكول ٢٨٩/١ ـ ٢٩٠ (طبعة دار إحياء الكتب العربية عام ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م) .

العلمي الذي يبدأ بملاحظة الظواهر التي يشتمل عليها موضوع بحثه ، وأن يصنف هذه الظواهر ، ثم يحاول أن يستظهر القانون الجامع الذي يفسر لنا هذه الظواهر أيضاً .

وعلى يدي الخليل تكامل منهج البحث ، وتحددت أدواته ومذاهب التحقيق فيه ، إلا أنه لم يتناول هذا المنهج ببسط يبين عن جزئياته وكل أداة من أدواته ، وإنما كان ـ كما يظهر من التأمل في أقواله ومذاهبه ـ صورة ماثلة في ذهنه يصدر عنها في معالجة المسائل النحوية . وكثير من أصول هذا المنهج قد أبان عنها خالفُوه من النحويين كما استظهروه من تدبر كلامه . لذلك فإنه لن يوقف في دراسته عند الخليل وحده ، وإنما سيلحظ نموه وامتداده لدى النحويين الذين تلوه .

وهذا المنهج النحوي الذي تصوره الخليل وامتد في أعمال جمهور من خلفوه من النحاة على ماقد يكون بينهم من اختلاف في جملته ، لايخرج عما انتهى إليه المحققون من علماء اللغة المحدثين ، وهو منهج مستمد من طبيعة الهدف الذي يرمي إليه البحث النحوي وهو استنباط جملة القواعد والقوانين التي تحكم لغةً ما في صياغة ألفاظها المفردة وصياغة الجمل أو التعابير المركبة التي تؤدي معنىً ما يكون مقصوداً إليه .

وقد كان من آثار هذا المنهج الذي تصوره الخليل ، وامتد في أعمال جمهور من خلفوه من النحاة على ماقد يكون بينهم من اختلاف في جملته تصنيف ألفاظ اللغة في زمر تتوزعها ، والخصائص اللغوية بكل زمرة من جهة ، وبيان العلاقات وما بينها في ائتلافها في كلام يؤدي معنى ما ، ووجوه هذا الائتلاف من جهة أخرى ، ومن البدهيات أن اللغات لاتتطابق في هذه الأمور ، وإنما تختلف متقاربة حيناً ومتباعدة حيناً ، وهذا الاختلاف يؤدي أيضاً إلى الاختلاف فيما يسمى المقولات النحوية كماً وكيفاً .

وقد تضمن القسم الأول من كتاب سيبويه الذي اصطلح بعض المتقدمين على

تسميته بـ (رسالة كتاب سيبويه) جملة هذه الأمور التي هي الركائز الأولى في استنباط القواعد ، وتقنين القوانين النحوية . وما تضمنته هذه الرسالة يكاد يكون موضع تسليم عند جمهور النحويين ولا سيا أتباع الخليل الخلّص الذين كتب لمنهجهم ـ في جملته ـ الغلبة على منهج مخالفيهم ، وهم البصريون .

وأول خطوة في هذا المنهج ، هو تصنيف الكلم في زمر . والذي عليه نحاة العربية قاطبة في هذا الباب ، هو التقسيم الذي ترتفع به بعض الروايات إلى أنه مما ألقاه علي بن أبي طالب إلى أبي الأسود الدؤلي الذي يعتبر النحوي الأول ، وهذه الأقسام الثلاثة هي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، وهو تقسيم لا يخرج عنه أي لفظ من ألفاظ العربية ، وإن كان قد وقع خلاف بين النحاة في بعض الألفاظ وإلى أي الفئات تنتمي .

وهذا التصنيف ـ كما يظهر ـ من تأمل كلام النحويين الأوائل ـ إنما كان بالنظر إلى الخصائص النحوية لكل جنس من هذه الأجناس الثلاثة تبعاً لطبيعة اللغة العربية ، وهي كونها لغة اشتقاق من جهة ، ولغة إعراب من جهة أخرى .

والإعراب من أهم سمات العربية ، بل هو أهم سماتها في أوضاع التركيب إلا أن الإعراب لا يدخل جميع أصناف الكلم ، وإنما يتناول الأسماء أولاً وبعض الأفعال ، وأما الحروف فكلها مبنية . والإعراب والبناء المقابل له إنما يظهران في العربية في أواخر الكلم . وقد رصد النحويون مجاري أواخر الكلم في كلا الحالتين ، فرأوها لا تخرج عن ثمانية أحوال ، أربع منها للإعراب ، وأربع للبناء ، فللإعراب : النصب والجر والرفع والجزم ، وللبناء : الفتح والكسر والضم والوقف . وهذه المجاري الثمانية ـ كما يقول سيبويه ـ يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف[1] .

---

(١) سيبويه ١/٢ ، ٢

وقد استظهر علماء العربية أن الإعراب إنما يلحق الأسماء وبعض الأفعال (الفعل المضارع) ، وأما باقي الأفعال والحروف قاطبة فبنية يلزم آخرها وضعاً واحداً لها لا يزول عنه ، وقد عني نحاة العربية فيما بعد بتقسيم كل جنس من هذه الأجناس الثلاثة (الاسم ، والفعل ، والحرف) إلى أنواع باعتبارات مختلفة ، وهم في هذا أيضاً ، إنما صنفوها بالنظر إلى خصائصها النحوية في الدرجة الأولى . وليس من همنا ههنا أن نستقصي جميع ألوان التفسيرات ، وإنما سنلم بما كان له أثر كبير في تحرير أحكام النحو واستظهار قوانينه .

ومن الأسس التي راعاها هؤلاء النحاة في تصنيف الكلم مبدأ الأولية ، لا بمعنى ما هو أول في الزمان ، بل بمعنى ما هو أوقر وأثبت في النفس ، وهم في ذلك إنما يصدرون عن حقيقة نفسية لها أثر كبير في سياسة الكلام وهي - بهذا الاعتبار - متصلة بأوثق الأسباب بالخصائص اللغوية لهذه الألفاظ أو كثير منها . وبهذا الاعتبار قسموا الأسماء إلى أسماء متمكنة ، وأخرى غير متمكنة ، كالضمائر وما أشبهها من المبنيات ، وفكرة الأولية بهذا المعنى أيضاً تتلبس وتتداخل مع جوانب - على الأقل - من فكرة الأصل والفرع ، فكثيراً ما يحكمون بالأصالة في باب لما هو أشد تمكناً ، فما كان في كل حكم من الأحكام أولاً وأمكن في النفس كان أوسع تصرفاً في كلامهم ، فالأسماء المتمكنة تتصرف تصرفاً إعرابياً كاملاً ويلحقها التنوين ، لأن تمكنها يضفي عليها خفة ، أما غير المتمكنة فإنها أقل وقوراً في النفس فتكون منزلتها أضعف وقد يمنعونها مما لا تمتنع فيه الأسماء المتمكنة . فمن قواعدهم في هذا أن (كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه) ، ويمثلون لذلك بأنه لما خالفت (أي) سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وجب بناؤها ، وذلك أنه لما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت ، فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس ، وكذلك (ما) في لغة أهل الحجاز ، لما كان القياس يقتضي ألا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر ، رد إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها[1] .

---

(١) الإنصاف ٧١٣/٢

ومن تقاسيم الاسم أيضاً أنهم قسموه من حيث التحديد والشيوع إلى معرفة ونكرة ، ومن حيث الجنس إلى مذكر ومؤنث ، ومن حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع ، كما قسموه باعتبار آخر إلى جامد ومشتق ، وأما الفعل وهو مقترن باستمرار بفكرة الزمن فقسموه ـ بهذا الاعتبار ـ إلى ماض ومضارع وأمر ، ولما رأوا بعض الأفعال تلزم صيغة بعينها ولا تتصرف بحسب الأزمنة إلى الأنواع الثلاثة السالفة قسموه ـ بهذا الاعتبار ـ إلى جامد ومتصرف ، كما قسموه باعتبارات أخرى إلى لازم ومتعد وإلى تام وناقص . وهناك تقسيمات أخرى له باعتبار طبيعة الحروف التي يتألف منها وموقع هذه الحروف من صيغته (صحيح ومعتل ومهموز ... والمعتل : مثال ، وأجوف ، وناقص) . وكذلك قسموه أيضاً من حيث البنية باعتبار عدد الأحرف التي يتألف منها صيغة الماضي ، كما قسموه إلى مجرد ومزيد ومبني للمعلوم ومبني للمجهول إلى آخر هذه التقسيمات . وأما الحروف فقسموها باعتبارات منها : المعاني التي تدل عليها (حروف النفي ، وحروف الاستفهام ، وحروف التعليل إلخ ...) ، كما قسموها باعتبار آخر إلى : عاملة ومهملة ، ثم صنفوا أيضاً العامل منها على أساس نوع عملها وإن تباينت معانيها .

وتناولوا أيضاً وجوه ائتلاف هذه العناصر في جمل وعوامل الربط ما بينها . وقد أفضى التأمل في هذا الباب بالخليل بن أحمد إلى أن تهدى إلى فكرة يمكن أن نعتبرها من أهم المقولات النحوية التي اهتدى إليها فيما يتعلق بنظم الكلام وهي فكرة العامل . وهي فكرة مرتبطة بطبيعة اللغة العربية ، وهي أنها لغة معربة ، والمراد بالإعراب ـ كما هو معروف ـ تغير أواخر بعض الكلم تبعاً لاختلاف موقعها من العبارة ، والمعنى النحوي الذي تؤدي ، فمقولة العامل قائمة إذن على أن التصرف الإعرابي إنما يكون باقتران لفظ بلفظ آخر أو أكثر ، واقترانها على نحو ما يؤدي إلى اختلاف الإعراب فجعل اللفظ الأول ـ أو ما هو في حكم اللفظ ـ عاملاً ، والألفاظ التي يلحقها الإعراب معمولة . وبالطبع إنما أطلق على ما أسماه عوامل هذا الاسم تجوزاً ، ولا يريد بالعامل أنه هو الذي أحدث بذاته حركة الإعراب ، وإنما هو عامل اقتراني ، أي لما اقترن هذا اللفظ أو ما في حكمه أعطي اللفظ المقترن به حكماً إعرابياً ، وهذه مسألة بدهية ، ولولا أنها كانت موضع

مغالطة من قبل من تصدّوْا لنقد الأسس التي أقام عليها الخليل بناءه للنحو لما تطرقت إلى ذكرها ، فقد لقيت من بعض النحاة القدماء وهو ابن مضاء الأندلسي كما سيأتي في الحديث عنه إنكاراً عنيفاً يقوم على مماحكة لفظية لا كبير طائل وراءها . كما لقيت من بعض الدارسين الجدد نحواً من هذا الإنكار ، ومع ذلك فإن نظرية العامل من أهم ما اكتشف الخليل ، وأهميتها لا تقتصر على تفسير ظاهرة التصرف الإعرابي في بعض الألفاظ ، وإنما تمتد إلى أنها على هديها وحدها يمكن أن نجد التفسير الشامل والتحديد الدقيق لمواقع عناصر العبارة بعضها من بعض ، ولكثير مما يجوز ولا يجوز من صور التقديم والتأخير في نسق العبارة والفوارق المعنوية الدقيقة في مختلف الأساليب التي تصاغ عليها العبارات على هدي ذلك .

على حين أن من هاجموا هذه النظرية ودعوا إلى نبذها لم يستطع واحد منهم أن يقدم لنا البديل الذي يقوى على تفسير هذه الظواهر وصياغتها في مبادئ وقوانين محددة يطّرد بناء الكلام عليه ، وكذلك الأمر في سائر الأصول التي بنى عليها الخليل منهجه .

والإعراب ـ كما عليه جمهور النحويين ـ إنما هو في الأصل من خصائص الأسماء . ولم يخف على نحاة العربية أن اللغة في نظمها لا تخضع لقوانين آلية بحت ، وإنما قد يعرض للكلم أحياناً في بعض أوضاع التركيب أو في الاستعمال عوارض تخرج على هذه الآلية أنبه عليها سيبويه[1] .

فإن بعض الكلم قد يتعرض في بعض الأوضاع إلى حذف شيء منه ، وإن أصحاب هذه اللغة قد يعوضون عن المحذوف في مواضع ، ويتركون التعويض في مواضع ، وإنهم ربما استغنوا بالشيء عن الشيء مما تحتمله أصول لغتهم . وهم في محاولتهم (استظهار قوانين تأليف الكلام) كانوا ينظرون إلى صحة المعنى من جهة ، وإلى استقامة تأليفه على قوانين اللغة من جهة أخرى[2] . كما لم يفتهم أنهم

---

(١) سيبويه ٨/١

(٢) سيبويه ٨/١

قد يأخذون في شعرهم بأشياء تلجئهم إليها ضروراته ، ولا تقع هذه الأشياء في كلامه المعتاد . ولم يدعوا هذه الأشياء نثراً بلا نظام ، بل حاولوا أن ينظموها - كما سيأتي بسطه في موضع قادم - في قواعد جامعة . ومن أهم ماانتهى إليه الخليل أيضاً ، فكرة الأصول والفروع ، وهي تشمل معظم مقولاته النحوية ، ومعظم العناصر التي يتألف منها الكلام ، كما تمتد إلى علامات الإعراب وكذلك مذاهبه في التعليل ، فإنها متممة لفكرة الأصل والفرع ، وعليها تقوم مختلف صور القياس النحوي عنده ، وعند مَنْ تابعوه على طريقته . وعلى ذلك يمكن القول إن فكرة الأصول والفروع وما تستتبعه من تعليل ؛ هي الأساس الذي تقوم عليه صور القياس النحوي عنده ، وعند من تابعوه على طريقته .

الفصل الثالث

الأصول والفروع

تمتد فكرة الأصول والفروع ـ وهي عماد القياس ـ وما تستتبعه من تعليل إلى مختلف مجالات البحث النحوي . وعلى كثرة ترداد كلمة الأصل في كلامهم فإن معناها لا يخلو من شيء من الإبهام ، وذلك أنهم إنما كانوا يصدرون فيها عن صورة لهذا المفهوم في أذهانهم دون أن يتطرقوا إليه بحد ، ولكن يمكن بتتبع مواقعها في كلامهم أن نستنبط معنى (الأصل) وأن نرصد الهام من صوره .

وعلى تشعب فكرة الأصل ، فإنه يكاد يكون المعنى الأول الذي تؤول إليه كل صورة ، هو الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته ، وهذا ما نكاد نلمحه في مختلف الأصول والقضايا التي يرد فيها ذكر الأصل والفرع ، وهو ـ بهذا الاعتبار ـ يشبه أن يكون فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثل هي وما يتفرع عنها في تطبيقاتها المشخصة .

والأصل بهذا المعنى يتناول أول ما يتناول الحكم الذي تقتضيه طبيعة كل من أجناس الكلم الثلاثة من حيث البناء والإعراب ، ثم العوامل ومراتبها في العمل .

أما أجناس الكلم ، فجمهور النحويين من لدن الخليل ، على أن المستحق للإعراب إنما هو الأسماء ، وأما الأفعال والحروف فإنها مستحقة للبناء ، وأما السبب في ذلك ـ كما هداهم إليه التفكير في طبيعة كل من هذه الأجناس الثلاثة ـ فهو أن الأسماء تدل بذاتها على مسمياتها ، وأما الأفعال فإنها تدل على الحدث وزمانه ، وكل من الأفعال الثلاثة يدل من حيث مادته على الحدث ، ومن حيث صيغته على الزمن ، وهذا غاية ما يتطلب من الفعل أداؤه .

وأما الحروف ، فإنما هي عوامل تربط عناصر الجملة بعضها ببعض . ولما كانت الأسماء يعرض لها في أوضاع التركيب معان تضاف إلى معانيها التي تدل عليها مفردة ، كالفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية وما أشبه ذلك ، وكانت لا تؤدي بصيغتها هذه المعاني لحقها الإعراب ليبين هذه المعاني الناشئة عما يسمى بالوظيفة النحوية . ومن ثم قال النحويون : (إن الإعراب أصل في الأسماء) أو (إن الأصل في الأسماء أن تكون معربة) ، إلا أنهم هداهم الاستقراء والتأمل في واقع اللغة أن الإعراب غير مقصور على الأسماء التي تستحقه بذاتها ، وإنما يوجد أيضاً في ضرب من الأفعال ، وهو الفعل المضارع خاصة ، ووجدوا وجوهاً من الشبه مابين هذا الضرب من الأفعال وبين الأسماء ، ومن ثم جعلوا إعرابه عائداً إلى مافيه من شبه الأسماء ، فهو لم يستحق الإعراب بذاته ، وإنما استحقه بالتبعية بحكم هذا الشبه ، فذهبوا إلى أن الإعراب في الأفعال المضارعة فرع .

وكذلك رأوا أن من الأسماء ما يخرج على الأصل فيبنى بناءً لازماً ، ولما تأملوا طبيعة هذه الأسماء الملازمة للبناء وجدوها تنزع بالشبه من وجوه بالحروف ، فجعلوا هذا علة بنائها ، وذهبوا بالتالي إلى أن البناء فيها إنما هو فرع .

وقد بسط الزجاجي في الإيضاح كلام الخليل وسيبويه في هذه المسألة واحتجاج أصحابها من البصريين لها فقال في ذلك : « قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : المستحق للإعراب من الكلام الأسماء ، والمستحق للبناء الأفعال والحروف . هذا هو الأصل ، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت ، وتلك العلة مشابهة الحرف . وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت ، وتلك العلة مضارعة الأسماء . وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية ، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها . فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله ، وكل اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله ، وكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله ، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله ، والحروف كلها مبنية على أصولها » ، ثم يعرض بعد ذلك للاحتجاجات التي أتى بها البصريون ومفاد أهمها : بأن الدليل على صحة ما قالوا إجماع الجميع : على أن الإعراب إنما

دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة ، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه ، وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء ، غير قطرب ، وقد ذكرنا مذهبه فيما تقدم ، وبينا فساده وما يلزمه فيه . قالوا : وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف فوجب لذلك أن يكون أصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف[1] وكذلك رأوا في الأسماء ضرباً ثالثاً لا يتصرف تصرفاً إعرابياً كاملاً ، ويمتنع من بعض الخصائص التي يتمتع بها جمهور الأسماء وهو التنوين والجر فأشبهت بذلك الفعل .

وهذا القبيل من الأسماء هو ماسموه (الممنوع من الصرف) وجعلوا العلة فيه شبه الأفعال ، وهذا الشبه هو الذي جعلها تمتنع مما يمتنع منه الفعل ، وحقق ذلك عندهم أنهم رأوا هذه الأسماء عينها إذا مادخلت عليها أداة التعريف (أل) أو أضيفت إلى اسم آخر عاودت الجر وذلك أن دخول (أل) التعريف والإضافة يباعدانها من شبه الفعل ، لأن الفعل لا يعرف ولا يضاف فزال الحكم المبني على ذلك الشبه ، وأما التنوين فلا يدخلها لأنه لا يجتمع مع (أل) والإضافة . وكذلك ثمة أسماء أشبهت الفعل من جهة المعنى فأصبحت تعمل عمل الفعل ، أما ما أشبه الحروف من الأسماء فإنه خرج من الإعراب الذي هو الأصل فيه إلى البناء ، ومن ثم كان بمجمل ماذهب إليه ـ فيما ذكرناه ـ أن الإعراب أصل في الأسماء ، وفرع في الأفعال ، لأن الأسماء استحقته بذاتها ، وأما الأفعال فاستحقته لضرب من الشبه بما هو أصل فيه . ومثله مابني من الأسماء إنما هو فرع في باب البناء ، لأنه إنما استحق البناء لما نزع إلى شبه الحرف من وجه ما .

وكذلك جعل مفردات اللغة أصولاً وفروعاً من حيث دلالتها على الجنس وعلى العدد ، فجعل المذكر هو الأصل والمؤنث فرعاً له . وكذلك جعل المفرد أصلاً والمثنى والجمع فرعين له ، كما أنه جعل في علامات الإعراب ماهو أصل وهو الحركات ، وما هو فرع وهو سائر العلامات التي تدل على التصرف الإعرابي .

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٧٧

والخليل في هذا كله كأنما لمح ببصيرته ، أن مختلف ظواهر اللغة تنتظمها خطوط خفية ، وهذه الخطوط الكبرى التي تتشعب عنها الخطوط التي دونها هي التي جعلها أصولاً ، وجعل الباقي فروعاً . وهو وسائر النحويين عندما يقولون في شيء إنه هو الأصل أو هو الأول لا يريدون بذلك - كما تقدم - أنه الأسبق في الاستعمال ، وإنما يريدون به ما كان أوقر في النفس ومقدماً في الإحساس على غيره .

وكثير من الأمور التي أخذ فيها الخليل بهذا المبدأ جاءت مطابقة لما ثبت في الدراسات النفسية للغة ، التي قامت على أصول تجريبية . فتبين أن الأسماء أقوى تمكناً في النفس والعقل ، ومن ثم كانت أثبت في الحفظ من الأفعال ، وهذا ما عناه الخليل بقوله إنها هي الأول ، وعلى ذلك ما حكاه فندريس بقوله : « مما لا جدال فيه أن أسماء الأعلام بوجه عام هي أول ما ننساه ، وننفقد الأسماء المشخصة التي ليست في الغالب إلاّ أسماء أعلام بأسرع مما نفقد الأسماء التجريدية أو الصفات . والمصدر في الأفعال يبقى حياً بعد موت الفعل الإخباري . أما أكثر العناصر ثبوتاً في الذهن فهي الأدوات النحوية . وبالاختصار نرى التجريدي أكثر بقاءً من المشخص ، ولعله يمكن تفسير ذلك بأن التجريدي ينفذ إلى المخ بعد مجهود عقلي ، ويتطلب من الذهن تركُزاً ، أما المشخص فليس إلا انعكاس الأشياء في مرآة الشعور[1] » .

وأما العوامل فذهبوا إلى أن منها ما هو أصل في العمل ، ومنها ما هو فرع فيه ، وأصل العمل عند جمهورهم إنما هو للأفعال ثم للحروف : « وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون : (هل زيد منطلق) و (هل زيد في الدار) و (كيف زيد آخذ) ، فإن قلت : (كيف زيداً رأيت) و (هل زيد

---

(١) فندريس : اللغة .

يذهب) قبح ، ولم يجز إلا في شعر ، لأنه لما اجتمع الفعل والاسم حملوه على الأصل[1] » .

وواضح من هذا النص أنهم قد يخرجون على الأصل اتساعاً ، فإذا عرض ما ينبه على الأصل عاودوه .

وأما الأسماء فذهبوا إلى أن الأصل فيها ألا تكون عاملة ، ومرد ذلك عندهم أيضاً ، إلى ما سبق الإلماع إليه - فيما تقدم - فإن المعاني التي تفيدها الأسماء من مواقعها في التركيب : إنما يلحقها بها ما تقترن به من الأفعال والحروف ، وتكون حركات الإعراب اللاحقة لها مع اقترانها بالأفعال والحروف هي المعبرة عن تلك المعاني ، ومن ثم ذهبوا إلى أن الأصل في العمل : أن يكون للأفعال والحروف ، وأما الأسماء فالأصل فيها أن تكون معمولة ، إلا أن تأمل واقع اللغة وقفهم على أن ثمة ضرباً من الأسماء يعمل عمل الأفعال ، ووجدوا أيضاً شبهاً لا مرية فيه ما بين هذا الضرب من الأسماء وبين الأفعال ، فجعلوا ذلك العلة في إعمالها ، وجعلوها فرعاً في العمل ، لأنها محمولة في ذلك على ما أشبهته من الأفعال التي هي الأصل فيه .

وأما الحروف فوجدوا فيها ما يعمل ، كما أن فيها قبيلاً آخر مهملاً ، أي لا يعمل ثم هداهم الاستقراء والتأمل في كل من القبيلين إلى أن ما يعمل منها ، إنما هو المختص ، يعني ما يختص بالدخول على الأسماء أو على الأفعال ، وأما ما يدخل عليهما جميعاً فإنه لا يعمل . ومثال الحروف العاملة : حروف الجر التي تختص بالأسماء فتلحق بها الإعراب الخاص بالأسماء ، ومنها أيضا ، حروف النصب التي تنصب ما تدخل عليه من الأفعال المضارعة ، وحروف الجزم التي تجزمها . قال صاحب المقتضب : « .... فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني ، والتشبيه التي عباراتها الأفعال . وهي في القوة دون الأفعال ، ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء

---

(١) سيبويه ٥١/١

الواجب الماضي . وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله نحو : (ضرب زيداً عمروٌ) ، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لاتتصرف . فيكون منها (يفعل) ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر ، فلذلك لزمت طريقة ، إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شبهت به ، وذلك قولك (إن زيداً منطلق) و (إنّ أخاكَ قائمٌ) و (كأن القائمَ أخوكَ) و (ليت عبدالله صاحبك)[1] » .

فهذا المثال يدل على أن ما لا يتصرف من العوامل لا يجوز فيها وفي معمولاتها من التقديم والتأخير ما يجوز في العوامل المتصرفة . وهذا الأصل من الأصول الهامة التي تندرج تحتها فروع كثيرة . ومثل هذا الأصل ليس مبنيّاً كما قد يتوهم على اعتبار عقلي بحت ، وإنما هو مستخلص من استقراء واقع الكلام . ومثل هذا الأصل إنما يستخلص لا باستقراء كل جزئياته وإنما باستقراء قدر صالح منها يكفي لتكوين القناعة ، ثم يستأنس به في تحرير الأحكام التي يمكن أن تندرج تحته ، ومن ذلك المسألة المتقدمة من أنه لا يجوز تقديم أخبار (إن) وأخواتها على أسمائها ، إلا أن تكون ظروفاً أو حروفاً جارة ومجروراتها ، وهذا يندرج تحت أصل آخر استنبط بالاستقراء أيضاً ، وهو أن الجار والمجرور والظرف يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما .

وأورد سيبويه حول المعنى نفسه النص التالي تحت عنوان (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده) : « وهي من الفعل بمنزلة (عشرين) من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ، كما أن (عشرين) لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته . ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهماً ، لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أنه تحمل (الدرهم) على ما حمل (العشرون) عليه ولكنه واحد بين به العدد ، فعملت فيه

(١) المقتضب ١٠٨/٤ ـ ١٠٩ ، وانظر المقتضب ١٥٦/٤ ، ٨٧/٤

كعمل (الضارب) في (زيد) إذا قلت : (هذا ضارب زيداً) لأن (زيداً) ليس من صفة (الضارب) ولا محولاً على ما حمل عليه (الضارب) وكذلك هذه الحروف وهي (أن) و (لكن) و (ليت) ، و (لعل) و (كأن) ، وذلك قولك (إن زيداً منطلقٌ) و (إن عمراً مسافرٌ) و (إن زيداً أخوك) وكذلك أخواتها . وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : (كان أخاك زيد) ، إلا أنه ليس لك أن تقول ، (كأن أخوك عبد الله) ، تريد (كأن عبد الله أخوك) لأنها لاتصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان) . ومن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس) و (ما) فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال وليست بأفعال »[١] .

ثم رأوا فارقاً ما بين عمل الأفعال وعمل الحروف . فإن جمهور الأحرف العاملة إنما تستدعي إعراباً واحداً جراً أو نصباً أو جزماً ، وأما الأفعال فقد تستدعي أكثر من إعراب في أكثر من اسم ، فما من فعل إلا وله مرفوع ، فاعل أو ما ينوب عنه ، أو ما ينزل منزلة الفاعل (اسم الأفعال الناقصة) ، وأن طائفة منها وهي الأفعال المتعدية تنصب مفعولاً به وأن لازمها ومتعديها أيضاً ينصب الظروف والمفعول المطلق والمفعول لأجله إلخ ... ، أي تعمل الرفع والنصب ، ثم وجدوا طائفة من الأحرف وهي (أنّ) وأخواتها تشذ عن سائر الأحرف العاملة ، فتعمل عملين رفعاً ونصباً ، فجعلوها مشبهة بالفعل لذلك . وبتأملهم في واقع هذه العوامل وعملها رأوا أنها على مراتب متفاوتة في العمل ، فالأفعال وهي الأصل الأول في العمل ؛ ليست في عملها على مرتبة واحدة ، وذلك أن من الأفعال ما يتصرف وفق الأزمنة الثلاثة ، أي تأتي منه صيغ الماضي والمضارع والأمر وهو ما أسموه المتصرف ، وأن منها ما يلازم صيغة بعينها فلا يتصرف وفق الأزمنة الثلاثة مثل (ليس) و (عسى) ، ولحظوا أن ما كان متصرفاً أقوى في باب العمل ، ورأوا في واقع اللغة أن الفعل المتصرف قد تتقدم بعض معمولاته عليه ، وأما غير المتصرف فمعمولاته لاتتقدم عليه ، ومن ثم

---

(١) سيبويه ٢٧٩/١ ـ ٢٨٠ ، وانظر المسألة ٢٢ في الإنصاف .

اعتبر المتصرف أقوى في باب العمل . فخبر (ليس) لا يتقدم عليها كما هو الأمر في أخواتها ، لمباينتها إياهن في الجمود[1] .

ومن ذلك أيضاً جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون العامل الجامد وما أشبه ذلك[2] .

وكذلك الأمر في معمولات ما يسمى أسماء الفعل ، فإنها ليست بأفعال على الحقيقة ، ولكنها تؤدي معنى الأفعال ، فكانت ـ بهذا الاعتبار ، كما يشهد واقع اللغة ـ أقل تصرفاً من الأفعال نفسها في العمل .

قال ابن الأنباري في احتجاجه لوجوب ظهور الضمير في اسم الفاعل الجاري على غير ما هو له : « الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له ، أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على العمل في تحمل الضمير ، إذا كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو (ضارب) و (قاتل) والصفة المشبهة به نحو (حسن) و (شديد) ، وما أشبه ذلك . فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء ، فلو قلنا : إنه يتحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له ، وإذا جرى على غير من هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول ، فقلنا إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ، ليقع الفرق بين الأصل والفرع[3] .

---

(١) الإنصاف ٢٥٠/١ فما بعدها (المسألة ٣١) ، ابن يعيش ٥٧/٢ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ ، وانظر المقتضب ٦٨/٤ ، ١٧٠ ، ٣٠٠ ، سيبويه ٢٧٧/١ ، أمالي ابن الشجري ٢٨٠/٢ ـ ٢٨١ ، شرح الكافية للرضي ١٨٩/١

(٢) الإنصاف ٦٥/١ فما بعدها (المسألة ١٨) ، وانظر شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، وانظر ابن يعيش ١١٤/٧

(٣) الإنصاف ٥٩/١ ـ ٦٠ ، وانظر الإنصاف ١٤٢/١ ، ٤٥٠/٢

وكذلك ما عمل من الأسماء فإنها أقل تصرفاً فيه من الأفعال ، فلا يجوز تقديم معمولاتها عليها كما كان ذلك في معمولات الأفعال . والغالب على الأسماء التي تعمل عمل الأفعال : أنها أسماء مشتقة تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمن ، مثل اسم الفاعل واسم المفعول ـ إلخ .. إلا أن ثمة أسماء جامدة تعمل أيضاً إما لتضمنها معنى المشتق ، أو هي أسماء مبهمة تستدعي ما يزيل إبهامها كأسماء الأعداد ، وما يدل على مساحة أو كيل وما أشبه ذلك ، فهذه الأسماء تستدعي بطبيعة معناها اسماً آخر يرفع إبهامها ويبين جنس المعدود أو المكيل أو الممسوح . إلخ ... وهذا الاسم الذي يليها يكون منصوباً على ما يسمى التمييز أو التفسير ، وجعلوا الاسم المفسر عاملاً فيه ، وجعلوا مرد عمله إلى شبهه من بعض الوجوه بما يعمل من الأسماء .

ولما كان الغالب على ما يعتبر أصولاً أنها صور مجردة قد تخرج عنها بعض الأنواع التي تشتمل عليها في الأصل لعلل طارئة ، ولا توجد هذه الأصول إلا في صورها التطبيقية بما يطرأ عليها في التطبيق من أحكام العلل ، فإن ثمة أشياء اعتبروها أصولاً مهجورة ، وربما كان ما سموه أصلاً مهجوراً ذا حقيقة تاريخية ، أي من المحتمل أن يكون قد جاء عليه حين من الدهر كان فيه مستعملاً ، ثم آل مع تراخي الزمن ، وتبعاً لقانون الجنوح إلى الخفة في التطور اللغوي إلى أن عدل عن صورته الأولى إلى صورة جديدة ربما هجروها إلى الأولى في بعض الأحوال كدخول لام الأمر على مضارع المخاطب ، فإن بعض النحويين يعتبرون (لتفعل) أصلاً لـ (افعل) ويعبرون عن (لتفعل) بأنه أصل مهجور ، فإذا ما اضطر إليه شاعر فإن له أن يعاوده ، ويستدلون على ذلك بأن ما جاء منه إنما جاء في الشعر خاصة وفي شذوذ من الكلام[1] .

---

(١) قد يستعملون كلمة الأصل بمعان أخرى ، فقد يطلقونه على القاعدة المستظهرة من استقراء الكلام ، وقد يطلقون على بعض القواعد العامة التي تتناول قضايا مختلفة من أبواب مختلفة كقولهم : (يجوز في طول الكلام ما لا يجوز في قصره) وما أشبه ذلك كما سنتناوله في بحث التعليل .

وإذا تجاوزنا بعض الأسس التي أقام عليها الخليل فكرة الأصول والفروع ، ككون الأسماء أصلاً في الإعراب وما أشبه ذلك ، فإن سائر ما جاء به في هذا الباب ، إنما هو قوانين كلية مستنبطة من واقع اللغة ؛ ككون العامل المتصرف أوسع تصرفاً في باب العمل من العامل الجامد . ومنه في باب العوامل والفروع أن ما استظهروه من أن الحروف لا يعمل منها إلا ما كان مختصاً بالدخول على الأفعال كالأحرف الناصبة والجازمة ، وأما ما كان مشتركاً بين القبيلين فإنه لا يعمل إلا ما خرج منه على بابه لعلة طارئة ، ومع ذلك يكون أقل تصرفاً في العمل مما أُلحق به في باب الشبه . وههنا نرى واقع لغة العرب يؤيد هذه الفكرة تأييداً يكاد يكون مطلقاً ، من أمثلة ذلك حكم (ما) النافية فإنها غير مختصة ، ومع ذلك عملت في لغة أهل الحجاز عمل (ليس) لشبهها بها معنىً ، وفي بسط ذلك يقول سيبويه في باب (ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله) : « وذلك الحرف (ما) تقول : (ما عبدُ اللهِ أخاك) ، و (ما زيدٌ منطلقاً) . وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل) وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كـ (ليس) ولا يكون فيها إضمار . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) إذ كان معناها كـ (معناها) كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع ، وذلك مع (الحين) لأنه مفعول به ، ولم تمكن تمكنها ، ولم يستعملوها إلا مضمراً فيها ، لأنها ليست كـ (ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب . وتقول (لَسْتَ) و (لَسْتِ) و (عبد الله لات منطلقاً) ولا (قومك لاتوا منطلقين) . ونظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء إذا قلت : (أتوني ليس زيداً ، ولا يكون بشراً) . وزعموا أن بعضهم قرأ : ﴿ ولات حين مناص ﴾ [سورة ص ٢] وهي قليلة ، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي :

مَنْ فَرَّ عن نيرانها ـــــ فأنا ابنِ قيسٍ لا براحُ

جعلها بمنزلة (ليس) فهي بمنزلة (لات) في هذا الوجه . ولا يجاوز بها هذا الموضع رفعت أو نصبت ، ولا تمكن في الكلام كتمكن (ليس) وإنما هي مع

(الحين) كا أن (لدن) إنما ينصب بها مع (غدوة) . وكا أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في (الله) إذا قلت : (تـالله لأفعلن) ، ومثـل ذلـك قـولـه عز وجـل : ﴿ مـاهـذا بشراً ﴾ [يـوسف ٣١] في لغـة أهـل الحجـاز ، وبنـو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف . فإذا قلت : (مامنطلقٌ عبد الله) أو (ماسيءٌ من أعتب) رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدمـاً مثلـه مؤخراً كا أنـه لا يجوز أن تقول (إن أخوك عبد الله) على حـد قولـك : (إن عبـد الله أخوك) لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلته ، فكما لا تتصرف (إنّ) كالفعل ، كذلـك لم يجز فيهـا كل مـا يكـون في الفعـل ، ولم تقـو قـوتـه فكـذلـك (مـا) . وتقـول : (ما زيد إلا منطلق) تستوي فيه اللغتان ، ومثله قولـه عز وجل : ﴿ مـاأنتم إلا بشرٌ مثلنـا ﴾ [سورة يس ١٥] لم تقوَ (مـا) حيث نقضت معنى (ليس) ، كا لم تقـو حين قـدمت الخبر فمعنى (ليس) النفي كا أن معنى (كان) الـواجب فكل واحدة منها ـ يعني (كان) و (ليس) ـ إذا جردتها فهذا معنـاهـا ، فـإن قلت : (مـا كان) أدخلت عليهـا مـا ينفي ، وإن قلت (ليس زيـد إلا ذاهبـاً) أدخلت مـا يوجب ، كا أدخلت مـا ينفي فلم تقو (مـا) في قلب المعنى كا لو تقو في تقـديم الخبر ...[1] .

فـ (ما) من الحروف غير المختصة ، ومن ثم فإن حقهـا تبعـاً للأصل المـذكور أن تكون مهملـة ، ومـع ذلـك فـإنهـا لمـا أشبهت وهي داخلـة على الجملـة الاسميـة (ليس) في المعنى فإن فريقاً من العرب ، وهم أهل الحجاز ، ألحقوهـا بـ (ليس) في العمل ، فاعتبرت فرعاً عليها في العمل ، وكانت ـ بهـذا الاعتبـار ـ أقل تصرفـاً منها فيـه . فعلى حين يجوز في (ليس) تقـدم اسمهـا على خبرهـا ولا يخرجهـا عن العمـل أي سبب ، فـإن (مـا) ينتقض عملهـا لأدنى شيء كا لـو تلتهـا (أن) مؤكـدة ، أو تقـدم خبرهـا على الاسم أو نقض نفيهـا بـ (إلا) ، أو تلاهـا معمول الخبر إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنها تعود إلى الإهمال .

وبمقـابل أهل الحجـاز فريق آخر في طليعتهم بنو تميم مضوا فيهـا على مـا هـو

---

(١) سيبويه ٢٨/١ ـ ٢٩

الأصل فلم يعملوها البتة ، بل إن فريقاً منهم عكس الأمر - فيا يقال - فألحقوا (ليس) بـ (ما) فأهملوها إذا انتقض نفيها بـ (إلا) .

ومن أمثلته أيضاً ماقاله في (لا) وعملها فيا بعدها في باب النفي بـ (لا) قال : فـ (لا) تعمل فيا بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو (خمسة عشر) ، وذلك لأنها تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجري مجراه لأنها لاتعمل إلا في نكرة . و (لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بـ (خمسة عشر)[1] .

ومما يؤكد فكرة الأصول والفروع ، أننا نجد مصداق ذلك في اختلاف العرب في اللغة ومما يجري مجرى الأصول والفروع ما يظهر من اختلاف العرب في اللغة ، وذلك أن يتجاذب الشيء الواحد أصلان ، فتجريه قبيلة على أصل ، وتجريه أخرى على الأصل الآخر ، مثال ذلك (ما) و (إنْ) النافيتان . فالأصل المطرد أن ما يعمل من الحروف - كما أسلفنا - هو المختص بإحدى الجملتين الاسمية والفعلية ، وأما المشترك فهمل . فحروف الجر إنما عملت لاختصاصها بالأسماء و (أنْ) الناصبة وأخواتها إنما نصبت المضارع لاختصاصهن بالأفعال . فكان حكم (ما) و (إنْ) النافيتين على هذا الأصل ألا تعملا ، وعلى ذلك جرت لغة تميم في إهمال (ما) إذا دخلت على جملة اسمية ، وجمهور العرب في (إنْ) كذلك . ولكن لما كانتا بمعنى (ليس) ومن أصولهم أن يعطوا الشيء حكم ما في معناه ألحق أهل الحجاز بناء (ما) على هذا الأصل بـ (ليس) في العمل ، كما أن أهل العالية أعملوا (إنْ) أيضاً عمل (ليس) .

وهذا المثال يصدق قضية الأصل والفرع أيضاً من وجه آخر ، وذلك أن (ليس) لما كانت أصلاً في العمل و (إنْ) و (ما) حملا عليها في لغة من أعملها

(١) سيبويه ٣٤٥/١ ، وانظر ابن يعيش ١٠٥/١ وما بعدها ، ابن يعيش ١٠٠/٢ وما بعدها .

لم يجعلوهما مساويين لـ (ليس) تماماً ، لأن الأصل فيهما عدم الإعمال فلم يعملوهما إلا بشروط إذا اختل أحدها ردوهما إلى حاقّ موضعها من الإهمال .

مما تقدم نجد أن فكرة القياس على شتى صورها مقترنة أبداً بقضية الأصل والفرع والعلة ، والنحويون الأوائل كثيراً ما يقولون : الأصل في كذا كذا فما منشأ هذه الفكرة عندهم ؟ وهل هي من باب تسليط اعتبارات عقلية بحت على الأوضاع اللغوية ؟ أم هي من طبيعة أخرى ؟

لتحقيق القول في هذه المسألة يحسن أن نمثل ببعض الأمثلة ونتلمس الجواب من تحليل هذه الأمثلة . يقول المبرد : « اعلم أن حق الأسماء أن تعرب جميعاً وتصرف ، فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال ؛ لأن الصرف إنما هو التنوين والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض ، فمن ثم لا يخفض ما لا ينصرف إلا أن تضيفه وتدخل عليه ألفاً ولاماً ، فتذهب بذلك عنه شبه الأفعال ، فترده إلى أصله ؛ لأن الذي كان يوجب ترك الصرف قد زال ، وكل ما لا يعرب من الأسماء فضارع به الحروف ، لأنه لا إعراب فيها »[1] .

من تحليل هذا المثال وهو يتكرر في كلام النحويين يمكن أن نفهم طريقتهم في تحقيق ما يسمونه الأصول والعلل . فالاستقراء للكلام يدل على ما ذهب إليه النحويون من أن أنواع الكلم لا تخرج عن ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف . ويَبِّنَ أنهم قد لاحظوا أن الحروف أنى كان موقعها من الكلام ؛ فإنها تلزم حالة واحدة ، ولا يطرأ على أواخرها أي تغير ، إلا ما كان من ذلك عارضاً كتحريك آخرها بالكسر إذا كان ساكناً صحيحاً للقائه ساكناً من كلمة أخرى أو حذفه إذا كان حرف مد ، والحروف في ذلك لا تخرج عن حكم قسيميها وهما الاسم والفعل . ومن ثم قالوا : إن الأصل في الحروف أن تكون مبنية . وهذا حكم مبني على استقراء الحروف .

ثم لاحظوا أن معظم الأسماء على النقيض من ذلك ، وأن أواخرها تتغير

---

(١) المقتضب ٣/١٧١

حركاتها باختلاف مواقعها من الكلام وهذا ما سموه بالإعراب . إلا أنهم لاحظوا أيضاً أن بعض الأسماء تلزم أواخرها أيضاً حركة بعينها ، لاتزول عنها إلا على اختلاف مواقعها . فحكموا لها بالبناء أيضاً ، ولم يفتهم أن هذه الألفاظ المبنية قد فارقت غيرها من الأسماء من بعض الوجوه ، فعلقوا بناءها على هذه الوجوه التي فارقت من قبلها ما رأوه معرباً من الأسماء ، حتى إذا تأملوا جماع هذه الوجوه التي بها فارقت الأسماء المبنية الأسماء المعربة ، لمحوا ناظماً ينتظمها جميعاً وهو شبهها من بعض الوجوه بالحرف ، وكما تقتضي فطرة العقل عندما يلمح اقتران ظاهرة بأخرى وجوداً وعدماً ، جعلوا شبه الحرف علة البناء فيما بني من الأسماء ، وكذلك لاحظوا أن من الأسماء ما يباين الكثرة الغالبة منها في امتناعه من التنوين ، وأنه يجر بالفتحة لا بالكسرة وهو ما سموه (الممنوع من الصرف) . ومن استقراء أمثلة هذا الجنس من الأسماء لمحوا الفارق بينها وبين المعرب من الأسماء وحددوا ذلك ، وجعلوا هذه الفوارق التي فارقت بها الأسماء الممنوعة من الصرف الأسماء المصروفة ، وجعلوها عللاً لامتناعها من الصرف ، كما لاحظوا أن الظاهرتين اللتين تميزت هذه الأسماء بامتناعها منها وهما التنوين والخفض ، تمتنع منهما الأفعال ، فجعلوا هذه الأسماء مشبهة للأفعال وجعلوا شبهها بالفعل العلة الجامعة التي تنتظم كل العلل الجزئية التي منعت كل منها طائفة من الكلم من الصرف . ولما كان هذا الشبه عارضاً جعلوا الأصل في الأسماء أن تكون مصروفة ، وامتناعها من الصرف إنما يعرض لبعضها لعلة طارئة وما تلبث أن تعود إلى الأصل إذا ما انتفت هذه العلة .

وكذلك لاحظوا في الأفعال أن قسمين منها وهما : الماضي والأمر يلزمان حالاً واحدة ، وأما المضارع فإنه معرب أي شابه من هذا الجانب الأسماء ، ولحظوا أيضاً وجوهاً من الشبه بين الفعل المضارع وبعض الأسماء المشتقة ، فجعلوا هذا الشبه علة إعرابه . ولما كان نوعان من الأفعال لا يعربان ، ونوع واحد منها يعرب ، وللعلة التي استظهروها والتي يصدقها استقراء الكلام ، جعلوا الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، وأن النوع المعرب منها وهو المضارع إنما جاءه من قبل مشابهة الأسماء .

ومن أحكامهم على بعض الأشياء ما جاء في الإنصاف أنه « يجوز الفصل بين (كم) ومميزها جوازاً حسناً دون (ثلاثين) ونحوه ، لأن (كم) منعت بعض ما لثلاثين من التصرف ، فجعل هذا عوضاً مما منعته ، ليقع التعادل بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين (ثلاثين) ومميزها في الشعر :

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا
يذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا

ففصل بين (ثلاثين) وبين مميزها بالجار والمجرور ، وإن كان قليلاً لا يقاس عليها[1] .

فتأمل هذه الأمثلة يبين لنا بوضوح أن أحكامهم على بعض الأشياء بأن الأصل فيها كذا، ولعلة كذا ليست من باب تسليط الاعتبارات العقلية على أوضاع اللغة ، وإنما هي أحكام وقوانين مستنبطة من استقراء الكلام . ومما يصدق قولهم هذا ، أن هذه الأشياء التي سموها أصولاً تقدم لنا تفسيراً بيناً للظواهر التي نلمحها في واقع اللغة ، وهو تفسير تتقبله البداهة .

---

(١) الإنصاف ٣٠٧/١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ . وانظر سيبويه ٢٩١/١ ، ٢٩٢ . وانظر ابن يعيش ١٣٠/٤ ، ١٢٩/٤ . وشرح الكافية ١٢٣/١

الفصل الرابع

التعليل

لم يخرج الخليل ومن تابعوه في تعليلاتهم النحوية أو معظمها على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبةً وهو أنه إذا ماقترنت ظاهرتان وجوداً وعدماً فإنهم يعتبرون إحدى الظاهرتين علةً وسبباً للأخرى . وهذا ماتقتضيه بداهة العقل الإنساني إلا أن مفهوم العلة عند النحويين قد أخذ مفاهيم مختلفة قبل أن يستقر في معناه الشائع المعروف فللعلة في كلامهم صور شتى يجمع مابينها معنى السببية ، فقد كانوا يطلقون اسم العلة على مختلف القواعد أو القوانين النحوية التي يستنبطونها من استقراء الكلام ، ومن مثل ذلك أن مما لا خلاف فيه أن الفاعل في العربية يكون مرفوعاً ، فإذا وقع في كلام أحدهم لفظ مرفوع على هذا الوجه وسئل : لِمَ رفعت هذا الاسم ؟ فإن الجواب يكون لأنه فاعل ، إلا أن هذا المفهوم قد أصبح لدى طبقات أخرى هو كل ما يذكر في تعليل ماليس من قبيل الإعراب ، والذي جعلوه مرتبطاً بالعامل سواء أكانت الظاهرة المعللة تتعلق بصياغة الألفاظ المفردة أم ببناء العبارات المركبة وارتباط عناصرها بعضها ببعض . ومن تأمّل أكثر ما يعتل به النحويون الأوائل ولا سيما الخليل وسيبويه ثم مَنْ قفا أثرهما ير أن مااعتلوا به إنما هي علل لغوية بحت مدارها على أسباب لسانية يبينها الحس قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن ، وليست ـ كما يزعم بعضهم مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها وإنما أكثرها يجري مجرى القوانين اللغوية المستمرّة والتي تتفرع عنها كثير من الأحكام التي تتخذ شكل قوانين جزئية .

العلة في مطلق معناها هي « ما يتوقف عليه الشيء وما يحتاج إليه سواء كان المحتاج : الوجود أو العدم أو الماهية[1] » .

ويحسن بنا في دراسة العلل أن نميز ما بين العلل الصرفية والعلل النحوية ، إذا تجاوزنا بها ما سمّاه بعضهم العلل الأولى ، وهي في الواقع لا تتجاوز القواعد المطردة إلى ما وراءها مما اعتل به النحويون وجعلوه أسباباً مفضية إلى تلك الأحكام فإنا نراها تعود إلى أسباب لسانية بحت .

فالعلل الصرفية تعود في الأغلب الأعم إلى أسباب لسانية بحت مدارها على اجتناب الثقل وطلب الخفة ، أخذاً بما جرى عليه العرب في نطقهم ، فما من إنسان يقوى على إنكار أن وقوع ياء ساكنة مثلاً بعد ضم ، أو واو ساكنة بعد كسر لا يخلو من صعوبة وعسر . وأي إنسان يأنس من نفسه في مثل هذين الموضوعين حافزاً على قلب الياء الساكنة بعد ضم واواً ، كما هو الأمر في اسم الفاعل من (أيقن) ، وكذلك المضارع منه ، كما يجد مثل هذا الحافز إلى قلب الواو الساكنة بعد كسر ياء مثل (مفعال) من (الوزن) ، فإنه لا يكاد اللسان يطوع بالأصل الذي هو (مِوْزان) إلا على كراهية شديدة وقسر للسان على ما ينبو عنه . مثل ذلك يقال في الإبدال ، ومن أمثلته قلب تاء (الافتعال) طاء إذا جاورت الصاد مثل (اصطفى) أو الضاد مثل (اضطرب) أو الطاء مثل (اطّعن) ، أو الظاء مثل (اظطلم) ، وقلب تاء الافتعال أيضاً دالاً إذا وقعت بعد زاي مثل (ازدهر) و (ازدان) ، أو بعد دال مثل (ادّان) ، أو بعد ذال مثل (اذدكر) ، إلا أن الأكثر في هذا أيضاً أن تقلب الذال دالاً ، وتدغم في الدال المنقلبة عن التاء ، وقد تقلب الدال ذالاً ، وفي كلا الحالين يدغم المثلان . فهذه الأمثلة كلها مدارها على علة واحدة علل بها النحويون هذه الظاهرة وهو الفرار من الثقل وطلب الخفة ، إلا أنها تتفاوت أيضاً في الثقل فتصحيح الواو في (ميزان) وقول (موزان) ، وكذلك تصحيح الياء في نحو (موقن) بأن تقول (ميقن) أثقل من تصحيح الواو والياء في نحو (قول) و (بيع) ولكن هذين

---

(١) الكليات ٢٥٠

لا يخلوان من ثقل كان هو السبب الكامن وراء إعلال الواو والياء فيهما ، وهذا المبدأ يؤيده اللغويون المحدثون كما ظهر لهم من دراسة مختلف اللغات وهو ما عبروا عنه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح للجهد الأخف ، وجعلوا هذا المبدأ أصلاً في كثير من مظاهر التطور الصوتي في كثير من اللغات على أن العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفية وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية ، فإن كثيراً من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائغة أو غير جائزة يحس الإنسان بنبوّها على لسانه . وأكثر هذه العلل التي تمت إلى مبدأ الثقل بسبب وثيق مردها أيضاً إلى ماذهب إليه النحويون من تباين أنواع الكلم في الأولوية بالمعنى المعروف والذي يوافق ما تمخضت عنه البحوث النفسية التجريبية .

والأصل في ذلك كله مبدأ الاشتقاق الذي أجروه على سائر الألفاظ مضافاً إليه الميزان الصرفي ، فهم بعد أن ردوا المزيد إلى أصله راحوا يعللون ماوقع في اللفظ من إعلال وإبدال بناء على الأصل الذي أداروه في سائر وجوه الزيادة فاطردت لهم من ذلك الأحكام التي ساقوها في باب الإعلال والإبدال .

على أن العلل التي تفضي إلى معنى الثقل وطلب الخفة لا تقتصر على الأحكام الصرفية ، وإنما تتجاوزها إلى كثير من الأحكام النحوية ، فإن كثيراً من صور التأليف التي يحكم النحويون بأنها غير سائغة أو غير جائزة ، يحس الإنسان بجافاتها للعلامة اللغوية ، كالذي ذهبوا إليه في قضية العطف على ضمير الرفع المتصل ، وضمير الرفع المستتر ، فإنهم يقولون : إنه لا يكون ذلك إلا بأن يؤكد كلا الضميرين بضمير منفصل ، والحس يؤيد ماذهبوا إليه . وقد بسط سيبويه هذه المسألة تحت عنوان (هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه) بقوله : « أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك : (رأيتك وزيداً) و (إنك وزيداً منطلقان) ، وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك : (فعلت وعبد الله) و (أفعل وعبد الله) » . وزعم الخليل أن هذا إنما

قبح من قبل أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذ بعد منه . وإنما حسن شركته المنصوب لأنه لا يغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر ، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن تضمر فيه . وأما (فعلت) فإنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار : أسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً يبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف (أعطيت) .

فإن نعته حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك : (ذهبت أنت وزيد) .

وقال الله عز وجل ﴿ فاذهب أنت وربك ﴾ [سورة المائدة ٢٤] و ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ [سورة البقرة ٣٥] ، وذلك أنك لما وصفت حسن الكلام حيث طولته ووكدته كما قال : (قد علمت أن لاتقول ذاك) فإن أخرجت (لا) قبح الرفع و (أنت) وأخواتها تقوي المضمر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ، ومن ترك العلامة في مثل (ضرب) . وقال الله عز وجل ﴿ لو شاء الله ماأشركنا ولاآباؤنا ولا حرمنا ﴾ [سورة الأنعام ١٤٨] حسن لمكان (لا) ، وقد يجوز في الشعر . قال الشاعر :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا[1]

وقد يعترض على الخليل في هذا النص بأن ما اعتل به لا يشمل كل أمثلة المسألة ، وذلك أن تعليله إنما يتناول الفعل الماضي المسند إلى ضمير رفع متصل ولا يتناول الأفعال المضارعة وأفعال الأمر والأفعال الماضية المسندة إلى ضمير غيبة مستتر ، فإن هذه الأفعال جميعاً لا يغيرها إسنادها إلى ضمائر الرفع المستترة عن حالها قبل إسنادها إليها ، ومع ذلك فإن تعليل الخليل متّجه ، وذلك أن ماأسند إلى ضمير ظاهر متصل يغير البناء له ، لأن الضمير باتصاله أشبه أن يكون جزءاً مما قبله ، هذا مع أن له وجوداً حساً وهو لفظ الضمير ، وإذا كان قد وجب له ذلك

(١) سيبويه ١ / ٢٨٩ ـ ٢٩٠

وهو موجود في اللفظ ؛ لأنه أشبه أن يكون حرفاً مما قبله فأنْ يجب له ذلـك وهو مستكن في الفعل المسند إليه ولا وجود له في ظاهر اللفظ أحرى وأولى .

وكذلك الأمر في العطف على ضمير الجر المتصل ، فإن جمهور النحاة المتقدمين ذهبوا إلى أنه لا يعطف عليه في سعة الكلام إلا بإعادة الخافض . وأغلب الظن أن الذي دعـاهم إلى ذلـك هو النفور من مثل (مررت بـك وزيـد) و (هـذا أخوك وعمرو) ثم لما استقروا الكـلام لم يصيبـوا مثـل هـذا التركيب في شيء عن العرب الذين يحتج بلغتهم ، وإن كانوا قد أصابوا أطرافاً منـه في الشعر خـاصـة ، ومن ثمّ سنّوا هذه القاعدة .

يقول سيبويه في ذلك : « ومما يقبح أن يشركـه المظهر علامـة المضمر المجرور وذلـك قـولـك (مررت بـك وزيـد) و (هـذا أبـوك وعمرو) كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبلـه ، لأن هـذه العلامـة الـداخلـة فيما قبلهـا جمعت أنهـا لا يتكلم بها إلا معتمدة على ماقبلها ، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين فصارت عنـدهم بمنزلة التنوين . فلما ضعفت عنـدهم كرهوا أن يتبعوهـا الاسم ولم يجز أن يتبعوهـا إياه وإن وصفوه ، لا يحسن لـك أن تقول (مررت بـك أنت وزيـد) كما جـاز فيما أضمرت في الفعل نحو (قمت أنت وزيد) لأن ذاك وإن كان قـد أنزل منزلـة أحـد حروف الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامـه ، وهمـا حرفـان يستغني كل واحـد منهما بصاحبه ، كالمبتدأ والمبني عليه ، وهذا يكون من تمـام الاسم ، وهو بـدل من الـزيـادة التي في الاسم ، وحـال الاسم إذا أضيف إليـه ، كحـالـه إذا كان منفرداً لا يستغني به » .

وقـد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظـاهر والمضمر على المرفـوع والمجرور إذا اضطر الشاعر . وجـاز (قمت أنت وزيـد) ولم يجز (مررت بـك أنت وزيـد) ؛ لأن الفعل يستغني بالفاعل ، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه لأنه بمنزلـة التنوين وقد يجوز في الشعر قال :

آبــــكَ ايِّــــهْ بي أو مصــــدَّر   من حمرِ الجِلّةِ جــأبٍ حشورِ[1]

وقال الآخر :

فــاليــوم قرّبت تهجــونـــا وتشتمنـــا   فاذهب فما بـك والأيـام من عجب[2]

في هذا النص وجوه من الدلالة كالتي في سالفـه المتعلق بـ (العطف على ضمير الرفـع المتصـل) . أولهـا : قبـح العطف على ضمير الجر بغير إعـادة الجـار على ماتستوجبه سلامة العبارة وتفادي اللبس . وأن ضمير الجر قـد خرج في هـذا الحكم في عطف الأسماء ومنها الضمائر لعلة خاصة به . كما أنـه يشير إلى أن الاعتلال بهـذا الحكم إنمـا دار على التماس الوجـه الـذي بـاين فيـه ضمير الجر غيره من الضمائر ، ممـا أوجب له هذا الحكم الخاص . وآخر هـذه الوجوه هو أن هـذه المسـألـة من شواهـد مراجعة الأصول المهجورة في سعة الكلام إذا دعت إلى ذلك ضرورة الشعر .

على أن هـذا الموضع من كلام سيبـويـه ممـا شمس معنـاه على غير واحـد ممن تعرضوا لتفسيره أو لحكايـة قـول سيبـويـه في الاعتـلال لهـذه المسـألـة كما فهمـوا ، فذهبوا إلى أنـه اعتل لامتنـاع العطف على الضمير المجرور بغير إعـادة الجـار بـأن ضمير الجر يشبه التنوين ويعـاقبـه ، فكمـا لا يجوز العطف على التنوين فكـذلـك لا يجوز العطف عليه . وهـذا تـأويل غث فـاسـد يشهد ببطلانـه أن هـذه منزلـة المضاف إليه إطلاقاً عند سيبويه سواء أكان مظهراً أم مضمراً ولو كان هذا صحيحـاً لوجب أن يمتنع العطف على ضمير الجر إطلاقاً ، سواء أأعيد الجار أم لم يُعـد ، لأن التنوين وهو من تمام الاسم لا يعطف عليه بحـال . وقـد خفي مراد سيبـويـه حتى على أبي علي الفارسي ، إلاّ أنه لم يسفَّ إسفـاف هؤلاء ، وتلمس وجوهـاً من الشبـه مـابين التنوين وضمير الجر تسوّغ حملـه عليـه واعتمـد في ذلـك على كلام لسيبـويـه

---

(١) آبك : ويحك . أيّهْ : من التـأبيـه ، وهو الـدعـاء ، يقـال (أبهت بـالإبل) إذا صحت بهـا . المصدَّر : الشديد الصدر . الحشور : الخفيف .

(٢) سيبويه ١ / ٣٩١ ـ ٣٩٢

صرّح فيه بأن ضمير الجر أشبه لضآلته بالتنوين من الاسم الظاهر المضاف إليه لوفور صورته ، ولكنه مع ذلك قد عمي عليه المعنى الذي أراده سيبويه فيما أعتقد . والصحيح في تأويل كلام سيبويه في هذا الموضع أنه علل المسألة بضعف ضمير الجرّ لأنه ملازم للاتصال بعامله فنزل لهذا السبب منزلة الحرف من الكلم ، ولما جمع هذا الضمير بحكم أنه مجرور إلى ماتقدم أنه بدل من التنوين ومعاقب له ، فيكون من تمام الاسم لا يستغني به ازداد ضعفاً ، ومن ثم لم يجز العطف عليه بغير إعادة العامل ولو أكد بضمير منفصل ، بخلاف ضمير الرفع المتصل فإنه وإن أشبه أن يكون حرفاً من الفعل الذي اتصل به فإنه ليس من الفعل ولا من تمامه ، والفعل يستغني به لأنه يُسند إليه فكان بهذا الاعتبار أقوى من ضمير الجر ، فجاز العطف عليه إذا أُكّد ولم يجز العطف على ضمير الجر وإن أكد .

ولما كان ضمير الجر كغيره من الضمائر ، والضمائر إنما هي باعتبارهم أسماءً كسائر الأسماء ورأوا الأسماء أو جلّها يعطف عليها دون أن يقتضي ذلك إعادة العامل فيها مع المعطوف أدركوا أنْ لابد من أمر تميز به ضمر الجر عن سائر الضمائر وعن الأسماء الظاهرة وهو ماأوجب له هذا الحكم حتى إذا ما عمدوا إلى ماتقتضيه بداهة العقل في مثل هذا الموقف من تلمس وجه الاختلاف مابينه وبين نظائره رأوا أن ضمير الجر لا يكون مستقلاً بنفسه أبداً ، وإنما هو ملازم للاتصال بعامله ، كما أنه عندما يكون مضافاً إليه فهو كشأن أي مضاف إليه يتنزل من الاسم المضاف منزلة تمامه والجزء منه ، فلما أشبه بوضعه هذا أن يكون جزءاً مما اتصل به أشبه العطف عليه العطف على بعض الكلمة ، فامتنع ذلك إلا بتكرار العامل[1] . وهذا الذي قالوه في هاتين المسألتين يتساند أيضاً إلى حقيقة من حقائق النفس وهي أن ألفاظ اللغة متفاوتة في مراتبها في النفس فبعضها أشد تمكناً من بعض ، وهذا ماعبروا عنه بالأولية . فالأسماء الظاهرة ـ وهي وافرة الصورة ـ أوقر في النفس من الضمائر المهزولة البنية ، والتي أكثرها ولاسيما المتصل منها على حرف واحد .

---

(١) من محاضرات الأستاذ أحمد راتب نفاخ .

وهذا من ناحية أخرى مسلك من مسالك التعليل لا يقوى أن يماري في مشروعيته في أمور اللغة إلا مكابر ، فإنها لا تقوم على فرض اعتبارات عقلية على اللغة واخضاعها لمقتضى هذه الاعتبارات ، بل إنه يقوم على التأمل الدقيق في أوضاع الكلام ، ورصد مختلف صور التأليف والتمييز ما بينها ، ثم محاولة استظهار القوانين التي لا تعدو هذه الصور والأحكام أن تكون الصورة المشخصة لها في وقائع جزئية ، وهي وإن بدت في الظاهر متناثرة يجمعها ذلك القانون الكلي الذي جُعل علةً لها .

وهذا ما أهاب بأبي الفتح بن جني - وهو الذي بلغ بحث العلة عنده منتهى غائه - إلى أن يذهب إلى أن علل النحويين ، وقد قيد ذلك بأنه ما اعتل به المتقنون الحذاق منهم لا الألفاف المستضيفون ، إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقهين ؛ وذلك أن المتكلمين يحيلون في عللهم على بدائه العقل ، وأما هؤلاء فيحيلون على بدائه الحس[1] .

وعلى هذه الشاكلة كثير من تعليلاتهم أيضاً في موضوعات التقديم والتأخير كالذي يقولونه : إن ما هو أصل في العمل وهو الأفعال يجوز في تقديم معمولاته عليه وتأخيرها عنه ما لا يجوز فيما هو فرع في العمل ، وكذلك يجوز في هذا الباب في معمولات الأفعال المتصرفة ما لا يجوز في معمولات الأفعال الجامدة ، وفي معمولات الأفعال البحت ما لا يجوز في معمولات أسماء الأفعال . وكذلك يجوز في معمولات الأفعال ما لا يجوز في معمولات ما شبّه بها من الحروف (إن وأخواتها) .

على أن الخليل وصاحبه سيبويه وجمهرة النحاة من بعدهم كانوا ربما عللوا بعض الأحكام بعلل عقلية ، وذلك عندما يتعلق الحكم بمعقولية الكلام وما جاؤوا به من وجوه التعليل في هذا الجانب لا مغمز فيه من جهة أنه فرض لاعتبارات عقلية على اللغة ينبو عنها واقعها ، إلا أنه يستند إلى معلومات بالضرورة تتعلق

---

(١) من محاضرات الأستاذ أحمد راتب نفاخ .

بأغراض الكلام والفائدة المتوخاة منها . ومن مثل ذلك تعليلهم امتناع الاقتصار على أحد مفعولي الأفعال القلبية التي تفيد يقيناً أو ظناً . يقول سيبويه في ذلك تحت عنوان (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) : « وذلك قولك (حسب عبد الله زيداً بكراً) ، و (ظن عمرو خالداً أباك) ، و (خال عبد الله زيداً أخاك) . ومثل ذلك (رأى عبد الله زيداً صاحبنا) و (وجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ) .

وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً . وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو . فإنما ذكرت (ظننت) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن ، وأما (ظننت ذاك) فإنما جاز السكوت عليه لأنك تقول : (ظننت) فتقتصر ، كما تقول : (ذهبت) ثم تعمله (في الظن) كما تعمل (ذهبت) في (الذهاب) فـ (ذاك) ههنا هو (الظن) كأنك قلت (ظننت ذاك الظن) وكذلك (خلت) و (حسبت) . ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت (خلت زيداً) و (أرى زيداً) لم يجز ، وتقول (ظننت به) جعلته موضع الظن كما قلت (نزلت به) ، و (نزلت عليه) .

ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل : ﴿ كفى بالله ﴾ [سورة الرعد ٣ ، ٤] و [سورة الإسراء ٩٦] لم يجز السكوت عليها فكأنك قلت : (ظننت في الدار) ومثله (شككت فيه) »[1] .

ومن هذا النحو ما قاله في الاعتلال لاقتصار من يعمل فعل القول إعمال الظن على إعماله ذلك إذا كان مضارع مخاطب مستفهماً عنه ، وذلك قوله : « واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد

---

(١) سيبويه ١٨/١ وانظر المقتضب ٢٤٠/٢ ـ ٢٤١ ، و ١١٣/٣ ـ ١١٤ ، و ١٨٨/٣ ـ ١٨٩ ، و ٩٥/٣ .

القول ما كان كلاماً لاقولاً نحو : (قلت زيد منطلق) ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : (زيد منطلق) فلما أوقعت (قلت) على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك : (قال زيد عمرو خير الناس) وتصديق ذلك قوله عزوجل ﴿ إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك ﴾ [سورة آل عمران ٤٥] ولولا ذلك لقال : (أن الله) وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا (تقول) في الاستفهام شبهوها بـ (تظن) ولم يجعلوها كـ (أظن) و (يظن) في الاستفهام ، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، ولا يستفهم هو إلا عن ظنه ، فإنما جعلت كـ (تظنّ) . كما أن (ما) كـ (ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها ، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة تميم . ولم يجعل (قلت) كـ (ظننت) لأنها إنما أصلها عندهم الحكاية ، فلم تدخل في باب (ظننت) بأكثر من هذا ، كما أن (ما) لم تقو قوة (ليس) ، ولم تقع في جميع مواضعها ؛ لأن أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها[1] .

وهذا الموضع من كلامه قد جمع التعليل العقلي لما كان الحكم متصلاً بمعقولية الكلام إلى بيان أنّ نحوه من حيث نوعية الحكم اللفظي ، وهو إعطاء الشيء حكم ماأشبهه في مواضع الشبه موجود في العربيّة وهو إعطاء (ما) حكم (ليس) في لغة أهل الحجاز عندما يتحقق شبهها بها ، ونقضهم هذا الحكم في المواضع التي ينتفي بها الشبه .

ومن باب التعليل العقلي أيضاً للسبب المذكور قوله في باب (هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة) : وذلك قولك (ما كان أحد مثلك) و (ليس أحد خيراً منك) و (ما كان أحد مجترئاً عليك) . وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة ؛ حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا . وإذا قلت : (كان رجلٌ ذاهباً) فليس في هذا

---

(١) سيبويه ٦٢/١ ، وابن يعيش ٧٩/٧ ، وكافية ابن مالك ١٣٧/١ ، والرضي ٢٨٩/٢ ، وانظر الخزانة ٢٣/٤ ـ ٢٤

شيء تعلمه كان جهله . ولو قلت : (كان رجل من آل فلان فارساً) حسن ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله . ولو قلت : (كان رجل في قوم فارساً) لم يحسن ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس . وأن يكون من قوم فعلى هذا النحو (يحسن ويقبح) . وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعرف في موضع الإنكار وهما متكافئان ، كما تكافأت المعرفتان ، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ماذكرت لك ، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك[1] .

وهذا التعليل أدخل في علم المعاني وأسرار التركيب اللغوي منه في صحة العبارة وسلامة التركيب ، ولا جرم كانت هذه المسألة وأشباهها من الأمور التي أوحت إلى عبد القاهر نظريته في علم المعاني .

وقريب من هذا النحو تعليله أيضاً لكون الوجه في اسم كان أن يكون معرفة ، وذلك قوله : « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب (باب كان) نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة لأنه حد الكلام ، لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : (ضرب رجل زيداً) لأنهما شيئان مختلفان . وهما في (كان) بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت (عبد الله منطلق) تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر . وذلك قولك : (كان زيد حليماً) و (كان حليماً زيد) لا عليك أقدَّمْت أم أخَّرْت . إلا أنه على ما وصفت لك في قولك : (ضرب زيداً عبد الله) فإذا قلت (كان زيد) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك ، فإنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت (حليماً) فقد أعلمته مثل ما علمت . وإذا قلت (كان حليماً) فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوؤ به في الفعل ، وإن كان مؤخراً الخبر ، فإذا قلت (حليماً) فقد أعلمته مثل ما علمت . وإذا قلت (كان حليماً) فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل ، وإن كان مؤخراً المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب لَبْس وقد تقول : (كان زيد الطويل منطلقاً)

---

(١) سيبويه ١/٢٦ ـ ٢٧

إذا خفت التباس الزيدين . وتقول : (أسفيهاً كان زيد أم حليماً) و (أرجلاً كان زيد أم صبياً) تجعلها لـ (زيد) ، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده ، كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك . فالمعروف هو المبدوء به ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت (كان رجل منطلقاً) أو (كان إنسان حليماً) كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا . فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللَّبْس ، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس . وقد يجوز في الشعر وفي ضعف الكلام ، وحملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة (ضرب) وأنه قد يعلم إذا ذكرت (زيداً) وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خداش بن زهير :

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمّك أم حمار

وقال حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء[1] »

ومن أمثلة التعليل العقلي لبعض الظواهر إذا اقتضت طبيعتها ذلك قول سيبويه في باب المعرفة الذي يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة ، إذ ليس واحد منها أولى به من الآخر ، ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره ، نحو قولك للأسد (أبو الحارث وأسامة) .. فكل هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله ومعناه .... وإنما منع (الأسد) وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى (زيد) أن (الأسد) وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ، فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ولا تحفظ حلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه ، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما ثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو ؟ [2]

ومما يدرج في أمثلة التعليل ما ذهب إليه سيبويه في الباب الذي وسمه بباب

---

(١) سيبويه ١/٢٢ ـ ٢٣

(٢) سيبويه ١/٢٦٤

(ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو (الحسن) و (الكريم) وما أشبه ذلك ، مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها) حيث علل لوجود تاء التأنيث في الفعل الذي فاعله مؤنث للفصل بين التذكير والتأنيث ، أما إذا طال الكلام فإن عدم ذكر التاء عنده أحسن وأجرى تنظيراً بين هذا الحكم وبين حذف الياء في (زناديق) جمع (زنديق) لمكان الهاء قال : ..... وقال بعض العرب (قال فلانة) وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : (حضر القاضي امرأة) لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء كالمعاقبة نحو قولك (زنادقة) و (زناديق) فتحذف الياء لمكان الهاء وكما قالوا في (مغتلم) : (مغيلم) و (مغيليم) ، وكأن الياء صارت بدلاً لما حذفوا . وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء ، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف . وهذا في الواحد من الحيوان قليل ، وهو في الموات كثير ، ففرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم ، تقول (هم ذاهبون) و (هم في الدار) ولا تقول (جمالك ذاهبون) ولا تقول (هم في الدار) وأنت تعني الجمال ولكنك تقول (هنّ) و (هي) (ذاهبات) و (ذاهبة) . ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل : ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه ﴾ [سورة البقرة ٢٧٥] وقوله : ﴿ من بعد ما جاءهم البينات ﴾ [سورة آل عمران ١٠٥] . وهذا النحو كثير في القرآن ، وهو في الواحدة إذا كان من الآدميين أقل منه في سائر الحيوان ، ألا ترى أن لهم في الجمع حالاً ليست لغيرهم لأنهم الأولون ، وأنهم قد فضلوا بما لم يفضل به غيرهم من العقل والعلم . فأما الجمع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد في أنه مؤنث ، ألا ترى أنك تقول (هو رجل) وتقول (هي الرجال) فيجوز لك ، وتقول : (هو جمل) و (هي الجمال) و (هو عير) و (هي الأعيار) فجرت هذه كلها مجرى (هي الجذوع) وما أشبه ذلك يجري هذا المجرى ، لأن الجميع يؤنث ، وإن كان كل واحد منه مذكراً من الحيوان . فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات لأنه قد خرج من الأول الأمكن

حيث أردت الجمع . فلما كان ذلك احتملوا أن يجروه مجرى جمع الموات قالوا (جاء جواريك) ، و (جاء نساؤك) ، و (جاء بناتك) ، وقالوا فيا لم يكسر عليه الواحد ، لأنه في معنى الجمع كما قالوا في هذا ، كما قال عز وجل ﴿ ومنهم من يستمعون إليك ﴾ [سورة يونس ٤٢] إذا كان في معنى الجمع ، وذلك قوله ﴿ وقال نسوة في المدينة ﴾ [سورة يوسف ٣٠][1] .

فهذه النصوص وأشباهها ، إنما لجأ فيها سيبويه إلى التعليل العقلي لـمّا كان متصلاً بغرض الكلام ؛ وذلك أن الكلام لا يؤدي إلى المعنى المقصود إلا إذا تهيأت له شرائط ذلك ، ومن ثمّ فإن هذا الضرب من التعليل الذي تقتضيه طبيعة الغرض من الكلام من التعسف أن نحمله على أنه تحكم في اللغة وإكراه لها على ما تأباه طبيعتها ، بل إن ما علل به سيبويه هذه الأحكام السالفة ما يحسه الإنسان بنفسه بأدنى تأمل . وما أظن أن هناك أحداً ممن يفهم العربية إذا سمع مثل (ظننت زيداً) إلا أحس من نفسه استشرافاً للفظ يأتي بعده يكون به تمام العبارة وكذلك ما من إنسان يقال على مسمع منه : (كان حليمٌ زيداً) إلا نبا عن إحساسه ، وآنس من نفسه تصحيحاً لهذا الكلام بأن يعكس الأمر فيجعل المعرفة هو المتحدث عنه والنكرة هو المتحدث به ، أو بعبارة النحويين : أن يجعل المعرفة اسم كان ، والنكرة خبرها ، ولا يكاد يسيغ التعبير الأول ، فهذا الضرب من العلل لما كان يتساند إلى بدهيات العقل عندما يكون الأمر متعلقاً بمعقولية الكلام يجري مجرى الضرب السابق من العلل التي تتساند إلى بدائه الحس ، وتستند على أسباب لسانية بحت .

ومن تمام هذا الحديث أمران : أولها أن الخليل وصاحبه سيبويه ربما عللا ظاهرة من الظواهر بما يقصر ـ في الظاهر على الأقل ـ عن شمول كل أمثلتها . ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن الخليل كما أسلفنا مؤيداً إياه في مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر في باب (ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه ، وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه) فكثير من

---

(١) سيبويه ١/٢٢٤ ـ ٢٢٦

وجوه الاعتلال التي اعتل بها إنما يومئ إليها إيماءً ، ثم يستخرجها من كلامه مَنْ تهيأ له النفاذ إلى ما أراد ، من خالفيه من النحاة ، وربما بنى الأحكام على علل لم يشر إليها فتستخرج من قبل المذكورين من بعده من التأمل في أعطاف كلامه . وقد نص على ذلك صراحة ابن جني عندما أشار إلى أن العلل تستنبط من كلام هؤلاء وإشاراتهم ، كما تستنبط من كلام من كانوا يشافهونهم من ذوي الطباع اللغوية الصحيحة من الأعراب ، على نحو ما كان فقهاء الحنفية يستنبطون العلل من كلام محمد بن الحسن ، وذلك بالنظر والتأمل في طريق بنائه الأحكام وإن لم يكن هو نفسه قد صرح بالأصول والعلل التي بنى عليها تلك الأحكام[1] .

والأمر الآخر الذي يحسن الإشارة إليه ههنا أنّ بعض ما اعتل به كلا الرجلين ربما غمض ولطف عن إدراك خالفيهما ، فتأولوا كلامهما على غير محمله ، وهم في ذلك يتفاوتون . فمن موغلٍ في الضلال عن وجه المعنى الذي أراد ، ومن آخر أصاب طرفاً مما يريد ، وإن لم يتضح له الاعتلال على وجهه ، وأظهرُ أمثلة ذلك ما احتجا به لمسألة امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار التي سلف ذكرها وبسط القول فيها .

ومن المواضع التي تناولوها بالتعليل ألفاظ أو تراكيب شذت عن القانون الساري على أخواتها ونظائرها وهم لم يدعوا هذه الشواذ بدلاً وإنما هداهم تأملهم في أحوالها إلى أنها تجري على قواعد استظهروها من استقراء الكلام وربما أطلقوا على هذه القواعد اسم أصول مثل حذف النون . وقد علل ذلك سيبويه بأن (الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله) وقد مثل لذلك بحذف النون من فعل الكون إذا كان مضارعاً مجزوماً لم يله ساكن وذلك قولهم : لم يك وكذلك حذف الألف المنقلبة في (لم أبل) ولا تقول (لم أرم) تريد (لم أرام) فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره[2] عللوا ذلك بأن هذه الألفاظ ونحوها قد شذت عن نظائرها لكثرة دورانها على الألسنة فلجؤوا فيها إلى

---

(١) الخصائص ٣/٢٠

(٢) سيبويه ٢١٠/١ - وانظر في المعنى نفسه ٢١٤/١ ، و ٢١٥/١ - ٢١٦ ، و ٣٣٧/١

هذا الحذف تخفيفاً وعبروا عن ذلك بالقاعدة المشهورة أن ما يكثر على ألسنتهم قد يفردونه بحكم يباين فيه نظائره . يقول سيبويه في ذلك : إن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله ؛ (.... ألا ترى أنك تقول : (لم أك) ، ولا تقول (لم أق) إذا أردت (أقل) وكذلك حذف الياء في : (لا أدرِ) كما تقول : (هذا قاض) .

ومن هذا النحو التزامهم حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافة إلى علم آخر ، ولو لم يكن ممنوعاً من الصرف لاستثقالهم التنوين ، وكثرة ما يتردد على ألسنتهم من قولهم (فلان بن فلان)[1] .

ومن هذه القواعد التي يعللون بها أنه يجوز في طول الكلام أو يحسن ما لا يجوز أو لا يحسن في قصره ، مثل حذف صدر الصلة إذا طالت مثل قوله تعالى : ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾ [سورة الزخرف ٨٤] .

ومما يوضح لنا أنه قد يخف قبح القبيح إذا طال الكلام ما جاء به سيبويه تحت عنوان باب (مجرى أي مضافاً على القياس) : وذلك قولك (اضرب أيهم هو أفضل) و (اضرب أيهم كان أفضل) و (اضرب أيهم أبوه زيد) جرى ذا على القياس لأن (الذي) يحسن ههنا ولو قلت (اضرب أيهم عاقل) رفعت لأن (الذي عاقل) قبيحة . فإن قلت (اضرب أيهم هو عاقل) نصبت لأن (الذي هو عاقل) حسن ، ألا ترى أنك لو قلت (هذا الذي هو عاقل) كان حسناً . وزعم الخليل أنه سمع عربياً يقول : (ماأنا بالذي قائل لك شيئاً) وهذه قليلة (يعني حذف صدر الصلة الذي هو المبتدأ ، والأصل بالذي هو قائل ...) ومن تكلم بها فقياسه (اضرب أيهم قائل لك شيئاً) . فقلت : أفيقال (ماأنا بالذي منطلق) فقال : لا ، فقلت : فما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً ، وكأن طوله عوض من تَرْكِ (هو) وقلَّ من يتكلم بذلك[2] .

---

(١) انظر الأشباه ٢٧٣/١

(٢) سيبويه ٣٩٩/١ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٧٥/١ ، و ٢١٦ - ٢٣٥/٢ ، وانظر أيضاً شواهد التوضيح ١٢٤

في هذه المسألة خفف طول الكلام قبح القبيح ، ولم يبلغ أن يجعله حسناً ، بخلاف مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر . وكأن ذلك لأن طول الكلام في مسألة ضمير العطف على ضمير الرفع قد جبر العلة التي من أجلها خرج على أصل كان له ، ومن ثم حسن العطف عليه ، عندما يطول الكلام بالتوكيد ونحوه ، وأما حذف صدر الصلة فلا يؤول إلى أصل ، ومن ثم لم يحسن حسناً مطلقاً وإنما خف قبحه . هذا ما يفيده كلام الخليل إلا أن مما فاته في هذا الموضع أنه قد يؤول إلى الحسن إذا اشتد طول الصلة ، لما كان موضع المبتدأ الذي هو صدر الصلة متعارفاً لا يخفى كقوله تعالى : ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾ [سورة الزخرف ٨٤] .

وفي القضية نفسها يقول سيبويه : « .... وقد يجوز في الشعر (أشهد إن زيداً ذاهب) يشبهها بقوله : (والله إنه لذاهب) ؛ لأن معناه معنى اليمين كما أنه لو قال (أشهد أنت ذاهب) ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا باللام . ومثل ذلك في الضعف (علمت أن زيداً ذاهب) كما أنه ضعيف (قد علمت عمرو خير منك) ولكنه على إرادة اللام كما قال عز وجل : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ [سورة الشمس ٩] وهو على اليمين ، وكان في هذا حسناً حين طال الكلام »[1] .

ومن هذه القواعد أيضاً استغناؤهم بالشيء عن الشيء ، يقول سيبويه : « ..... تقول (عليكه) و (رويده) ولا تقول (عليك إياي) لأنك تقدر على (ني) وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول : (عليكني) من غير تلقين . ومنهم من لا يستعمل (ني) ولا (نا) في ذا الموضع استغناء بـ (عليك بي) و (عليك بنا) عن (ني) و (نا) و (إياي) و (إيانا) ولو قلت : (عليك إياه) كان ههنا جائزاً في (عليك) وأخواتها لأنه ليس بفعل »[2] .

---

(١) سيبويه ٤٧٤/١

(٢) سيبويه ٣٨٢/١

ومن استغنائهم بالشيء عن الشيء ماذكر سيبويه نقلاً عن الخليل : « زعم الخليل أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة . وذلك أنه إذا قال (يارجل) و (يافاسق) فمعناه كمعنى (ياأيها الفاسق) و (ياأيها الرجل) وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك ، وصار معرفة بغير ألف ولام ؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه ، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغني به عنهما ، كما استغنيت بقولك (اضرب) عن (لتضرب) وكما صار المجرور بدلاً من التنوين ، وكما صارت الكاف في (رأيتك) بدلاً من (رأيت إياك) . وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به ، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه ولم يجعلوه واحداً من أمة فقد استغنوا عن الألف واللام . فمن ثم لم يدخلوهما في (هذا) ولا في (النداء) .... »[1] .

والكلام في العلل تكامل على يدي ابن جني وهو كما يظهر في مواضع مختلفة من كلامه إنما يعمل في ذلك على هدي توجيه شيخه أبي علي الفارسي في هذا الباب ولم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام المتقدمين وما قد يعن له من تقليب وجوه النظر في أعطاف المأثور من كلام العرب بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل وذلك في كتابه الكبير (الخصائص) .

وكانت الفكرة الموجهة له هي ما يظهر بوضوح في ثنايا كلامه من إيمانه الراسخ بسمو الفطرة العربية التي تجلت في لسانها فجاءت أوضاع كلامهم على ماتقتضيه الحكمة ، وأنهم كانوا يحسون بقوة طباعهم بالعلل التي يعلل بها النحاة ما يستنبطونه من أحكام كلامهم ، وأنهم يريدون ذلك ويقصدون إليه . وشاهد ذلك ماعقّب به على تعليل وقوع لفظ (مالك) بمعنى (ملك) في شعر لبعضهم ، وذلك قوله : « .... فإن قلت فمن أين لهذا الأعرابي ـ مع جفائه وغلظ

---

(۱) سيبويه ۲۱۰/۱ ـ ۲۱۱ ، وانظر لامات الزجاجي ۳۲ ، ۳۳

طبعه ـ معرفة التصريف حتى بنى من ظاهر لفظ (ملك) : (فاعلاً) فقال : (مالك) قيل : هبه لا يعرف التصريف أتراه لا يُحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسّه هذا القدر !.. هذا ما لا يجب أن يعتقده عارف بهم أو آلف لمذاهبهم ؛ لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة » . [ثم استشهد بخبر الأعرابي الذي بايع على أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح] ثم قال : « وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حسّ هؤلاء القوم وأنهم قد يلاحظون بالمنّة والطباع ما لا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة »[1] .

ولم يدع الاستدلال على إحساس العرب بتلك العلل وقصدهم إليها وفي ذلك يقول : « والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا ، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ؛ إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا . فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس ... »[2] . وأما كون العرب ربما صرحوا ببعض ما ينسبه إليهم النحاة من العلل فيستدل عليه بقوله : « وقال سيبويه : حدثنا بعض من نثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ ؟ فقال : بلى وجاذاً ـ أي أعرف بها وجاذاً ـ وقال أيضاً : وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل فقال : اللهم ضبعاً وذئباً ، فقلنا له : ما أردت : فقال : أردت اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً ـ كلهم يفسر ما ينوي ـ ثم عقب على ذلك بقوله : « فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم وننسبه إليهم »[3] .

---

(١) الخصائص ٢٧٥/٢ ـ ٢٧٦ ، وعنه المزهر ٤٩٥/٢ ـ ٤٩٦

(٢) الخصائص ٢٤٥/١

(٣) الخصائص ٢٤٩/١ ـ ٢٥٠ ، وانظر سيبويه ١٢٩/١

ولما كانت علل النحويين بهذا الاعتبار إنما تقتضيها أسباب مركوزة في الطباع فإن ابن جني يذهب إلى أنها إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقهين وذلك كما يقول : « أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس »[1] وهو يعني بذلك ـ كما صرح ـ العلل التي يعتل بها الحذاق والمتقنون لا الألفاف المستضعفون . وقد مثل لذلك باعتلال أبي إسحاق الزجاج لرفع الفاعل ونصب المفعول بأن ذلك إنما فعل للفرق بينهما حتى إذا تساءل : فهلا عكست الحالة فكانت فرقاً أيضاً ؟ أجاب على ذلك بأن الذي فعلوه أحزم ، وأدار احتجاجه على الرغبة عن الثقل والجنوح إلى طلب الخفة ثم مثّل لذلك بإعلال نحو (ميزان) و (ميعاد) وكذلك : (موسر) و (موقن) وعقب عليه بقوله : وهذا ـ كما تراه ـ أمر يدعو الحس إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه ، وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها حسيةً طبيعيةً فناهيك بها ولا معدل بك عنها »[2] .

وفي هذا الصدد يقول أيضاً : « ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطوٍ على الاعتراف به ؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع . فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع »[3] .

على أن ابن جني لا يذهب في هذا الباب مذهب السرف ، فهو يقرّ بأن علل أهل العربية ليست في سمت العلل الكلامية البتة وأن ماادعاه إنما هو أنها أقرب إليها من العلل الفقهية[4] .

وفي هذا الصدد يقول أيضاً : « واعلم أنّا ـ مع ماشرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام ـ لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين ، غير أنّا نقول : إن علل النحويين

---

(١) الخصائص ٤٨/١

(٢) الخصائص ٤٩/١

(٣) الخصائص ٥١/١

(٤) الخصائص ٥٣/١ ـ ٥٤

على ضربين أحدهما واجب لا بد منه ؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له[1] » ، وكذلك يقر بأن من الأشياء ما لا تظهر له علة بينة إلا أنه إذا ما حمل على وجه الثقل والخفة فإن سالك هذه الطريق لا يعدم وجهاً قد يصيب به شاكلة الحق وفي ذلك يقول : « وأما السؤال عن علّة عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة إلى فُعل : عُمر ، وجُشم ، وثعل ، وزحل ، وغُدر . دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك ... فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره إلا لاعتراضهم طرفاً مما أطف لهم من جملة لغتهم كما عنّ وعلى ما اتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله ؛ وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عمّا هذه حاله ؛ ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها إلا بعد السبر والتأمل والإنعام والتصفح ؛ فإن وجدت عذراً مقطوعاً به صرت إليه واعتمدته ، وإن تعذر ذلك جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ؛ فإنك لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ومأماً تتورده . فقد أريتك في ذلك أشياء أحدها استثقالهم الحركة التي هي أقل من الحرف حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها ثم ميلوا بين الحركات فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلها ، وأجمّوا الفتحة في غالب الأمر لخفتها ، فهل هذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم »[2] .

والعلل بمعنى القواعد المطردة المستظهرة من الكلام سواء أكانت صرفية أم نحوية كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وما إلى ذلك ، وإعلال ما يعل من الحروف وإبدالها فيما سبق التمثيل به يسميه بعضهم العلل الأولى وهي التي سماها الزجاجي عللاً تعليمية ، وأما ما يعتلون به لهذه الأحكام فيسمونه العلل الثواني أو علة العلة التي تجري في كثير من الأحيان مجرى الكشف عن وجوه الحكمة في الأوضاع التي بنوا عليها كلامهم[3] .

---

(1) الخصائص ١/٨٧ - ٨٨

(2) الخصائص ١/٧٧ - ٧٨

(3) للبحث تتمة راجع الصفحة ٧٥

ابن جني والتعليل

من المسائل التي أثارها علماء العربية والأصول مسألة أصل اللغة وهم في ذلك على مذهبين : مذهب القائلين بالتوقيف ومذهب القائلين بالاصطلاح . قال إمام الحرمين في البرهان « اختلف أرباب الأصول في مأخذ اللغات فذهب ذاهبون إلى أنها توقيف من الله تعالى ، وصار صائرون إلى أنها تثبت اصطلاحاً ، وتواطؤا وذهب الأستاذ أبو إسحاق في طائفة من الأصحاب إلى أن القدر الذي يفهم منه قصد التواطؤ لا بد أن يفرض فيه التوفيق » . وكان ابن جني هو وشيخه أبو علي الفارسي وهما معتزليان من أكثر الناس إلماماً بهذه القضية ، وإلى ذلك أشار ابن جني في كتابه (الخصائص) في الفصل الذي عقده عن أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح : « هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ، غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي ولا توقيف ، إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوماً : هي من عند الله واحتج بقوله تعالى : ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ ، [سورة البقرة ٣١] وهذا لا يتناول موضع الخلاف ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر آدم على أن واضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة ، فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به .

وقد كان أبو علي ـ رحمه الله ـ أيضاً قال به في بعض كلامه ، وهذا أيضاً رأي أبي الحسن ، على أنه لم يمنع قول من قال إنها تواضع منه ، وعلى أنه قد فسر هذا بأن قيل : إنه تعالى علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية ، والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ، فكان آدم وولده يتكلمون بها . ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل واحد منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحل سواها ، لبعد عهدهم بها ، وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده ، والانطواء على القول به .... واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع ، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التغول على فكري ،

وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة ، والدقة ، والإرهاف ، والرقة ، ما يملك علي جانب الفكر ، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر ، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ، ومنه ماحذوته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده ، صحة ماوفقوا لتقديمه منه ، ولطف ماأسعدوا به ، وفرق لهم عنه ، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة ، بأنها من عند الله تعالى ، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه ، وأنها وحي ، ثم أقول في ضد هذا أنه كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبهوا وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ، كذلك لاننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا ، وإن بعد مداه عنا ، من كان ألطف منا أذهاناً وأسرع خواطر ، وأجرأ جناناً ، فأقف بين تين الخلتين حسيراً ، وأكاثرهما فأنكفئ مكثوراً ، وإن خطر خاطر فيما بعد يعلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبتها قلنا به وبالله التوفيق »[1] .

وقد أقام ابن جني القول في كتابه (الخصائص) على أصول لغوية تدخل في باب فلسفة اللغة وكان أول من بلور هذا المذهب اعتماداً على آراء لشيخه أبي علي الفارسي ، وكان علماء العربية والأصول قبله يلمون به إلماماً ، ويمكن أن تردّ هذه الأصول إلى عدة مبادئ :

١ ـ تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني فمن ذلك قول الله سبحانه وتعالى ﴿ ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزاً ﴾ [سورة مريم ٨٣] أي تزعجهم وتقلقهم . فهذا في معنى تهزهم هزاً ، والهمزة أخت الهاء ، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين . وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة ، لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز ، لأنك قد تهز مالا بال له ، كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك . ومنه العسف والأسف ، والعين أخت الهمزة ، وكما أن الأسف يعسف النفس وينال منها ، والهمزة أقوى من العين ، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد

(١) الخصائص ١/٤٠ ـ ٤١ ، ٤٧

بالعسف . فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين ، ومنه القرمة وهي الفقرة تحز على أنف البعير . وقريب منه (قلمت أظفاري) لأن هذا انتقاص للظفر ، وذلك انتقاص للجلد . فالراء أخت اللام والعملان متقاربان وعليه قالوا فيها : الجرفة ، وهي من (ج ر ف) وهي أخت (جلفت القلم) ، إذا أخذت جلفته ، وهذا من (ج ل ف) ، وقريب منه الجنف وهو الميل ، وإذا جلفت الشيء أو جرفته فقد أملته عما كان عليه وهذا من (ج ن ف) . ومثله تركيب (ع ل م) في العلامة والعلم . وقالوا مع ذلك : (بيضة عرماء) ، و (قطيع أعرم) ، إذا كان فيهما سواد وبياض ، وإذا وقع ذلك بان أحد اللونين من صاحبه فكان كل واحد منهما علماً لصاحبه . وهو من (ع ر م) قال أبو وجزة السعدي :

ما زلن ينسبن وهناً كل صادقة ... باتت تباشر عرماً غير أزواج
حتى سلكن الشوى فيهن في مسك ... من نسل جوابة الآفاق مهداج[1]

٢ ـ تصوير اللفظ على هيئة المعنى ، قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً فقالوا : صر ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرصر . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان : إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو (النقزان) ، و (الغليان) ، و (الغثيان) . فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال . ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت (ما حداه) ومنهاج (ما مثلاه) . وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقعة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة ، ووجدت أيضاً (الفعلى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو البشكى ، والجمزى ، والولقى[2] .

٣ ـ المقابلة بين الأفعال ومعانيها : ومن ذلك ـ وهو أصنع منه ـ أنهم جعلوا (استفعل) في أكثر الأمر للطلب ، نحو استسقى ، واستطعم ، واسترهب

---

(١) الخصائص ١٤٥/٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧

(٢) الخصائص ١٥٢/٢ ـ ١٥٣

واستمنح ، واستقدم عمراً ، واستصرخ جعفراً ، فرتبت في هـذا البـاب الحروف على ترتيب الأفعال . وتفسير ذلك أن الأفعال المحـدث عنهـا أنهـا وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفها الأصول ، أو ما ضارع بالصنعـة الأصول . فـالأصول نحو قولهم : (طعم) و (وهب) و (دخل) و (خرج) و (صعد) و (نزل) . فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمـال فيهـا . وكـذلـك مـاتقـدمت الزيـادة فيـه على سمت الأصـل ، نحـو (أحسن) ، و (أكرم) ، و (أعطى) ، و (وأولى) . فهذا من طريق الصنعـة بوزن الأصل في نحو (دحرج) و (سرهق) ، و (قـوق) ، و (زوزى) . وذلـك أنهم جعلـوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني ، فكلما ازدادت العبارة شبهاً بالمعنى كانت أدل عليه ، وأشهد بالغرض فيه . فلما كانت إذا فاجـأت الأفعـال فـاجـأت أصول المثل الدالة عليها أو ماجرى مجرى أصولهـا ، نحو (وهب) ، و (منح) ، و(أكرم) ، و (أحسن) ، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيهـا وتسببت لهـا وجب أن تقـدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفـاً زائـدة على تلـك الأصول تكون كالمقدمة لها ، والمؤدية إليها[1] .

٤ ـ مقـابلـة الألفـاظ بمـا يشـاكل أصواتهـا من الأحـداث : وذلـك أنهم كثيراً مـا يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحـداث المعبر بهـا عنهـا ، فيعـدلونهـا بهـا ويحتـذونهـا عليهـا . وذلـك أكثر ممـا نقـدره ، وأضعـاف مـانستشعره . من ذلـك قولهم : (خضيم) و (قضيم) . فالخضم لأكل الرطب ، كالطبخ والقثـاء ومـا كان نحوهما من المأكول الرطب . والقضم للصلب اليابس نحو قضمت الـدابـة شعيرهـا ، ونحو ذلك . وفي الخبر (قد يدرك الخضم بالقضم) أي قد يـدرك الرخـاء بـالشـدة واللين بـالشظف . وعليـه قـول أبي الـدرداء : « يخضمـون ونقضم والمـوعـد الله » فاختـاروا الخـاء لرخـاوتهـا للرطب ، والقـاف لصلابتهـا لليـابس ، حـذواً لمسموع الأصـوات على محسوس الأحـداث . ومن ذلــك قـولهم : النضـح للمـاء ونحـوه ، والنضخ أقوى من النضح ، قال الله سبحانه : ﴿ فيهما عينان نضاختان ﴾ [سورة

---

(١) الخصائص ٢/١٥٣ ـ ١٥٤

الرحمن ٦٦] فجعلوا الحاء ـ لرقتها ـ للماء الضعيف ، والخاء ـ لغلظها ـ لما هو أقوى منه . ومن ذلك القد طولاً ، والقط عرضاً . وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال . فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض لقربه وسرعته والدال المماطلة لما طال من الأثر ، وهو قطعه طولاً[1] .

٥ ـ علل العربية : وهذه العلل مما تابع فيها ابن جني النحويين من قبله ، ويذهب إلى أن علل جل النحويين ، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ، أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين ، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك . إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد ، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات ، إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان ذلك له ومن أجله ، وليس كذلك علل النحويين ، وسأذكر طرفاً من ذلك لتصح الحال به ، قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، إنما فعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال ، فإن قيل فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً ، قيل الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، فجرى ذلك في وجوبه ، ووضوح أمره مجرى شكر المنعم وذم المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه لما يعقبه من إنعامه وغفرانه ، ومن ذلك قولهم أن ياء نحو (ميزان) و (ميعاد) انقلبت عن واو ساكنة لثقل

---

(١) الخصائص ١٥٧/٢ ـ ١٥٨

الواو الساكنة بعد الكسرة ...[1] .

وكانت الفكرة الموجهة له هي ما رآه تفسيراً عقلياً لما نطق به العرب على سليقتهم وما ذهب إليه من أن أوضاع كلامهم جاءت على ماتقتضيه الحكمة ، وأنهم كانوا يحسون بقوة طباعهم بالعلل التي يعلل بها النحاة ما يستنبطونه من أحكام كلامهم وأنهم يريدون ذلك ويقصدون إليه ، وشاهد ذلك ماعقب به على تعليل وقوع لفظ (مالك) بمعنى (ملك) في شعر لبعضهم وذلك قوله : « ...فإن قلت فمن أين لهذا الأعرابي - مع جفائه وغلظ طبعه - معرفة التصريف حتى بنى من ظاهر لفظ (ملك) : (فاعلاً) فقال : (مالك) قيل : هبه لا يعرف التصريف أتراه لا يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه هذا القدر ! هذا مالا يجب أن يعتقده عارف بهم أو آلف لمذاهبهم ، لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة ... »[2] . ثم استشهد بخبر الأعرابي الذي بايع على أن يشرب علبة لبن ولا يتنحنح ، ثم قال « وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة حس هؤلاء القوم ، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع مالا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع ، فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة ... » .

وقال في موضع آخر : « والذي يدل على أنهم قد أحسوا ماأحسسنا ، وأرادوا وقصدوا مانسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا . فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها ، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود بل الحالفة على ما في النفوس ... »[3] .

---

(١) الخصائص ٤٨/١ - ٤٩

(٢) الخصائص ٢٧٥/٢ ، وعنه المزهر ٤٩٥/٢ - ٤٩٦

(٣) الخصائص ٢٤٥/١

وأما كون العرب ربما صرحوا ببعض ما ينسبه إليهم النحاة من العلل فيستدل عليه بقوله : « وقال سيبويه حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وجذ ؟ فقال : بلى وجاذاً ، أي أعرف بها وجاذاً ، وقال أيضاً : وسمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل ، فقال : اللهم ضبعاً وذئباً ، فقلنا له : ماأردت ؟ فقال : اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً ـ كلّهم يفسر ما ينوي . ثم عقب على ذلك بقوله : فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم وننسبه إليهم »[1] .

وابن جني يقر بأن علل أهل العربية ليست في سمت العلل الكلامية البتة وأن ما ادعاه إنما هو أنها أقرب إليها من العلل الفقهية[2] . وفي هذا الصدد يقول أيضاً « واعلم أنّا ـ مع ماشرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام ـ لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين ، غير أنا نقول : إن علل النحويين على ضربين : أحدهما واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر : ما يمكن تحمله ، إلا أنه على تجشم واستكراه له »[3] .

وكذلك يقر بأن من الأشياء مالا تظهر له علة بينة إلا أنه إذا ما حمل على وجه الثقل والخفة فإن سالك هذه الطريق لا يعدم وجهاً قد يصيب به شاكلة الحق ، وفي ذلك يقول : وأما السؤال عن علة عدل عامر ، وجاشم ، وثاعل ، وتلك الأسماء المحفوظة ، إلى فعل : عمر ، وجشم ، وثعل ، وزحل ، وغدر ، دون أن يكون هذا العدل في مالك ، وحاتم ، وخالد ، ونحو ذلك ، فقد تقدم الجواب عنه فيما فرط : أنهم لم يخصوا ما هذه سبيله بالحكم دون غيره ، إلا لاعتراضهم طرفاً مما أطف لهم من جملة لغتهم كـ (ماعن) ، وعلى مااتجه ، لا لأمر خص هذا دون غيره مما هذه سبيله ، وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله ، ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها ، إلا بعد السبر

---

(١) الخصائص ٢٤٩/١ ـ ٢٥٠ وانظر سيبويه ١٢٩/١

(٢) الخصائص ٥٣/١ ـ ٥٤

(٣) الخصائص ٨٧/١ ـ ٨٨

والتـأمل ، والإنعـام والتصفـح ، فـإن وجـدت عـذراً مقطـوعـاً بـه صرت إليـه ، واعتمدته ، وإن تعذر ذلك ، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال ، فـإنـك لاتعدم هناك مذهباً تسلكه ، ومأمّاً تتورده .

فقـد أريتـك في ذلـك أشيـاء : أحـدهـا استثقـالهم الحركـة التي هي أقل من الحرف ، حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها ، واختلسوها ، ثم تجاوزوا ذلـك إلى أن انتهكوا حرمتها ، فحذفوهـا ،ثم ميلوا بين الحركات فـأنحوا على الضمـة والكسرة لثقلهما ، وأجمّوا الفتحة في غـالب الأمر لخفتهـا ، فهل هـذا إلا لقوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفحهم[1] .

والعلل سواء أكانت صرفيـة أم نحـويـة كرفـع الفـاعـل ونصب المفعـول وجر المضاف إليه وما إلى ذلك ، وإعلال ما يعل من الحروف وإبـدالهـا فيما سبق التمثيل به ، يسميها بعضهم (العلل الأول) وهي التي سماها الزجـاجي (عللاً تعليميـة) . وأما ما يعتلون به لهـذه الأحكام فيسمونـه (العلل الثواني) أو (علـة العلـة) التي تجري في كثير من الأحيـان مجرى الكشف عن وجوه الحكمـة في الأوضـاع التي بنوا عليها كلامهم . وابن جني يرى أن تسميـة هـذا الجنس من العلل بعلـة العلـة وهو قول أبي بكر بن السراج ضرب من التجوز في اللفـظ ، فـأمـا في الحقيقـة فـإنـه كما يقول : « شرح وتفسير وتتميم للعلة »[1] .

وأكثر هـذه العلـل ـ كما وقـع في كـلام ابن جني ـ يـدور على أصلين وهـمـا : الفرق والثقل والعلل التي مدارهـا على الثقل أكثر مـاتتجلى ـ كما تقـدم ـ في العلل الصرفية ويلحق بها مامبناه على مراتب الكلم في التمكن من أحكام النحو .

وأمـا علل الفرق من هـذه العلل الثواني فـأكثر مـا يتطرقـون إليهـا في بـاب الإعراب فيقولون إن الإعراب في جملتـه إنمـا دخـل للفرق بين المعـاني المختلفـة التي تفيدها الكلمة من موقعها في الجملـة . وهنـاك مـا يسمى (بـالعلل الثوالث) وهي

---

(١) الخصائص ١/٧٧ ـ ٧٨

التي يسميها الزجاجي (العلل الجدلية) وهي - كما يقول - تابعه للنظر ويتفاوت النحويون في إدراكها وانتزاعها كتساؤلهم إذا كان دخول الإعراب للفرق بين المعاني فهلا نصبوا الفاعل ورفعوا المفعول فكان ذلك فرقاً ، فيجيب بعضهم : أن ماأخذوا به أحزم ؛ لأن الفعل أغلب ما يكون له فاعل واحد ومفاعيل مختلفة فجعلوا الأخف للأكثر والأثقل للأقل ليقل في كلامهم ما يستثقلون . وجانب كبير من هذه العلل هو ما يسمى بالعلل الحكمية ويريدون بذلك أن أوضاع كلام العرب آتٍ على مقتضى الحكمة والمثل الذي قدمناه يدل على تداخل وجوه هذه العلل ، فهذه العلة أفضت إلى قضية الثقل والخفة . ولا سيما مامبناه على اجتناب الثقل ولاسيما في المسائل الصرفية ، وما مبناه أيضاً على مراتب الكلم في التمكن يستند إلى حقائق نفسية وأخرى لسانية تلحق المماراة بها في باب المغالطة ، لأن هذه العلل يجد الإنسان مصداقها من حسّه ، فضلاً عن أن الدراسات اللغوية الحديثة تؤيد ما يتعلق منها بأمر النقل حتى جعلوه قانوناً عاماً ، وهو ما سموه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح إلى الجهد الأقل . وأما الأحكام التي مردها إلى تفاوت الكلم في التمكن أو الأولية فجانب كبير منها تؤيده الدراسات النفسية التجريبية الحديثة .

الفصل الخامس

صور القياس

سلفت الإشارة إلى أن ما يسميه النحويون قياساً يجري على صور مختلفة ولهم فيه مسالك متشعبة ، ولكن مهما اختلفت صوره وتشعبت مسالكه فإن وراء هذه الصور والمسالك المتباينة في الظاهر معنى يجمع بينها : وهو التلازم بين أمرين يستدعي أحدهما الآخر على وجه الضرورة أو ما يشبه الضرورة أو يقاربها . ومن ههنا تظهر لنا بجلاء الصلة ما بين فكرة الأصول والفروع والتعليل والقياس . وقد تقدم أن الأصل : هو الحكم الذي يقتضيه الشيء بذاته كالأسماء والإعراب . فالإعراب تستدعيه طبيعة المعنى الوظيفي الذي تؤديه الأسماء حسب موقعها من العبارة وما تقترن به من الألفاظ الأخرى . ولهذا التلازم ربما قالوا إن القياس في الأسماء الإعراب ، أو أن الإعراب قياس في الأسماء .

وقد رأينا أيضاً أن النحويين لم يغفلوا عن أن كل جنس من أجناس الكلم يضم أنواعاً مختلفة تندرج تحت ذلك الجنس ، وقد تكون الخاصة التي تميز نوعاً من نوع ، تقتضي حكماً خاصاً غير الحكم الثابت لأصل الجنس ، فالأسماء ـ كما رأينا ـ منها ماهو متمكن في باب الاسمية ، ومنها ماليس بمتمكن في هذا الباب . ومن ثم انفرد ماليس بمتمكن بأحكام خاصة ، فمثلاً الأسماء غير المتمكنة لمشابهتها الحرف ، استدعى ذلك أن تبنى كما تبنى الحروف ، فخرجت بذلك على الأصل الذي هو قياس بالمعنى الذي ذكرنا في أصل الجنس . ولكن لما كان خروجها على الحكم الثابت لأصل الجنس لطبيعته الخاصة ، إنما كان لعلة استدعت ذلك ؛ فإن هذا الحكم الذي استدعته هذه العلة التي انفرد بها هذا النوع يصبح قياساً فيه . وعليه يقال : القياس في الأسماء غير المتمكنة لشبهها الحرف أن تبنى . وكذلك الأحكام

المبنية أيضاً على الوضع الخاص بكل نوع من أنواع الكلم في أحكام التركيب . ومن مثل ذلك ما استشهدنا به في باب التعليل من أمر العطف على ضمير الرفع المتصل ، والعطف على ضمير الجر .

فالأصل في الأسماء عامة أن يعطف بعضها على بعض على نحو واحد ، ولكن لما كانت الأسماء الظاهرة أمكن في النفس من الأسماء المضمرة ، أوجب ضعف الضمائر أن تستقل بأحكام خاصة ، وكذلك الأمر في باب الضمائر فإن منها المتصل ومنها المنفصل ، والمنفصل منها أوفر صورة وأقوى بنية من المتصل فكانت بهذا الاعتبار أقرب إلى الأسماء الظاهرة المتمكنة ، ثم إن الضمائر المتصلة أيضاً على مراتب في التمكن ، فضمير الرفع المتصل أمكن من ضمير الجر لأن الأول لا يكون من تمام ما قبله وأما ضمير الجر فإنه بملازمته الاتصال ولكونه من تمام ما قبله انحط عن مرتبة ذاك . ومن ههنا لم يقع العطف في كلامهم على ضمير الرفع المتصل إلا إذا وكد بآخر منفصل يشد منه ويقربه من الأسماء الظاهرة المتمكنة ، فكان عدم العطف عليه مباشرة مما يستدعيه وضعه الخاص ، فكان ذلك قياساً فيه خاصة وإن كان قياسه هذا قد خرج عن القياس في أصل الأسماء . وكذلك الأمر في العطف على ضمير الجر فإنه لضعف مرتبته لا يعطف عليه بتكرار الجار للخاصة التي انفصل بها عن غيره من الأسماء الظاهرة ، وكذلك لم يجز العطف عليه في قول سيبويه والخليل بغير تكرار العامل وإن أكد ، فخالف بذلك ضمير الرفع ، وذلك لأنه أضعف من ذاك الوجه الذي تقدم ذكره . فكان هذا الوجه لما استدعاه وضعه الخاص قياساً فيه وإن كان هذا القياس أيضاً على خلاف القياس في أصل الأسماء .

وهذا الضرب من الأحكام الذي يقال فيه إنه قياس ، والذي مبناه على مراتب الكلم في التمكين ، لا يصدقه واقع اللغة فحسب ، بل إن له أيضاً ـ كما تقدم ـ سنداً قوياً من حقائق النفس التي يحسها المرء من نفسه ، والتي أثبتتها البحوث التجريبية أيضاً . وسنرى أن هذه الأحكام تتخذ أساساً في كثير من صور القياس الأخرى التي سيأتي الإلمام بمعالمها الكبرى في سياقة هذا الفصل .

ومن أهم صور القياس أن يطلق على القاعدة أو القانون الذي يستنبط من استقراء الكلام ، وقد رأينا ـ فيا سلف ـ أن هذا المعنى يكاد يكون هو المراد دون غيره لدى الطبقات الأولى من النحويين ، ولا سيا عند ابن أبي إسحاق ، ومن ثم عرف بعضهم النحو بأنه « علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب »[١] .

وقريب من هذا ما ذكره التهانوي في تعريف القياس بأنه « قانون مستنبط من تتبع لغة العرب ، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة وما في حكمها كقولنا : كل واو متحرك ما قبلها تقلب ألفاً ويسمى قياساً صرفياً كما في المطول في بحث الفصاحة ، ولا يخفى أنه من قبيل الاستقراء فعلى هذا : القانون المستنبط من تراكيب العرب إعراباً وبناءً يسمى قياساً نحوياً »[٢] .

وهذا الضرب من هذا القياس ، وهو ما لا ننكره ، قد ثبت من الواضع وهو ما يعرف بالقياس اللغوي خلافاً للقياس الذي يجعله أصحابه قاعدة كالذي ذهب إليه الصرفيون في (أبى) (يأبى) ، فمقتضاه ألا يجيء من باب (فتح) (يفتح) إلا ما كان عينه أو لامه حرف الحلق ، ومن ثم كان ما في (أبى) (يأبى) من مخالفة القياس ، وفكرة القاعدة التي استبدت بأكثر النحاة هي التي أفضت بهم إلى التماس العلل وبناء الفروع على الأصول . نعم لقد تحرى القوم القبائل التي نقل عنها اللسان العربي وهي قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم[٣] .

والمحققون من أئمة النحو الأوائل يجرون في استقرائهم الكلام لاستنباط القواعد والقوانين النحوية منه على خطة محكمة ، والخطوة الأولى في منهجهم في هذا الباب أن حدود القبائل التي يستظهرون الأحكام من لغتهم ، وهم في الجملة

---

(١) الاقتراح للسيوطي ٣٨

(٢) الكشاف (قياس) ١١٨٩ ، وانظر فيا نقله عن المطول ١٦ منه (طبعة القسطنطينية سنة ١٣١٠ هـ)

(٣) المزهر للسيوطي ٢١١/١

القبائل التي تقطن أواسط الجزيرة بعيدين عن الاحتكاك بالأقوام الأخرى احتكاكاً يخلف آثاراً في لغتهم فلا تكون خالصة . وهم في استقرائهم كلام هؤلاء ، إنما جروا على القاعدة العلمية في الاستقراء الذي تغني منه الأمثلة المحدودة عن استقراء التعداد . ومن هنا يتبين لنا أهمية التعليل . فمن خلال الأمثلة المشهورة والكثيرة الدوران على الألسنة إلى ما يبينه الحس اللغوي الذي ينمو بطول الممارسة وصحبة أصحاب اللغة نفسها الذين يتكلمون بها على سلائقهم قد يكتشفون العلة التي اقتضت هذا الحكم في الأمثلة المشهورة . ومن ثم يطلقون الحكم على هذا الاستقراء الذي وإن لم يكن تاماً إذا ما نظر إليه على أساس الإحصاء والتعداد إلا أنه استقراء علمي ، قد تهيأت له الأسباب المسوغة لبناء الحكم عليه وهم في استقرائهم الكلام واستنباط القوانين مستعينين بالتعليل ، لم يغفلوا عن طبيعة اللغة وأن قوانينها لا تجري كلها على نحو آلي ، فلا يخرج عنها أي شيء مما تتناوله ، وإنما قد تجري فيها بعض الألفاظ أو بعض التراكيب على غير القانون الذي استنبطوه ، والذي يجري عليه أكثر كلامهم ، وهذه الألفاظ أو التراكيب الخارجة على القوانين هي ما يسمى في مصطلحهم بالشاذ ، وأكثر ما يكون هذا الشذوذ في باب الصرف الذي يتناول بنية الألفاظ المفردة ، وقلما يتناول أحكام الإعراب ، وقد يتناول بعض أوضاع تركيب العبارة وترتيب عناصرها . ومن أمثلة الشذوذ المشهورة أن من القواعد التي لا خلاف فيها : أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً ، ومن ثم فإن بناء (فعل) من (القول) و (النوم) و (البيع) و (السير) يكون : (قال) و (نام) و (باع) و (سار) ، والأصل فيها كما يشهد الاشتقاق (قَوَلَ) و (نَوَمَ) و (بَيَعَ) و (سَيَرَ) ، إلا أنه قد وجد في كلامهم ألفاظ خرجت على هذه القاعدة وهي (حول) و (عور) و (صيد) فهذه الألفاظ الثلاثة يقولون إنها شاذة ، أي خرجت على القانون الذي تجري عليه نظائرها ، ومن ثم يقولون إنها تحفظ ولا يقاس عليها ، أي لا تصحح العين فيما أشبهها ، وإنما يلتزم في ذلك إعلال الواو والياء بقلبها ألفاً .

وهذا الجانب من المنهج النحوي في تجريد القوانين مما اختلفت فيه مذاهب

النحويين ولا سيما فئتاهم الكبريان : البصريون والكوفيون . ومما يكاد يكون موضع تسليم من محققي الباحثين أن البصريين كانوا في الجملة أشد تحرياً وأنفذ بصراً ولا سيما في باب التعليل الذي يأتي رديفاً ومتماً للاستقراء ، فكانوا لا يبنون القواعد المطردة إلا على ما كثر واستفاض في كلام العرب عندهم ، وأما الكوفيون فالمشهور عنهم أنهم ربما خالفوا السواد فقاسوا ـ أي بنوا القاعدة ـ على المثال الواحد أو الكلمة الشاذة ، مما يخالف ما عليه جمهور كلامهم ، إلا أن نسبة هذا إليهم على الإطلاق لا يخلو ـ فيما يظهر ـ من غلو وشطط . وإن كان في أصله غير عارٍ من الصحة .

والفكرة الموجهة للنحويين ولا سيما المحققين منهم في هذا الباب هي إدراك اللغة كما هي في واقعها على ألسنة أهلها الذين ينطقون بها على سجيتهم ، ومن ثم فإن ما ثبت عندهم شذوذه يلتزمون أن ينطقوا به كما نطق العرب ، ولكنهم لا يسوغون أن يجعل هذا الشاذ أصلاً يقاس عليه ، أي تصاغ نظائره على مثاله من نحو (استحوذ) فإنهم لا يجيزون أن يقال فيه (استحاذ) تبعاً للقانون الذي تجري عليه أخواتها مثل (استقام) و (استعان) و (استبان) إلا أنهم لا يجيزون أيضاً أن يقاس عليها فيقال (استقوم) و (استبين) و (استعون) إلخ ... ، وأصول هذه المسألة تقع في كلام سيبويه وبعض من خلفه من متقدمي البصريين متناثرة في أثناء كلامهم ، عندما يتناولون المسائل التي يأخذون فيها بهذا الأصل . وكثيراً ما يقرنون كلامهم فيه بالإنكار على من خالف عنه ، من مثل ما جاء في كلام سيبويه على (أي) عندما تقع موصولة في نحو (اضرب أيهم أفضل) فقد أنكر تفسير الخليل لمثل هذه العبارة بأنها على وجه الحكاية كأنه قال : (اضرب الذي يقال له أيهم أفضل) ، كما أنكر ما ذهب إليه يونس فيها ، من أن الفعل فيها معلق بمنزلة قولك : (أشهد إنك لرسول الله) ، وأنكر أيضاً ما بنياه على ما قالا بناء على ما تقدم من قولهما من جواز نحو (اضرب أي أفضل) ثم عقب على ذلك بقوله : (ولو قالت العرب (اضرب أي أفضل) لقلته ولم يكن بد من متابعتهم ، فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس .

كما أنك لا تقيس على (أمس) (أمسك) ولا على (أتقول) (أيقول) ولا سائر أمثلة القول ، ولا على (الآن) (آنك) وأشباه ذا كثير)[1] .

وأما المذهب الذي ارتضاه في هذا الباب فهو أن (أي) في هذا التعبير جاءت مبنية على خلاف الأصل فيها ، لعلة باينت فيها أخواتها من الموصولات وهو أنهم التزموا حذف صدر صلتها ، وهذا لا يكاد يقع في صلات أخواتها فمن ثم لزمت البناء في لغة من ينطق بها كذلك .

وكذلك ما يؤخذ من كلامه أنه أنكر على من سبقه من النحويين إجازتهم نحو (أعطاكني) و (أعطاهوني) قياساً لأنه (قبيح لا تكلم العرب به)[2] . وكذلك أنكر نحو (أعطاهوك) وقال في ذلك : وأما قول النحويين (قد أعطاهوك) و (أعطاهوني) فإنما هو شيء قاسوه ولم تكلم به العرب ، فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به كان هيناً . ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجل إذا منحته نفسه (قد منحتنيني) ، ألا ترى أن القياس قد قبح إذا وضعت (ني) في غير موضعها)[3] .

وأشباه هذا في كلامه كثير ، ومن هذه البابة ماقاله أبو عثمان المازني في قولهم (لم أبل) و (ولا أدر) و (لم يك) : « هذه الأحرف من الشواذ ومما لا يقاس عليه »[4] . ولهذا ما كان أئمتهم يحذرون من أن يجعل أمثال ما تقدم من الشواذ والنوادر أصلاً يبنى عليه قياس مطرد من نحو ما حكاه أبو إسحاق الزجاج ، قال : « سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك »[5] .

ومن أجمع ما قيل في هذا المعنى ما حكاه صاحب الوساطة عن الطاعنين في

---

(١) سيبويه ١/٢٩٧ ـ ٢٩٨

(٢) انظر سيبويه ١/٢٨٣

(٣) سيبويه ١/٢٨٤

(٤) المنصف ٢/٢٢٧

(٥) الأشباه والنظائر ٣/٤٩

بعض كلام المتنبي والرد على من حاولوا الاعتذار لـه وتوجيـه جمعـه (بوق) على (بوقات) قال : « ... هذه الأحرف التي عـددتموهـا ألفـاظ خرجت عن القيـاس وشذت عن العبرة ، وإنما يتبع فيهـا السماع ، ويوقف عند الروايـة لا يتعـدى إلى غيرها ، ولا تتجاوز تلك الحروف بأعينها . ولا تكاد تجد بـابـاً من العربيـة يخلو من نوادر وشواذ ولـو جعلت أصـولاً وأجريت على حكم القيـاس لبطلت الأصـول واختلـط الكـلام ، ولجـاز أن يقـال في (جمل) (أجمل) كما قـالـوا (جبـل) و (أجبل) وجاز (كلب) و (أكلاب) كما قالوا (فرخ) و (أفراخ) »[1] .

كما أنه بسط القول في هذا في موضع آخر جاء فيـه : « وقـد يجيء عن العرب شواذ لا تجعل أصولاً ، ولا يلزم لها قياس ، لأن ذلك لو ساغ واستمر لا تقلبت اللغة وانتقضت الحقائق ، وهم إلى الحذف فيه أميل ، وبالتخفيف أولع وعلى هذا قـالوا : (درس المنا) يريد (المنازل) وقالوا :

قواطن مكة من ورق الحما

يريد (الحمام) وهذا بـاب يتسع فيـه القول وتتشعب فيـه الوجوه ، وقـد صنفت فيـه كتب معروفـة . ولأهـل الكـوفـة فيـه رخص لا تكاد تـوجـد لغيرهم من النحويين ، كإجـازتهم مـد المقصور ، وترك صرف الاسم المنصرف ، ونحـو ذلـك . غير أنهم لا يبلغون بـه مرتبـة الإهمـال ولا يعرضونـه لتحكم الشعراء ويجعلـون هـذا الباب من الضرورة ، ويقتصرون به على الحاجة »[2] .

وأما الذي تناول هذه المسألة على نحو أصولي أحـاط بـأطرافهـا فكان أبـا علي الفارسي منطلقاً من كلام شيخـه أبي بكر بن السراج في ذلـك ، ثم تبعـه في ذلـك صاحبه ابن جني وقد بسط أبو علي هذه المسألة في (المسائل العسكريات) وجعل الشاذ أقسامـاً ثلاثـة بـالنظر إلى القيـاس وإلى السماع . أولهـا : المطرد في القيـاس الشاذ في الاستعمال ، ومثل له بالماضي من (يذر) و (يدع) فـإن القيـاس يبيح

(١) الوساطة ٤٤٦ (الطبعة الثالثة) .
(٢) الوساطة ٤٥٣

أن يستعمل ماضيها وهو (وذر) و (ودع) إلا أن السماع كما قال هو وغير واحد من أصحاب اللغة لم يرد في الاستعمال ، وعللوا ذلك باستغنائهم عنه بـ (ترك) ، والثاني : المطرد في الاستعمال والشاذ في القياس ومثل له بنحو : (استحوذ) و (استنوق الجمل) و (استصوبت الأمر) فإن القياس في نظائر هذه الأفعال أن تعل فيقال (استحاذ) ، ولكن الاستعمال في هذه الأفعال لم يأت إلا بالتصحيح . وأما القسم الثالث فهو ما كان شاذاً في القياس والاستعمال جميعاً ومثاله نحو (مصوون)[1] .

وابن جني لم يقتصر في هذه المسألة على تعداد هذه الأقسام الثلاثة وإنما تناول أضرب الكلام جميعاً لا الشاذ وحده ، ومن ثم أضاف نوعاً رابعاً للكلام ، وهو المطرد في القياس والاستعمال وهو كما يقول : « الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة »[2] ومثل له بنحو (قام زيد) و (ضربت عمراً) و (مررت بسعيد) ، يعني : رفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، وجر مادخل عليه حرف جر من الأسماء .

على أنهم في تناولهم لظاهرة الشذوذ لم يقتصروا على النص على شذوذ ماشذ ، وإنما حاولوا أن يجعلوا لهذه الشواذ قواعد عامة تنتظمها . ومن ذلك ماسلف ذكره في باب التعليل من أنهم استظهروا من استقراء غير قليل من هذه الشواذ التي تخرج عن قياس نظائرها أن العرب إنما أفردوها بأحكام خاصة لكثرة دورانها على ألسنتهم ، وعلى هذا الوجه حمل المازني وغيره حذف ماحذف في قولهم : (لم أبل) و (لاأدر) و (لم يك) . وربما ذهبوا في بعض هذه الشواذ مذهب التعليل على نحو آخر ، بالنظر إلى بعض الأصول الكبرى التي استظهروا أن العرب راعوها في جانب كبير من كلامهم كالذي ذهبوا إليه في الاعتلال لتصحيح العين في (عور) و (صيد) و (حول) فإنهم عللوا ذلك ، بأن هذه الألفاظ الثلاثة منقولة من بناء (افعل) وذلك أن هذا البناء هو الموضوع لتصاغ عليه

---

(١) الاقتراح للسيوطي ٢٠ ، ٢١ ، والخصائص ٩٧/١ ـ ٩٨ ، والمنصف ٢٧٧/١ ـ ٢٧٨ ، والمسائل العسكريات لوح ٢/٤

(٢) الخصائص ٩٧/١

الأفعال الدالة على لون أو عيب حسي لأنها من باب العيوب الحسية الظاهرة فيقال (أعور) و (أحول) فكان من حق هذه الأفعال أن تصاغ على مثال (أفعل) و (أصيد) وهذا البناء ليس فيه ما يوجب الإعلال ، لأن الواو والياء فيه وإن تحركتا إلا أن ماقبلها ساكن لامفتوح ، فلما عدلوا بهذه الألفاظ الثلاثة عن بناء (أفعل) إلى بناء (فعل) صححوا العين والياء إلماعاً إلى أنها منقولة عن بناء تصحان فيه . إلا أنهم لم يتطرقوا إلى العلة في هذا النقل . ولو قال قائل : إن هذه الأفعال الثلاثة تنازعها معنيان : معنى العيب الحسي من جهة ، ومعنى المرض العارض ، وأفعاله مما يصاغ على بناء (فعل) ومن ثم عدلوا بها إلى هذا البناء ، وصححوا العين إيماءً إلى أن فيها طرفاً من المعنى الذي يؤديه بناء (أفعل) الذي تصح فيه العين لكان مذهباً .

ومما يتصل من هذا الموضوع بسبب ظواهر توجد في الشعر ولا توجد في الكلام المعتاد (سعة الكلام) . وما هذا سبيله اصطلح النحويون على تسميته بالضرائر الشعرية ، يريدون أن ضيق الشعر بسبب التزام الوزن فيه قد يحملهم على مذاهب لا تخلو من ضعف ، ومن ثم فإنهم يجتنبونها في كلامهم المنثور . على أن هذه الضرائر ليست من قبيل الفوضى التي لا ناظم لها ، ولا بد لكل منها من وجه ما ، وهذا من الأصول الجامعة التي نص عليها سيبويه بقوله : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً »[1] .

وجملة الضرائر لا تخرج عن ضربين وقعت الإشارة إليهما في مواضع مختلفة من كلام سيبويه والخليل والمبرد وغيرهم ، وربما كان أبو بكر بن السراج أول من صاغها صياغة أصولية وهما : معاودة أصل مهجور أو وجه ضعيف من القياس ، لضعف الشبه بين المقيس والمقيس عليه . فمن أمثلة الأول : العطف على ضمير الرفع المتصل والضمير المستتر بغير توكيد ، والعطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار ، وإدخال لام الأمر على مضارع المخاطب كقول القائل :

---

(١) سيبويه ١٣/١ ، وانظر الخصائص ٢٤٤/١

لتقم أنت يــــابن خير قريش كي لتقضي حــوائـج المسلمينـا[1]

ومن أمثلة الثاني حذف ضمة الإعراب وكسرته قياساً على كسرة البناء وضمتـه في بنائي (فعل) و (فعل) ، كقول امرئ القيس :

فـــاليــوم أشرب غير مستحقب إثمــــاً من الله ولا واغـــل[2]

وكذلك حذف مالا يحذف تشبيهاً له بما يحذف ، كقول العجاج :

قواطنا مكة من ورق الحمي

يريد (الحمام)[3] إلى أشباه لذلك غير قليلة .

إلا أن هذا موضع اختلاف مابين النحويين فإن كثيراً مما اعتـده البصريون من بـاب الضرورة ذهب الكوفيون أو بعضهم إلى أنـه سـائغ في السعـة ، كما أن بين البصريين أنفسهم اختلافاً في ذلـك . وقـد كان المبرد أشـدهم في هـذا البـاب ، فمنع كثيراً مما أجازه سيبويه وجمهور البصريين في الضرورة ، تبعاً للأصلين المـذكورين وثبـوت شـواهـد عنـدهم عن العرب في ذلـك ، فكان المبرد يطعن في روايـاتهم من جهـة ويقول : إن هـذه الأشيـاء على خلاف القيـاس ، أي على خـلاف القـاعـدة المطردة في سعـة الكلام من جهـة أخرى . ومن مثـل ذلـك أن سيبـويـه وجمهـور البصريين ذهبوا إلى جواز حذف لام الأمر في الضرورة واستشهدوا على ذلـك بقول متمم بن نويرة :

على مثل أصحـاب البعوضـة فـاخمشي لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى

يريد : أو (ليبك من بكى) . ومثله قول الآخر :

محمــد تفــد نفســك كل نفس إذا مــا خفت من شيء تبــالا

---

(١) مغني اللبيب ٢٢٧ (طبعة محي الدين عبد الحميد)

(٢) سيبويه ٢٩٧/٢

(٣) سيبويه ٨/١

وذهبوا إلى أنها أعملت في الضرورة وهي مضمرة ، كما تعمل (أن) الناصبة وهي مضمرة ، إلا أن المبرد خالف عن ذلك وقال عقب إيراد البيتين :

« لاأرى ذلك على ماقالوا ، لأن عوامل الأفعال لاتضمر ، وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حمل على المعنى ، لأنه إذا قال : فاخمشي فهو في موضع (فلتخمشي) ، فعطف الثاني على المعنى . وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنه في كتاب سيبويه على ماذكرت لك ، وتقول (ليقم زيد) و (يقعد خالد) و (ينطلق عبد الله) لأنك عطفت على اللام . ولو قلت : (قم ويقعد زيد) لم يجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطر شاعر فحمله على موضع الأول لأنه مما كان حقه اللام . كان على ماوصف لك »[1] .

ومن رد المبرد للروايات ماأثر عنه في قول القائل :

من أجلك ياالتي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

فقد قال السيرافي : « كان أبو العباس لايجيز (ياالتي) ويطعن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه . ومن أصحابنا من يقول : إن قوله (ياالتي تيمت قلبي) على الحذف ، كأنه قال (ياأيها التي تيمت قلبي) فحذف وأقام النعت مقام المنعوت[2] » .

ومن ذلك شواهد الترخيم في غير النداء للضرورة ، فإنه طعن في بعضها وأول بعضها على وجه آخر . وهذه جملة من النقول تضمنت شواهد من ذلك ومن طعنه

---

(١) المقتضب ١٣٢/٢ ـ ١٣٣ ، وانظر المغني ٢٢٤/١ ـ ٢٢٥ ، وقد نقل ابن الشجري في أماليه ٣٧٥/١ ماتقدم من كلام المبرد عن أبي بكر بن السراج ، إلا أنه وهم فعزا (على أنه في كتاب سيبويه ...) إلى أبي بكر ، وانظر في ذلك أيضاً الخزانة ٦٢٩/٣ ، وانظر سيبويه الهامش ٤٠٨/١ ـ ٤٠٩

(٢) سيبويه ٣١٠/١ ، وانظر كلام السيرافي بهامشه ، كتاب اللامات ٣٤ ، ٣٥ ، إلا أنه في المقتضب أجاز ذلك في الضرورة ٢٤١/٤ ـ ٢٤٢

على شواهد ضرائر أخرى أيضاً : أنشد أبو زيد في نوادره لشاعر جاهلي من بني نهشل :

ألا يـاأمّ فـارع لاتلـومي   على شيء رفعت بـه سماعي
وكـوني بـالمكارم ذكريني   ودلي دل مـاجـدة صنـاع

وقال بعده يريد (ياأمّ فارعة) فحذف الهاء استخفافاً وذلك شاذ ، إنما يحذف من المنادى و (الأم) هي المناداة لا (فارعة) .

وعلق على ذلك أبو الحسن (علي بن سليمان الأخفش الأصغر) بقوله : العرب في الترخيم على لغتين فمنهم من يقول إذا رخم (حارثاً) ونحوه (ياحار) وهو الأكثر فالتاء على هذه اللغة في النية . فمن فعل هذا لم يجز مثل هذا في غير النداء إلا في الضرورة وأنشد سيبويه لجرير :

ألا أضحت حبـالكم رمـامـا   وأضحت منك شاسعة أمـامـا

فأجراه في غير النداء لما اضطر كما أجراه في النداء . وهذا من أقبح الضرورات وذلك أن النداء باب حذف ، ألا ترى أن المنادى المفرد المعرفة يحذف منه التنوين ، فحذف في الترخيم أواخر الناديات كما حذف التنوين . وأنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة :

وما عهد كعهدك ياأماما

على غير ضرورة قال : هذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف مجراه ؟ متى وقع في شعر ! وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنـات الله يشكرهـا   والشر بـالشر عنـد الله مثـلان

أراد (فالله يشكرها) فحذف الفاء لما اضطر . وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم : (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) قال : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها ، ولهذا نظائر ليس هذا

موضع شرحها . ومنهم من يقول (ياحار) فلا يعتد بما حذف ويجريه مجرى (زيد) فحكم هذا في غير النداء كحكمه في النداء ... [1] .

وقال الأعلم في هذا البيت : الشاهد فيه ترخيم (أمامة) في غير النداء ضرورة وتركها مفتوحة وهي في موضع رفع بـ (أضحت) كما تقدم في (أثالة) والقول فيهما واحد . وكان المبرد يرد هذا ويزعم أن الرواية فيه :

وما عهد كعهدك ياأماما

وأن عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير أنشده هكذا ، وسيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه[2] .

وأنشد سيبويه في جواز الترخيم في غير النداء ضرورة على لغة من قال : (ياحار) قول جرير :

ألا أضحت حبالكم رماما   وأضحت منك شاسعة أماما

وقول الراجز :

وقد وسطت حالكاً وحنظلا

وقول ابن أحمر :

أبو حنش يؤرقنا وطلق   وعمارٌ وآونة أثالا

وقول زهير :

خذوا حظكم ياآل عكرم واذكروا   أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

وقول ابن ضياء :

---

(١) نوادر أبي زيد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢

(٢) هامش سيبويه ٣٤٣/١

إن ابن حـارث إن أشتق لرؤيتـه   أو أمتدحه فإن الناس قـد علموا[1]

وقد عالج ابن الشجري هذه المسألة فقال : اتفق النحـاة على جواز الترخيم في غير النداء على لغة الذين قـالوا : (يـاحـار) بـالضم ، لأن أصحـاب هـذه اللغـة يجعلون الاسم بمنزلة مالم يحذف منه شيء ، فهم لا يريدون المحذوف .

واختلفوا في الترخيم على اللغة الأخرى فأجازه سيبويه ، وأنشد فيـه أبيـاتـاً (ثم ساق أكثر الأبيات السالفة) ثم قال : وأبى أبو العباس محمد بن يزيد أن يكون ترخيم الضرورة إلا على لغة من قال (ياحارُ) بالضم ، وخرج بعض الأبيـات التي أنشدها سيبويـه على مـا يسوغ في مـذهبـه الـذي عول عليـه ، وروى بعض تلـك الأبيات على غير رواية صاحب الكتاب ، فروى عجز بيت جرير :

وما عهد كعهدك ياأماما

وقـال في قـول زهير : (يـاآل عكرم) إنـه ترخيم (عكرمـة) على لغـة من قال : (ياحـار) بـالضم ، وكان حقـه أن يقول : (يـاآل عكرم) بـالجر ولكنـه جعل (عكرم) قبيلة فلم يصرف لاجتماع التعريف والتأنيث ... وقال أبو العباس في قول ابن حبناء (إن ابن حارث) كما قال في (ياآل عكرم) .

وقـال في قول ابن أحمر : إن (أثـالا) ترخيم (أثـالـة) على لغـة من قـال : (ياحار) بالضم ، وانتصابه بالعطف على الضمير المنصوب في (يؤرقنـا) . وقـال عقب مـاتقـدم : ومن الاحتجـاج لأبي العبـاس في هـذه المسـألـة أن من يقـول (ياحار) يريد المحذوف فإذا أراد المحذوف كان منادى مستوجبـاً إعراب النـداء ، وإذا استوجب إعراب النـداء لم يصح أن يرخم في غير النـداء لاختـلاف الإعراب والحكم في البابين : باب النداء ، وبـاب الخبر . وهـذا لا يلزم سيبويـه لأن الترخيم في اللغتين أصلـه في بـاب النـداء دون غيره ، وإن اختلف الحكم فيهما . وإذا ثبت جوازه في أحد الوجهين ، والأصل فيهما واحد جاز في الوجه الآخر . ومما يدل على

(١) سيبويه ١/٣٤٢ - ٣٤٣

مذهب سيبويه ،ولم يكن فيه ماتأوله أبو العباس في بيت زهير ، فزعم أنه أراد (ياآل عكرم) بالجر والتنوين قول الشاعر :

أبا عرو لاتبعد فكل ابن حرة   سيدعوه داعي موته فيجيب

ألا ترى أنه لايمكن أبا العباس أن يقول إن (عروة) قبيلة كما قال ذلك في (عكرمة) ، ولا يمكنه أن يقول : أراد (أبا عروٍ) بالجر والتنوين فنعه من ذلك أن (عرو) لا ينصرف للتأنيث والتعريف . وكذلك قول حسان :

أتاني عن أمي نثا حديث   (وما هو في المغيب بذي حفاظ)

شاهد لسيبويه على أبي العباس لأنه أراد (أمية بن أبي الصلت الثقفي) ولم يرد القبيلة التي هي (أمية بن عبد شمس) ويوضح ذلك مع الرواية قوله : « وما هو في المغيب بذي حفاظ » فقد ثبت بهذا صحة ماذهب إليه سيبويه ...[1]
ومما ساقه أبو الحسن (هو علي بن سليمان الأخفش) من رد المبرد لروايات النحويين التي ادعى فيها أنهم صنعوها لأنها تجوز على بعد في القياس ماذكره في الكلام على بيت جميل في قطع ألف الوصل :

ألا لاأرى إثنين أحسن شيمة   على حدثان الدهر مني ومن جمل

قال أبو الحسن (هو علي بن سليمان الأخفش) : أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد أنه لااختلاف بين أصحابه أن الرواية (ألا لاأرى خلين) وهذه الرواية ، والأولى ليست بثبت . وإنما رواها أبو زيد والأخفش على الشذوذ ، وليسا يعتدان بها . وكذلك أخبرنا في البيت الذي يعزى إلى قيس بن الخطيم وهو قوله :

إذا ضيع الإثنان سرأ فإنه   بنشر وتضييع الوشاة قمين

قال : الرواية (إذا جاوز الخلين سر) . قال : وهذه أشياء ربما خطر ببال

(١) أمالي ابن الشجري ١٢٨/١ ـ ١٢٩ ، وانظر الإنصاف ٣٤٧/١ (المسألة ـ ٤٨)

النحـوي أنهـا تجـوز على بعـد في القيـاس فربمـا غير الروايـة . فمن ذلـك إنشــادهم للقطامي :

فكرت تبتغيـــه فـــوافقتـــه على دمـه ومصرعـه السبـاعـا

والرواية الأخرى التي لااختلاف بين الرواة فيها :

فكرت عنـــد فيقتهـا إليـــه فألفت عند مصرعه السبـاعـا

فهذا مكشوف لا يحتاج إلى احتيال ولا استدلال وهو كثير[1] .

وقد نقل البغـدادي في (شرح شواهـد الشـافيـة) مـاتقـدم من كلام المبرد ، وعقب عليه بقوله : « وهذا غير جيد ، فإنـه يقتضي عـدم الوثوق بروايـة الثقـات وهم مأمونون فيا ينقلونه[2] » .

ويظهر لنـا من جملـة النقول السـالفـة التي خـالف فيهـا المبرد أقـوال جمهـور البصريين وسيبويـه خـاصـة : أن أصـولـه فيهـا لا تخلـو من اضطراب ، حتى إنـه ليخيل لمتأملها أن الرجل كان مدفوعاً في أكثرها بالشهوة إلى الصيال ، والرغبـة في المخالفة . فعلى حين يغلو في منع أشياء أجازها الجمهور بالضرورة ، بحجة مخـالفتهـا القياس ، نراه أطلق جواز أشياء في السعة كانوا قصروهـا على الضرورة ، على حين أن وجه القياس فيها ليس بأقوى من وجه القياس في المسائل التي كانوا أجـازوهـا في الضرورة ومنعها هو منعاً مطلقاً ، وكـذلـك الأمر في الروايـات التي احتج بهـا لإطلاق مـاأطلق جوازه فـإنهـا أضعف مخرجـاً من الروايـات التي دفعهـا وزعم أن النحاة قد صنعوها ، لتسويغ ماالتجه لهم أنه يجوز على بعد في القياس كما قال .

وقـد أتيح للمبرد من ينتصف لأولئـك بـأن اتهمـه هـو نفسـه بـأنـه ربمـا غير الروايـة لتـوافـق شيء خطر لـه ، وهــذا المتهم هـو علي بن حمـزة فقــد جـاء في

(١) نوادر أبي زيد ٢٠٤

(٢) شرح شواهد (شرح الشافية) ١٨٤

(التنبيهات) قوله : أنشد أبو العباس شاهداً له في حذف التنوين :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

والرواية (عمرو العلى) وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً . و (عمرو العلى) هاشم . وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل ، وكيف روايته[1] . وقد حفز ذلك ابن مالك أن يقول فيه : « وللمبرد أقدام في رد مالم يرو »[2] .

ومما يتصل من هذا الوجه من وجوه القياس بسبب وثيق ، ما يسمى بالتخريج أو التوجيه وما يقرب من ذلك ، وقوامه الاجتهاد في إلحاق لفظ غامض الأصل بالأصل الذي تهدي إليه الأقيسة المستنبطة من كلامهم أو تأويل وجه من وجوه الإعراب ، أو تفسير ظاهرة من الظواهر على هدي تلك القوانين . ومن أمثلة ذلك كلمة (فم) فإن هذا اللفظ لا خلاف بين النحويين أنه من مادة (ف و هـ) إلا أنهم اختلفوا في تقدير أصل وزنه ،فن ذلك ماقاله أبو علي الفارسي :

(فم) أصل وزنه (فعل) ، والدليل عليه قولهم (أفواه) ، وحكم ما كان على (فعل) ، وكان معتل العين أن يجمع على (أفعال) كـ (ثوب) و (أثواب) ، كما أن حكم ما كان على (فعل) من الصحيح أن يجمع في القلة على (أفعال) .

ولا يخرج الشيء عن بابه وأصله والمطرد فيه ولا يمنع حمله على الأكثر إلا بدليل يقوم فيمنعه من إجرائه على الأكثر .

فـ (فم) على هذا ، يلزم أن يحمل على (فعل) لدلالة (أفعال) عليه حتى يقوم ثبت يعدل إليه عنه ، ويدل أيضاً على أن وزنه (فعل) دون (فعل) أنك

---

(١) التنبيهات ١١٧ ، وانظر الكامل ٢١٦/١

(٢) الخزانة ٧١/١

إذا حملته على (فعل) حكت بحركة العين والحركة زيادة ، ولا يحكم بالزيادة إلا بدليل ، والدليل الذي قام دل على السكون لما تقدم[1] .

وهذا الأصل الذي نص عليه أبو علي ههنا ، من أنه لا يخرج الشيء عن بابه . إلى آخر كلامه ... كان يذهب إليه سيبويه والخليل ويأخذان به ، بل إن سيبويه كان لا يرى أن يخرج الشيء في التأويل عن بابه المطرد ما وجد سبيل لإلحاقه به وإن كان بعيداً . وعن ذلك صدر في علاجه لمسألة دخول (لولا) إذا دخلت على ضمير متصل ، فإنه ذهب إلى أنها تكون إذ ذاك جارة ، ورفض القول بأن الضمير في نحو (لولاي) و (لولاك) ضمير جر استعير للرفع لأنه « لا ينبغي لك - كما يقول - أن تكسر الباب وهو مطرد تجد له وجهاً ، وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره ، وربما وقع ذلك في كلامهم »[2] .

ومن قواعدهم في هذا الباب : أن الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير . ومن أمثلته لفظ (مروان) فإنه يحتمل أن يكون وزنه (فعلان) أو (مفعالاً) أو (فعوالاً) والأول له نظير ، فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئا[3] ذكر ذلك ابن جني .

ومن ذلك أيضاً ما قاله ابن الأنباري في رد قول الكوفيين : إن الأسماء الستة معربة من مكانين ، والانتصار لقول البصريين بأنها معربة من مكان واحد :

قال : « والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم معرب

---

(١) المحصص ١/١٣٤

(٢) سيبويه ١/٣٨٩ ، وانظر أمالي ابن الشجري ١/١٨١ - ١٨٢ ، فقد بسط قول كل من سيبويه والأخفش والمبرد في المسألة واحتجاجاتهم لما ذهبوا إليه ، وجنح لاختيار قول الأخفش ، ونسبه إلى يونس أيضاً ، وكذلك فعل صاحبه ابن الأنباري في الإنصاف : المسألة ٩٧ ، وانظر أيضاً أمالي ابن الشجري نفسه ٢/٢١٢

(٣) الأشباه والنظائر ١/١٧٩

له إعرابان . فبان أن ماذهبنا إليه له نظير في كلامهم ، وما ذهبوا إليه-لا نظير له في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ماليس له نظير »[1] .

إلا أن محققيهم يذهبون أيضاً إلى أنه إذا دل الدليل على شيء ما ، فليس من الواجب أن يوجد النظير . ذكر ذلك ابن جني ، وعقد له باباً في (الخصائص) نص فيه أنه مذهب الكتاب فقال فيه : « أما إذا دل الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير ، وذلك مذهب الكتاب ، فإنه حكى فيا جاء على (فعل) (إبلا) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه ، فأما إن لم يقم دليل ، فإنك محتاج إلى إيجاد النظير ، ألا ترى إلى (عزويت) لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير فمنعت من أن يكون (فعويلاً) لما لم تجد له نظيراً ، وحملته على (فعليت) لوجود النظير وهو (عفريت) و (نفريت)[2] » . ثم ساق أمثلة أخرى .

ومن قواعدهم ماأسماه ابن جني الحمل على أحسن القبيحين ، وعقد له أيضاً باباً في (الخصائص) قال فيه في بسط ذلك « اعلم أن هذا من مواضع الضرورة المميلة ، وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لابد من ارتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربها وأقلها فحشاً ، وذلك كواو (ورنتل) أنت فيها بين ضرورتين : إحداهما أن تدعي كونها أصلاً في ذوات الأربعة غير مكررة والواو لاتوجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير نحو (الوصوصة) و (الوحوحة) و (ضوضيت) و (قوقيت) . والآخر أن تجعلها زائدة أولاً . فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو قد تكون أصلاً في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه أعني في حال التضعيف . فأما أن تزاد أولاً فإن هذا أمر لم يوجد على حال فإذا كان كذلك رفضته ، ولم تحمل الكلمة عليه .

---

(١) الإنصاف ٢٠/١ ـ ٢١ ، وعنه الأشباه ١٨٠/١

(٢) الخصائص ١٩٧/١ ، وعنه الأشباه ١٨١/١

ومثل ذلك قولك (فيها قائماً رجل) لما كنت بين أن ترفع (قائماً) فتقدم الصفة على الموصوف ، ـ وهذا لا يكون ـ وبين أن تنصب الحال من النكرة ـ وهذا على قلته جائز ـ حملت المسألة على الحال فنصبت ، وكذلك (ماقام إلا زيداً أحد) عدلت إلى النصب ، لأنك إن رفعت لم تجد قبله ماتبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ماستثني منه . وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه ، فقد جاء على كل حال فاعرف ذلك أصلاً في العربية تحمل عليه غيره[1] » .

ولما كان هذا الصنيع من باب التوجيه والتأويل ، فلم يكن عجباً أن تختلف أقوال النحويين فيه . ومن أمثلة ذلك ماذهب إليه سيبويه في قوله تعالى :

﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ [سورة النور ٢] وقوله ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [سورة المائدة ٣٨] فإنه جعلها من باب الاشتغال ، وألمع إلى أن قراءة من قرأهما بالنصب أقوى ، لأن المشتغل عنه فيها وليه أمر ، وأما الرفع وهو القراءة المتواترة التي عليها العامة فتأولها على تقدير (في الفرائض الزانية والزاني) أو (الزانية والزاني في الفرائض) ثم قال ﴿ فاجلدوا ﴾ فجاء بالفعل بعد أن مضى فيها الرفع[2] وقد كان المبرد ومن قبله الفراء الكوفي أنفذ من سيبويه في توجيه الرفع في الآيتين وما كان على شاكلتهما ، وذلك أن كليهما تأولها على أن الاسم المرفوع مبتدأ ، ولما كان معرفاً بأل الجنسية دخله معنى الجزاء ، ومن ثم دخلت الفاء على فعل الأمر بعده ، وفي بسط ذلك يقول الفراء : وقوله : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ [سورة المائدة ٣٨] مرفوعان بما عاد من ذكرهما ، والنصب فيهما جائز كما يجوز (أزيد ضربته) و (أزيداً ضربته) وإنما تختار العرب الرفع في ﴿ السارق والسارقة ﴾ لأنها غير موقتين فوجها توجيه الجزاء كقولك (من سرق فاقطعوا يده) فـ (من) لا يكون إلا رفعاً . ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقةً بعينها كان

(١) الخصائص ٢١٢/١ ـ ٢١٣ ، وعنه الأشباه ١٨٢/١ وقد ساق صاحب الأشباه أمثلة أخرى .

(٢) سيبويه ٧١/١ / ٧٢

النصب وجه الكلام ، ومثله ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ [سورة النساء ١٦] وفي قراءة عبد الله ﴿ والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما ﴾[١] .

ولما عرض لآية سورة النور قال : قوله ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما .. ﴾ رفعتهما بما عاد من ذكرهما في قوله ﴿ كل واحد منهما ﴾[٢] ، ولا ينصب مثل هذا ، لأن تأويله الجزاء ، ومعناه ـ والله أعلم ـ من زنى فافعلوا به ذلك ، ومثله ﴿ والشعراء يتبعهم الغاوون ﴾ [سورة الشعراء ٢٢٤] معناه ـ والله أعلم ـ من قال الشعر اتبعه الغواة ، وكذلك ﴿ والسارق والسارقة ﴾ و ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ ولو أضمرت قبل كل ما ذكرنا فعلاً كالأمر جاز نصبه فقلت ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾[٣] .

وأما المبرد فقد بسط المسألة في كتابه (الكامل) ، فذكر أن الأحسن في باب الاشتغال إذا ولي المشتغل عنه فعل أمر أن ينصب بفعل مقدر ثم قال :

« فأما قول الله عز وجل ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وكذلك ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ فليس على هذا ، والرفع الوجه ؛ لأن معناه الجزاء كقوله ﴿ الزانية ﴾ أي التي تزني ، فإنما وجب القطع للسرق والجلد للزنى ، فهذا مجازاة ، ومن ثم جاز : (الذي يأتيني فله درهم) فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالإتيان ، فإن لم ترد هذا المعنى قلت : (الذي يأتيني له درهم) ولا يجوز (زيد فله درهم) على هذا المعنى ، ولكن لو قلت : (زيد فله درهم) على معنى : (هذا زيد فله درهم) أو (هذا زيد فحسن جميل) جاز على أن (زيداً) خبر ، وليس بابتداء ، وللإشارة دخلت الفاء ، وفي القرآن ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ﴾ [سورة البقرة ٢٧٤] ودخلت الفاء لأن الثواب دخل للإنفاق . وقد قرأت القراء

---

(١) معاني القرآن ٣٠٦/١

(٢) هنا على مذهب الكوفيين في أن الخبر والمبتدأ يترافعان ، فإن كان الخبر جملة ، كان الرافع للمبتدأ على مذهبهم هو ما عاد عليه من الجملة المخبر بها عنه .

(٣) معاني القرآن ٢٤٢/٢

﴿ الزانيةَ والزاني فاجلدوا ﴾ و ﴿ السارقَ والسارقةَ فاقطعوا ﴾ بالنصب على وجه الأمر ، والوجه الرفع ، والنصب حسن في هاتين الآيتين . وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه »[1] .

ويظهر أن ماأهاب بسيبويه أن يذهب في تأويل قراءة الرفع إلى ماذهب إليه : أن الجملة التي لابد من تقديرها خبراً إذا مااعتبر ﴿ السارق والسارقة ﴾ و ﴿ الزانية والزاني ﴾ مبتدأين جملة أمر فهي إنشائية لاتصلح أن تقع خبراً ، وهذا لا يخلو من حق ، إلا أن القول بأن الجملة الإنشائية في كلا الآيتين قد وقعت خبراً له وجه ، وذلك على ألا تكون هي عين الخبر بل أن تكون قد نابت عنه من باب قيام المسبب مقام السبب ، وكأن المعنى : السارق والسارقة أهل للعذاب أو مستحقان للعقوبة فاقطعوا أيديهما . ونيابة السبب عن المسبب كثيرة مستفيضة ، وأكثر ماتقع في باب الشرط والجزّاء ، من نحو قول القطامي .

ومن ربط الجحاش فإن فينا   قناً سلباً وأفراساً حسانا

وبين من هذا البيت ـ وأمثاله في باب الشرط كثيرة ـ أن لاوجه لاعتبار ماوقع فيه جواباً على الحقيقة ، إذ ليس بين الشرط والجواب وجه يعقل من وجوه السببية ، وإنما هو من باب نيابة المسبب عن السبب ، وكأن الأصل : ومن ربط الجحاش فشأنه مخالف لشأننا وحاله مباينة لحالنا فإن فينا قناً سلباً ... وقد عقد ابن جني في (الخصائص) باباً للاكتفاء بالسبب من المسبب ، وبالمسبب من السبب ، ألمع فيه إلى أطراف مما قدمت[2] .

ومن تمام هذه المسألة أن الفاء تدخل في خبر كل مبتدأ وقع لفظاً من ألفاظ العموم إذا أريد أنه يستحق خبره على وجه اللزوم ، كا يلزم المسبب عن سببه من مثل (كل) إذا ماوقعت مبتدأ ، وكذلك مادخلت عليه (أل) الجنسية المفيدة لاستغراق أفراد الجنس ، ومما يتصل من هذه المسألة بسبب نحو قول الشاعر :

---

(١) الكامل ٦٤١/٢ ـ ٦٤٢ ، وانظر مغني اللبيب ١٦٥/١

(٢) انظر الخصائص ١٧٣/٢ ـ ١٧٧

وقـائلـة خـولان فـانكـح فتـاتهم   وأكرومـــة الحيين خلـو كما هي

فـإن سيبويـه وآخرين ذهبوا إلى أن (خولان) وقعت خبراً لمبتـدأ محـذوف والتقدير : (هذه خولان) . وأوجه من هـذا القول أن نعتبره مبتـدأ وجملـة الأمر خبره على وجـه نيـابـة المسبب عن السبب فكأنـه قـال : (خولان قـوم كرام) أو (أهل للإصهار إليهم فانكح فتاتهم) .

ومما يـدل على تعثرهم في بعض أعمـالهم القيـاسيـة التي يحـاولون بهـا أن يردوا مـا جـاء في ظـاهره على خلاف الأصل المطرد إلى ذلـك الأصل ولو بـالتـأويـل ، ماذهب إليه غير واحد في تأويل قول الفرزدق :

وإني لرام نظرة قبـــــــــل التي   لعلي وإن شطت نـواهـا أزورهـا

فقـد حملـه بعضهم على أن جملـة (أزورهـــا) صلـــة (التي) وخبر (لعـل) محذوف[1] ، وذلك لئلا تكون جملة الصلة جملة إنشائية إذا قدرنـا (أزورهـا) خبر (لعلي) . وذهب فريق آخر إلى أن (أزورها) خبر (لعلي) إلا أنهم قدروا جملة (لعل) محكية ، بقول محذوف للسبب نفسه[2] . وبهذا الوجه الثـاني أخـذ أبو علي الفارسي ، فقال في ذلك في (التذكرة القصرية) فيما نقله عنه البغـدادي : « هـذا على غير الظاهر وتأويله الحكاية ، كأنه قال : (التي أقول فيها هذا القول) » .

وإضمار (القول) شائع كثير ، والحكاية مستعملة إذا كان عليها دليل .

والدلالة هنا قائمة وهي أن الصلة إيضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .

وقد بسط أبو علي هذا القول وأفـاض في الاحتجـاج لـه في كتـاب (إيضـاح الشعر) وزاد وجهاً آخر ، فقال فيه كما حكى عنه البغدادي أيضاً « جاء الصلـة غير الخبر ، والصلة لاتكون إلا خبراً كما أن الصفة كذلك .

---

(١) مغني اللبيب ٢٩١/٢

(٢) مغني اللبيب ٢٨٨/٢

ـ فإن قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بغير الخبر ، نحو قولهم : (كتبت إليه بأن قم) و (أن قم) فإن ذلك وإن جاء في (أن) لا يستقيم في (الذي) ونحوه من الأسماء ، لأن (الذي) يقتضي الإيضاح بصلته وليست (أن) كذلك ، ألا ترى أنها حرف وأنه لا يرجع إليها ذكر من الصلة . وهذا وإن جاء في هذا البيت ، فإن النحويين يجعلون (لعل) كـ (ليت) في أن الفاء لا تدخل على خبرها ، فلا يجيزون (لعل الذي في الدار فمنطلق) كما لا يجيزون ذلك في (ليت) . فإن قلت : احمل (لعل) على المعنى لأنه طمع في زيارتها . قيل لك : فصله أيضاً بـ (ليت) وقل : المعنى : الذي أتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء وجميع ما لم يكن خبراً وقل : المعنى : الذي أنادي ، والذي أستفهم ، فهذا لا يستقيم ، فإن قلت : أراد بـ (أزورها) التقديم ، كأنه قال : التي أزورها ، فإن ذلك لا يستقيم أيضاً ، لأنه واقع موقع الخبر وتقديم الخبر على (لعل) لا يستقيم ، والوجه فيه أنه لما جرى (أزورها) خبراً لـ (لعل) سد (أزورها) مسد الصلة التي يجب أن تكون خبراً ، فكأنه أراد (التي أزورها) فأغنى ذكر (أزورها) خبراً لـ (لعل) عن ذكره لها قبل (لعل) ، والمعنى على التقديم ، وأشبه هذا قولهم (لو أن زيداً جاءني) في أن الفعل الجاري في الصلة سد مسد الفعل الذي يقع قبل (أن) بعد (لو) ولولا هذا الفعل لم يجز ، ألا ترى أنه لا يجوز (لو مجيئك) فكذلك سد ذكره بعد (لعلي) مسد ذكره قبل (لعلي) ، فهذا وجه . ولا ينبغي أن يقاس على هذا ، ولا يؤخذ به . وكأن الذي حسن هذا طول الكلام ، وقد رأيت طول الصلة يجوز فيه ما لا يجوز إذا لم يطل . ويجوز فيه شيء آخر ، وهو أن تقدر قبل (لعلي) فعلاً وتحذفه لطول الكلام ، فتكون الصلة الفعل الذي هو (أقول فيها) وهو خبر لا إشكال فيه ، وحسن الحذف لطول الكلام[1] .

وأبو علي وسائر من تأولوا هذا البيت ، إنما انطلقوا من القاعدة المقررة وهي أن الموصول الاسمي لا يوصل إلا بجملة خبرية ؛ لأن المراد بالصلة إنما هو الإيضاح وما عدا الخبر لا يوضح ، كما قال . وظاهر أن الجملة التي وصل بها الاسم الموصول في

(١) شرح شواهد المغني للبغدادي اللوح ١/٦٣٢ ـ ٢

هذا البيت جملة رجاء وهي إنشائية ، فكان لا بد من النظر في هذا الأمر ، فذهبوا المذاهب التي تقدم ذكرها في تأويله .

غير أن أبا علي عندما دفع تأويل (لعل) بـ (أطمع) أو (أرجو) قد أخطأه الصواب ، بل إن هذا القول ليبدو هو القول الصحيح في توجيه البيت ، وأما احتجاجه بأنه ينبغي على هذا القول أن يصح وصل الموصول الاسمي بالنداء على تأويل حرفه بـ (أدعو) وبالاستفهام على تأويل أداته بـ (أستفهم) فلا يستقيم ، وذلك أن الطبع ينكر بالبداهة وصل الموصول الاسمي بنداء أو استفهام على حين لا يستنكر وصله برجاء أو تمنٍ ، وذلك أن بين التمني والرجاء ، وبين سائر صور الاستفهام فارقاً لا يخفى على من أنعم النظر ، فإن النداء والاستفهام لا يكونان إلا إنشاء بحتاً ولا يتراخيان في الزمن ، على حين أن الرجاء والتمني قد يتراخيان ، ومن ثم فإنها كما يعبر بها عن التمني والترجي اللذين هما إنشاء بحت ، قد يعبر بها أيضاً عن أن المتكلم المتحدث عنه في حال ترج أو حال تمن ، ومن ثم لا يستنكر الطبع وصل الموصول بها إذا أريد بها هذا المعنى لما فيها على هذه الحال من معنى الخبرية . وتصديق ذلك أنه يمكن أن يجاب بجملة تمن أو ترج عن جواب سائل ، وهو لا يكون إلا خبراً دون أن يستنكر الطبع ذلك للمعنى الذي قدمت . وإذا ذهبنا مذهب أبي علي ومن وافقه في تقدير (أقول) في هذا البيت قبل (لعلي) لكان (القول) بمعنى الحديث الذي يقوم في نفس المرء لا بمعنى الكلام المنطوق . وصيغتا الرجاء والتمني تفيدان هذا المعنى دون الاضطرار إلى تقدير القول الذي يضطرنا بدوره إلى أن نؤوله بالمعنى المعبر عنه بصيغة الرجاء والتمني .

ومن هذا المثال يتبين أن شدة التقيد ببعض القواعد الأصولية ربما حالت أحياناً دون النفاذ إلى حقائق الأمور وأن بداهة العقل الإنساني تظل تكشف باستمرار ما قد يقع فيه النحويون من أخطاء لشدة تقيدهم في بعض المواضع بالقواعد الصناعية .

ومن وجوه القياس عندهم ما يمكن أن نسميه بـ (القياس التفسيري) ، وذلك أن هذا الضرب من القياس لا يقوم على تجريد القواعد ، وإنما مداره على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي تثبت بالاستقراء بعضها ببعض في قوانين عامة أو ما يشبه القوانين . وهم في ذلك لا يتنكرون لواقع اللغة ، وإنما يبدؤون من هذا الواقع لينفذوا إلى ما وراءه من القوانين والضوابط التي تحكمه . وأمثلة هذا الضرب من القياس كثيرة في كلام المتقدمين منهم ، وهم يعملون فيه على هدي تصور لا يتناولونه بتحديد جامع ، وإنما تقع الإشارة إليه في ثنايا كلامهم . وربما كان أبو الفتح بن جني من أوائل من حاولوا أن يتناولوا ذلك تناولاً جامعاً ، وذلك في أبواب مختلفة من كتابه الكبير (الخصائص) . وقد نص على المعنى الجامع الذي ينتظم صور هذا الضرب من القياس في قوله : « اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ، ما إذا تأملته ، عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن ، وأنه منها على أقوى بال ، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده ، فأعطوا الرفع في التثنية الألف ، والرفع في الجمع الواو ، والجر فيهما الياء ، وبقي النصب لا حرف له فيماز به ، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك ـ فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ـ ففعلوا ذلك ضرورة ، ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر فقالوا (ضربت الهندات) كما قالوا (مررت بالهندات) ولا ضرورة هنا ، لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا (رأيت الهندات) فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه . فدل دخولهم تحت هذا مع أن الحال لا تضطر إليه على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل ، وإن عري من ضرورة الأصل وهذا جلي كما ترى[1] .

ثم جعل من ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في (نكرم) و (تكرم) و (يكرم) ، وحذفهم أيضاً الفاء من نحو

---

(١) الخصائص ١١١/١

(وعد) و (ورد) في (يعد) و (يرد) ثم قال : فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض ومراتبها متساوية ، وليس بعضها أصلاً لبعض ، كان حمل المؤنث على المذكر لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث أولى وأجدر[1] .

ثم مثل بأمثلة أخر ، وقال بعدها : وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض ، أن حملوا الأصل على الفرع ، ألا تراهم يعلون المصدر لإعلال فعله ، ويصححونه لصحته ، وذلك نحو قولك (قمت قياماً) و (قاومت قواماً) فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة[2] .

ثم مثل بأمثلة أخرى قال بعدها : فدل هذا وغيره مما يطول تعداده على أن المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منها يجري عندهم ، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة ، حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلة ما ، أوجبوه في الآخر ، وإن عري في الظاهر من تلك العلة . فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه ، ألا ترى أنه إذا صح أن جميع هذه الأشياء على اختلاف أحوالها تجري عندهم مجرى المثال الواحد ، فإذا وجب في شيء منها حكم ، فإنه لذلك كأنه أمر لا يخصه من بقية الباب ، بل هو جار في الجميع مجرى واحداً لما قدمنا ذكره من الحال آنفاً[3] .

ومن تمام ماتقدم من كلامه الذي يشتمل على المعنى الجامع لصور هذا الضرب من القياس ومسالكهم فيه ، ماذهب إلى أنه عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة وهو أنهم إذا أعطوا شيئاً من شيء حكماً ما ، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه ، عمارة لبينهما ، وتتميماً للشبه الجامع لهما . وعليه باب ما لا ينصرف ، ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه[4] .

---

(١) الخصائص ١/١١٢

(٢) الخصائص ١/١١٤

(٣) الخصائص ١/١١٤

(٤) الخصائص ١/٦٣

وقد أشار في موضع آخر إلى أخذ سيبويه بهذا المبدأ ، وذلك في إجازته في نحو : (هذا الحسن الوجه) أن يكون الجر من موضعين ، أحدهما الإضافة ، والآخر تشبيهه بـ (الضارب الرجل) الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له ، ثم قال في توكيد المعنى السالف : فإن قيل : وما الذي سوغ سيبويه هذا ، وليس مما يرويه عن العرب رواية ، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلل به ؟ قيل : يدل على صحة ما رآه من هذا ، وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه : من أن العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما ، وعمرت به الحال بينهما ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه[1] .

ومن تأمل أعمال أبي علي الفارسي الذي كان يقول : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس »[2] ، وصاحبه ابن جني ثم من قفا آثارهما ـ وجد أن جانباً كبيراً من أقيستهم يأتي على هذا الوجه ، وأن كثيراً منها أيضاً إنما هو تشقيق واستنباط من إيماءات سيبويه في ثنايا كتابه .

ومن المعنى الجامع لوجوه هذا الضرب من القياس ، كما أبان عنه ابن جني فيما تقدم نقله عنه ، اشتقت معان كان النحويون يعملون على هديها في هذا الضرب من الأقيسة . ومن ذلك « أن الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه »[3] . وعن هذا الأصل صدر ابن يعيش في قوله « ليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشبه إذا قوي أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب . فكلما كان الشبه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعم كان أضعف ، فالشبه الأعم كشبه الفعل بالاسم من جهة أنه يدل على معنى ، فهذا لا يوجب له حكماً لأنه عام في كل اسم وفعل ، وليس كذلك الشبه

(١) الخصائص ٢٠٤/١

(٢) الخصائص ٨٨/٢

(٣) الأشباه والنظائر ٢١٧/١

من جهة أنه ثان باجتماع السببين فيه ، لأن هذا يختص نوعاً من الأسماء دون سائرها ، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل »[1] .

وقد ساق السيوطي أمثلة أخرى تحت هذه القاعدة في الأشباه فانظرها ثمة . ومن ذلك ما ذكره ابن الأنباري ، من أنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين . وبذلك اعتل لإعمال (ما) عمل (ليس) ، وذلك قوله : « ووجه الشبه بينها وبين (ليس) من وجهين ، أحدهما ، أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنها تنفي ما في الحال كما أن (ليس) تنفي ما في الحال . ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) »[2] .

ومنه ما ألمح إليه ابن الأنباري أيضاً من أن ما تجاذبه شبهان جعلت له منزلة متوسطة . وقد بنى على ذلك أن المستثنى لما تجاذبه شبهان أحدهما : كونه مفعولاً ، والآخر : كونه بدلاً ، جعلت له منزلة متوسطة ، فجاز تقديمه على المستثنى منه ، ولم يجز تقديمه على الفعل الذي ينصبه عملاً بكلا الشبهين[3] .

ومن خلال العرض السابق ، وما تخلله من الأمثلة لمسالك النحويين في هذا الضرب من القياس يظهر لنا بوضوح أنه لا يعدو أن يكون اجتهاداً في محاولة النفاذ إلى ما وراء القواعد الظاهرة ، والوقوف على أوجه الشبه بين الظواهر المتجانسة .

ومن تدبر وجوه اختلاف العرب في اللغة وجد فيه ما يؤيد مذاهب النحويين في هذا الباب ، بل ربما كان هذا ما أنبههم إلى أن يسلكوا هذا المسلك في تحقيقاتهم النحوية ، وذلك أنهم في اختلافهم في اللغة ، ما منهم إلا لما انتحاه في اللغة وجه من القياس على الوجه الذي بسطناه آنفاً .

---

(١) ابن يعيش ٥٨/١ ، وعنه الأشباه والنظائر ٢١٧/١

(٢) الإنصاف ١٦٦/١ مسألة ١٩

(٣) الإنصاف ٢٧٧/١

ومن أوضح أمثلة ذلك اختلافهم في حكم (ما) و (إن) النافيتين ، فلغة أهل الحجاز على إعمال (ما) هذه إذا دخلت على جملة اسمية عمل (ليس) بالشروط المعروفة ، على حين أن غيرهم ولا سيا بنو تميم يهملونها .

ولغة تميم في هذا الباب آتية على المنهج المعروف ، الذي استظهره النحاة من استقراء كلام العرب ، وهو أن ما لا يختص من الأدوات والحروف بإحدى الجملتين الفعلية والاسمية فإنه لا يعمل ، وأما أهل الحجاز فعدلوا في لغتهم عن هذا الأصل لعلة الشبه في المعنى ما بين (ما) داخلة على الجملة الاسمية وبين (ليس) ، فأعملوها حملاً لها على (ليس) . وهذا المثال يؤيد أيضاً ما ذهب إليه النحويون ، وسبقت الإشارة إليه من أن ما كان أصلاً في العمل يكون أوسع تصرفاً فيه ، مما هو فرع فيه ، محول على الأصل لشبه بينهما ، ومن ثم ، فإن أهل الحجاز لا يعملون (ما) عمل (ليس) دونما قيد ، بل إنهم لا يعملونها إلا إذا تحققت فيها الشروط المعروفة ، على حين أن (ليس) لما كانت أصلاً في هذا العمل ، فإنها تعمل بلا قيد . وكذلك الأمر في (إن) وإعمالها إذا دخلت نافية على جملة اسمية لغة أهل العالية خاصة .

وفي ظاهرة الضرائر شاهد آخر مؤيد لمذاهبهم أيضاً . فقد رأينا في الحديث عن هذه الظاهرة أن أمثلتها ينتظمها مبدآن ، أولهما أن يكون وجه الضرورة معاودة أصل هجروه في سعة الكلام لعلة ما ، فإذا ما اضطروا عاودوه ، والآخر : أن يحملوا شيئاً على شيء لوجه من الشبه بينهما ضعيف . وكلا الأمرين يؤيد ما ذهب إليه النحاة ، من تلمس هذه الوجوه الخفية ، من الأقيسة التي تبدو معها مختلف قواعد اللغة ترتبط فيا بينها بوشائج ، بمثابة القوانين الموجهة ، وتجعل تلك القواعد تبدو في صورة نظام متكامل .

ومن تمام الحديث في هذا الضرب من القياس حكمهم على الشيء الذي يتكلم به بعض العرب بأنه أضعف من غيره ، أو أن وجهه في القياس ضعيف ، وتأتي قضية الخفض على الجوار في طليعة الأمثلة الموضحة لهذه القضية . يقول سيبويه

فيها : ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جحر ضب خرب) ، فالوجه : الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن (الخرب) نعت (الجحر) ، و (الجحر) رفع ، ولكن بعض العرب يجره و ليس بنعت لـ (الضب) ولكنه نعت للذي أضيف إلى (الضب) فجروه ، لأنه نكرة كـ (الضب) ولأنه في موضع يقع فيه نعت (الضب) ، ولأنه صار هو (والضب) بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : (هذا حب رمان) فإذا كان لك قلت (هذا حب رماني) فأضفت (الرمان) إليك ، وليس لك (الرمان) ، إنما لك (الحب) ومثل ذلك (هذه ثلاثة أثوابك) ، فكذلك يقع على (جحر ضب) ما يقع على (حب رمان) تقول : (هذا جحر ضبي) وليس لك (الضب) ، إنما لك (جحر ضب) فلم يمنعك ذلك من أن قلت (جحر ضبي) و (الجحر) و (الضب) بمنزلة اسم مفرد فانجر (الخرب) على (الضب) كما أضفت (الجحر) إليك مع إضافة (الضب) . مع أنهم أتبعوا الجرّ الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولك : (بهم) و (بدارهم) وما أشبه هذا . وكلا التفسيرين تفسير الخليل . وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير . وقال الخليل : لا يقولون إلا (هذان جحرا ضب خربان) من قبل أن (الضب) واحد ، و (الجحر) جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً ، وقال (هذه جحرة ضباب خربة) ، لأن (الضباب) مؤنثة ، ولأن (الجحرة) مؤنثة ، والعدة واحدة فغلطوا . فهذا قول الخليل ، ولا نرى هذا والأول إلا سواء ، لأنه إذا قال (هذا جحر ضب متهدم) ، ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل مافي التثنية من البيان أنه ليس بالضب ، وقال العجاج :

كأن غزل العنكبوت المرمل

و (الغزل) مذكر ، و (العنكبوت) أنثى[1] .

ومن هذا الباب قول ابن جني : ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم

---

(١) سيبويه ١/٢١٧ - ٢١٨

باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها . ما حدثنا به أبو علي رحمه الله[1] ، قال : عن أبي بكر عن أبي العباس ، أن عمارة كان يقرأ ﴿ ولا الليل سابق النهار ﴾ [سورة يس ٤٠] بالنصب ، قال أبو العباس فقلت له ما تريد ؟ قال : أردت ﴿ سابق النهار ﴾ فقلت له : فهلا قلت ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . وقد عقب ابن جني على هذا الخبر بقوله : « ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها أحدها : تصحيح قولنا إن أصل كذا كذا ، والآخر : قولنا : إنها فعلت كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفة يدل عليه قوله لكان أوزن ، أي أثقل في النفس وأقوى من قولهم (هذا درهم وازن) ، والثالث : أنها قد تنطق بالشيء غيره في أنفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف »[2] . وقال عقبه في موضع ثان « فقوله أوزن ، أي أقوى وأمكن في النفس ، أفلا تراه كيف جنح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها ولهذا موضع نذكره فيه »[3] .

وعرض لهذه المسألة أيضاً فقال « .... وذلك أن من مذهبهم أن يستعملوا من اللغة ما غيره أقوى في القياس منه ، ألا ترى إلى حكاية أبي العباس عن عمارة .... (القصة نفسها) .... فهذا يدلك على أنهم قد يتكلمون بما غيره عندهم أقوى منه ، وذلك لاستخفافهم الأضعف إذ لولا ذلك لكان الأقوى أحق وأحرى[4] .

وقد كان أبو علي الفارسي على حق عندما قال في تفسير هذه الظاهرة فيما حكاه ابن جني « إنما دخل هذا النحو في كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ، ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد . هذا معنى قوله (وإن لم يكن صريح لفظه) » .

---

(١) الخصائص ١٢٥/١

(٢) الخصائص ٢٤٩/١

(٣) الخصائص ١٢٥/١

(٤) الخصائص ٢٧٢/١ ، وانظر أيضاً الخصائص ٤٩٢/٢ و ٢١٨/٣ ، الخصائص ٢٧٣/٣ (باب أغلاط العرب) وعنه المزهر ٤٩٤/٢

وقد تناول هذا المعنى أيضاً من بعده ابن الأنباري في الإنصاف ، وذلك قوله « إن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه مثاله :

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

برواية فتح (أحضرَ)[1] » .

وثمة وجه آخر من وجوه القياس ، وهو أقربها للقياس بمفهومه عند أصحاب المنطق ، وهو : الحكم بجواز شيء لم يرد به السماع ، وله في كلامهم صورتان : الأولى : إجازة ما امتنع لعلة استظهروها إذا ما انتفت تلك العلة . ومن أشهر من ذهبوا هذا المذهب في جانب من أقيستهم أبو الحسن الأخفش .

ومن أمثلة ذلك لديه أن جمهور البصريين ذهبوا إلى أنه لا ينوب عن الفاعل غير المفعول به ، إذا وجد ، وعلل فريق منهم ذلك بأنه إذا ما قيل (ضرب زيد ضرباً) لا يجوز أن تقول : (ضرب الضرب زيداً) لأنه بقولنا (ضرب) عرف بالبداهة أن الذي ضربه ضرب ، فلا فائدة في إسناد الفعل إلى المصدر . وكذلك الأمر إذا ما أسند الفعل المبني للمجهول إلى الظرف مع وجود المفعول به ، إلا أن الأخفش ذهب إلى أنه يجوز ذلك إذا خص الظرف والمصدر بإضافة أو وصف متقدماً على المفعول به لانتفاء العلة المذكورة آنفاً ، وكان رأيه هذا من باب القياس على الوجه الذي ذكرناه ، ولم يكن له مؤيد من السماع إلا أن بعض النحويين أصاب لذلك شاهداً من شعر جرير ، نص أبو الفتح أن مثله لا يثبت إلا محتقراً شاذاً وهو قوله :

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا[2]

وقد عقد ابن جني باباً بعنوان (باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز

---

(١) الإنصاف ٥٦٥/٢

(٢) الخصائص ٣٩٧/١

في القياس) ساق فيه أمثلة من ذلك .

وبما أجازه الأخفش في هذا حذف همزة الاستفهام في سعة الكلام إذا أمن اللبس وغير ذلك[1] .

والصورة الثانية : توسيع قاعدة إلى أن تشمل مالم يرد به السماع ، ومن ذلك تعديه الفعل الثلاثي بزيادة همزة في أوله ، فإن الفعل الثلاثي اللازم ، ربما زيدت الهمزة في أوله فتعدى إلى مفعول واحد (ذهب فلان) و (أذهبته) ، وإذا ما ألحقت همزة التعدية بأول ما يتعدى إلى مفعول واحد تعدى المزيد إلى مفعولين من أفعال القلوب إلى ثلاثة بزيادة الهمزة في أوله . وجمهور البصريين على أنهم لم يقولوا (أظننته) استغناء عنه بقولهم (جعلته يظن) ، إلا أن الأخفش أجاز قياساً أن يقال (أظن) و (أحسب) و (أخال[2]) ، وكذلك نسب إلى المازني أنه أجاز ذلك قياساً وإن لم يرد به السماع .

ومن هذا الوجه أيضاً إجازة الفارسي أن يفصل بالظرف بين فعل التعجب ومنصوبه ، وذلك قوله : فأما الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب إلى (لعل الصواب على) التعجب بفعله وبين فعله ، فليس لسيبويه فيه فصل (لعل الصواب قول) . وذكر أبو العباس وغيره أن الفصل بالظرف فيه غير جائز . وقد أجازه بعضهم . ولا أرى القياس إلا مجيزاً له ، لأن الفصل قد جاء في باب (نعم) و (بئس) كقوله تعالى : ﴿ بئس للظالمين بدلاً ﴾ [سورة الكهف ٥٠] . فإذا أجاز الفصل في هذا كان في التعجب أجوز ، لأنه أشد تصرفاً في معموله من (نعم) ، ألا ترى أنه يعمل في المعرفة والنكرة والمضمر والمظهر ، ومفعول (لعل الصواب معمول) (نعم) على ضرب واحد وإنما هو اسم منكور ، فهو لذلك أشبه بـ (عشرين) وما يبعد من مشابهة الفعل . فإذا جاز في (نعم) كان في التعجب أجوز[3] .

---

(١) مغني اللبيب

(٢) شرح الشافية ٨٤/١

(٣) البغداديات لوحة ١/٢٠

- ويشبه هذا نظرهم في الأشياء المستجدة أو المحتملة للوجود ، وما ينبغي أن يكون حكمها على هدي مذاهب العرب في الكلام ، وأقيستهم فيه مختلفة ، من ذلك قول سيبويه ، بعد أن قرر أن العلم المؤنث الثلاثي أو الغالب عليه المؤنث إذا كان أوسطه ساكناً جاز فيه الصرف وتركه : « فإن سميت المؤنث بـ (عمرو) أو (زيد) لم يجز الصرف . هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو ، فيما حدثنا يونس . وهو القياس ، لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر ، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها (عمرو) لأنه على أخف الأبنية[1] » .

فهذه قضية واحدة اختلفت أقوالهم في وجه القياس فيها ، ويبين أن عيسى إنما طرد في ذلك القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها ، وأما ابن أبي إسحاق وأبو عمرو وسيبويه فإنهم نظروا في ذلك إلى ما خفي على عيسى ، وهو أنه إذا ما سمي مؤنث باسم مذكر ثلاثي ساكن الوسط ثم صرفناه مع ذلك ، أدى إلى لبس ، فلا يدرى اسم لمذكر أم لمؤنث ، فإذا ما ألزم المنع من الصرف ، كان ذلك قرينة دالة على أن المسمى به مؤنث فارتفع اللبس . ومن ثم كان ذلك هو القياس - يعني القياس الصحيح - كما قال سيبويه . ويلحق بهذا القبيل ، ما أجازه ابن درستويه من إجازة استعمال ما أهمل ، إذا وافق القياس وذلك قوله في شرح الفصيح : إنما أهمل استعمال (ودع) و (وذر) لأن في أولها واواً وهو حرف مستثقل فاستغني عنهما بما خلا منه وهو (ترك) قال : واستعمال ما أهملوا من هذا جائزٌ صوابٌ وهو الأصل ، بل هو في القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام لقلة اعتياده ، لأن الشعر أيضاً أقل استعمالاً من الكلام[2] . وبين من كلامه ، أنه يجيز ذلك في سعة الكلام ، إلا أنه يقر بأن استعماله في الشعر أحسن منه في السعة . وقد كان ابن جني أقرب إلى الاعتدال في هذه المسألة ، عندما قصر ذلك على الضرورة قال : « لأن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ،

---

(١) سيبويه ٢٣/٢ ، وانظر شرح الكافية ٥١/١

(٢) المزهر ٤٦/٢

وإن لم يرد بـه سماع »[1] . وأيـد هـذه الفكرة ابن جني مرة أخرى في رده على ما خطأ بـه ابن مجاهـد قراءة يحيى ، وإبراهيم ، والسلمي حين قرؤوا : ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾ [المائدة ٥٠] بالياء ورفع الميم .

قال أبو الفتح : قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف ، ولكنه وجه غيره أقوى منه ، وهو جائز في الشعر . قال أبو النجم :

قـد أصبحت أم الخيـار تـدعي   علي ذنبـاً كلـه لم أصنـع

أي : لم أصنعه ، فحذف الهاء . نعم ، ولو نصب فقال : (كلـهُ) لم ينكسر الوزن ، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة ، بل لأن له وجهاً من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ، لأنها ضرب من الخبر ، فالصفة كقولهم : (الناس رجلان : رجل أكرمت ورجل أهنت) ، أي : أكرمته ، و (رجل)أهنته ، والحال كقولهم (مررت بهند يضرب زيد) أي (يضربها زيد) ، فحذف عائد الحال وهو في الصفة أمثل ، لشبه الصفة بالصلة في نحو قولهم : (أكرمت الذي أهنت) ، أي (أهنته) ، (مررت بالتي لقيت) ، أي (لقيتها) ، فغير بعيد أن يكون قوله : ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ﴾ يراد به يبغونه ، ثم يحذف الضمير ، هذا وإن كانت فيه صفة ، فإنه ليس بخطأ . وفيه من بعد هذا شيئان نذكرهما ، وهو أن قوله : (كله لم أصنع) وإن كان قد حذف منه الضمير ، فإنه قد خلفه وأعيض منه ما يقوم مقامه في اللفظ ، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه ، وهو حرف الإطلاق ، أعني الياء في (أصنعي) فلما حضر ما يعاقب الهاء فلا يجتمع معها صارت لذلك كأنها حاضرة غير محذوفة ، فهذا وجه . والثاني أن هناك همزة استفهام ، فهو أشد لتسليط الفعل ، ألا ترى أنك تقول : (زيد ضربته) فيختار الرفع ، فإذا جاءت همزة الاستفهام اخترت

---

(١) الخصائص ٢٩٦/١ ، وعنه اللسان (ودع)

النصب البتة ، فقلت : (أزيداً ضربته) فنصبته بفعل مضمر يكون هـذا الظـاهر تفسيراً له[1] .

ومن أمثلة هـذا الضرب من القيـاس أيضـاً مـا حكاه سيبويـه عن الخليل في باب (ما يختار فيـه الرفع إذا ذكرت المصـدر الـذي يكون علاجـاً) وهو قولـه : « .... وإن قلت : (له صوت) ـ أيمـا صوت ـ أو (مثل صوت الحمـار) ، أو لـه صوت صوتـاً حسنـاً جـاز ، وزعم ذلـك الخليل . ويقوي ذلـك أن يـونس وعيسى جميعاً زعما أن رؤبة كان ينشد هذا البيت نصباً :

.. فيها ازدهاف أيما ازدهاف ..

فحمله على الفعل الـذي ينصب (صوت حمـار) ، لأن ذلـك الفعل لو ظهر نصب ، مـا كان صفـة ومـا كان غير صفـة ، لأنـه ليس بـاسم تحمـل عليـه الصفات ...[2] » .

وسياق الكلام يفيد أن الخليل إنما بنى مـا ذهب إليـه في هـذه المسـألـة على النظر والقياس ، دونمـا شـاهـد من كلام العرب وقع إليـه ، إلا أنـه وقع إلى غيره الشاهد المؤيد لما ذهب إليه قياساً .

وقريب من المثل السالف في هذا الوجه من وجوه الدلالة مـا ذكره ابن جني في بسط رأي الخليل في ألف (تهام) والتعقيب عليه وذلك قوله : .... فـإن قلت فـإن في (تهـامـة) ألفـاً . فلم ذهبت إلى أن الألف في (تهـام) عوض من إحـدى اليـائين للإضـافـة ؟ قيل : قـال الخليل في هـذا : إنهم كأنهم نسبوه إلى (فَعْل) أو (فَعَل) وكأنهم فكوا صيغة (تهامة) فـأصـاروهـا إلى (تهم) أو (تهم) ثم أضـافوا إليـه وقـالوا : (تهـام) . وإنمـا ميل الخليـل بين (فعـل) و (فعـل) ولم يقطـع بـأحـدهمـا لأنـه قـد جـاء هـذا العمـل في هـذين المثـالين جميعـاً وهمـا (الـسأم)

---

(١) المحتسب ٢١١/١ ، وانظر رأي الفراء في المسـألـة في معـاني القرآن لـه ١٣٩/١ ـ ١٤٠ ، ٢٤٢/١ ، ٩٥/٢ وظاهر كلام الفراء في معاني القرآن ١٢٩ أنه يجيز المسألة في السعة .

(٢) سيبويه ١٨٢/١ ـ ١٨٣

و (اليمن) . وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً قد جاء به السماع نصاً . أنشدنا أبو علي قال : أنشد أحمد بن يحيى :

أرقني الليلـة برق بـالتهم
يا لك برقاً من يَشُقْه لم ينم

وقد ألمح ابن جني إلى المعنى الـذي أسلفنـاه في قولـه تعقيباً على مـا تقـدم : « فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين فهو المعني بقوله :

الألمعي الـذي يظن بـك الـ ـظن كأن قد رأى وقـد سمعا »[1]

وجملـة القـول أن وجـوه القيـاس على كثرة مـا قيـل فيهـا لم تكن لتغني عن الظاهرة اللغوية التي تتمثل في السماع ، وكان ما تقرر عند القوم من أن مـا يؤدي إليه القياس يطرح ويهمل إذا ما جاء السماع بخلافه ، وحسبنا شـاهـداً على ذلـك أن هذا المعنى قد لهج بترداده أبو علي الفارسي وصاحبه ابن جني ، اللذان قد أوفيـا ـ كما تقـدم ـ على الغـايـة في بـاب القيـاس . ومن ذلـك قول ابن جني : « اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلابد من اتبـاع السمع الوارد فيـه نفسه ، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره ... فإن كان الشيء شاذاً في السماع ، مطرداً في القياس ، تحاميت ما تحامت العرب من ذلـك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله[2] » .

بل إنهم يذهبون إلى أنه إذا ما وجد في كلام العرب مذهبان ، أحدهما أقوى قياساً ، والآخر أكثر استعمالاً ، فالمختار أن يؤخذ بالأكثر استعمالاً ، وفي ذلك يقول ابن جني « وإن شـذ شيء في الاستعمال وقـوي في القيـاس ، كان استعمال مـا كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسـه إلى مـا انتهى إليـه استعمالـه . من ذلـك اللغـة التميية في (مـا) هي أقوى قيـاسـاً ، وإن كانت الحجـازيـة أسير استعمالاً ، وإنمـا

---

(١) الخصائص ٢/١١١ ـ ١١٢

(٢) الخصائص ١/٩٩

كانت التميمية أقوى قياساً ، من حيث كانت عندهم كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرة كل واحد من صدري الجملتين : الفعل والمبتدأ كما أن (هل) كذلك ، إلا أنك إذا استعملت أنت شيئاً من ذلك ، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل[1] » .

وأبلغ من الكلمتين السالفتين في تقرير ذلك ، ما حكاه أبو الفتح عن شيخه أبي علي في موضع آخر ، بعد أن قرر (أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به ، وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس) وذلك قوله « قال أبو علي : لأن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ، ونثبته من هذه القوانين ، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوي من ليس بفصيح ، ومن هو فصيح . فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس إلى السماع[2] » .

---

(١) الخصائص ١/١٢٤ ـ ١٢٥

(٢) المنصف ١/٢٧٨ ـ ٢٧٩

الفصل السادس

المنطق ومذاهب النحويين في القياس

يقول اللغوي الشهير (ألبير دوزا) : « لكل علم نهج يتميز به عن غيره على حسب موضوعه ، ووسائل البحث التي أتيحت له . ويصير هذا النهج شيئاً فشيئاً معلوماً به ، عندما يصير العلم - وقد خرج من طور التحسس - مالكاً لعنانه ، محصلاً على جملة من النتائج ، يمكن أن تضمن له قيمة أساليب بحثه . وللأخصائي في كل فن من فنون المعرفة أن يستكشفه ويجمله ، وذلك بعد أن يستخبر الفلاسفة[1] » .

وهذه حقيقة تكاد تكون من البدهيات ، ومع ذلك ربما غفل عنها بعض من يتصدون لأمثال هذا البحث . فأصول مناهج البحث في أي علم من العلوم تعتمد أول ما تعتمد على السنن الفطرية للعقل الإنساني في الإدراك . واقتداره على الملاءمة ما بين سلوكه ، وبين الموضوعات التي يتناولها بالبحث ، ومن ثم فإن الممارسة العلمية لأي علم من العلوم - ولا سيما في مراحله الأولى - إنما تعتمد على هذه السنن أو النواميس الفطرية للعقل الإنساني قبل أن تسن المناهج التي ينبغي أن تتبع في تلك العلوم . بل إن من يتصدون للكلام في المناهج يعتمدون أول ما يعتمدون على ملاحظة طرائق من تقدموهم في المعالجة العملية لمسائل ذلك العلم ، ويستخلصون القواعد المنهجية أو الأصولية منها .[2]

---

(١) انظر محاضرة : النحو العربي ومنطق أرسطو للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ٧٥ عن :
A. Dauzat. La philosophie du langage, Paris, 1912, 199 - 200

(٢) وقد أشار إلى هذا المعنى (لانسون) في مطلع ما ذكره عن منهج البحث في تاريخ الآداب قائلاً : « ليس المنهج الذي أحاول أن أعطي فكرة عنه من ابتكاري ، وما هو إلا نتيجة لتفكيري في الخطة التي جرى عليها عدد من سابقي ومعاصري بل واللاحقين من الناشئين » . منهج البحث في تاريخ الآداب بقلم (لانسون) ترجمة د . (مندور) الملحق بكتاب (النقد المنهجي عند العرب) ٢٩٧

ولكن لا شك أن تجريد أصول كل علم تؤول إلى أن تكون موجهاً في البحث للطبقات التالية من العاملين في ميدان هذا العلم ، بل ربما آل أمرها لدى بعض أصحابه إلى محاولة تطبيقها تطبيقاً آلياً صارماً . قد يحول بينهم وبين النفاذ إلى غير قليل من حقائق ذلك العلم .

إلا أن العقل الإنساني يظل مع ذلك يعمل ـ لا سيا لدى الطبقة المستنيرة من العلماء ـ ببداهته المتحررة من تلك الرسوم الصناعية ، ويظل يكتشف باستمرار طرائق وسبلاً جديدة يقوم بها ما أخطأ فيه الماضون ، ويستدرك ما أغفلوه ، ويعود المنهجيون فيستخلصون هذه الطرائق الجديدة من أعمال من تهدوا إليها .

وهكذا يظل التأثير متبادلاً باطراد ما بين المناهج والمعالجة العملية للعلوم . وقد ألم بهذا المعنى الدكتور عبد الرحمن بدوي في حديثه عن المنطق إذ يقول :

« ولكن تقدم العلوم دفع المناطقة إلى تغيير موقفهم من المنطق بوصفه فناً ، فقد وجدوا أن المنطقي لا يستطيع أن يفرض على العالم قواعد يجب عليه أن يسير بمقتضاها ، فطامنوا من ادعاءاتهم ، وبدلاً من أن يكونوا سادة مشرعين للعلماء ، أقبلوا يتعلمون منهم كيف يفكرون ، وكيف يبحثون ، وما هي المناهج التي يسيرون عليها وهم يبحثون عن الحقيقة .

ومعنى هذا أنهم أدركوا أن مهمة المنطقي الأولى ليست في أن يضع قواعد للتفكير الصحيح ، بل أن يدرس أنواع التفكير الصحيح ، وطبيعة الخطأ والصواب ، ويبحث في العمليات الذهنية التي تمكن الإنسان من التمييز بينهما ، ويعلم ماهية اليقين وأنواعه ودرجاته ، دون فرض نوع من التفكير معين وتحريم نوع آخر »[١] .

وعلى هدي هذه الحقيقة سنتناول القضية التي عقد لها هذا الفصل وهي :

---

(١) المنطق الصوري والرياضي (الطبعة الثانية) ١٩

(المنطق ومذاهب نحاة العربية في القياس) وما يتصل منه بسبب لنرى مدى تأثير المنطق باعتباره صناعة علمية في مناهجهم ، وما كان من آثار ذلك . ولكي نمضي في علاج هذه المسألة على بصيرة لابدّ من إلمامة بالصلة ما بين المنطق واللغة .

وههنا لابد من التفريق ما بين المنطق بمعنى مجموعة الجهود والطرائق العقلية التي تبذل لإدراك شيء ما ، وبين المنطق باعتباره صناعة علمية . ونعني به في الدرجة الأولى منطق أرسطو المعروف باسم (المنطق الصوري) والذي يعنينا ههنا إنما هو المنطق بمعناه الثاني .

والمنطق بمعناه الاصطلاحي قسمان رئيسيان : المنطق الصوري ، والمنطق المادي « فكل علم من العلوم له ناحيتان : صورية ،ومادية ، ولا تختلف العلوم بعضها عن بعض من هذه الناحية إلا في نسبة كل من هاتين الناحيتين إلى الأخرى : فبعضها أكثر صورية ، والبعض الآخر أكثر مادية . ونقصد بهذا أن لكل علم موضوعاً يبحث فيه ، وأنه لكي يصل إلى معرفة حقيقة هذا الموضوع لابد من طائفة من العمليات العقلية ، تقوم بها النفس أو العقل . والمنطق كأي علم ، له موضوع يبحث فيه عن أحواله أو عوارضه الذاتية ، كما يقول المناطقة العرب . وهذا الموضوع هو التصورات والتصديقات من حيث إنها مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن . إلا أن المنطق لا يعنى عناية خاصة بالمضمون الواقعي لهذه التصورات ، بقدر عنايته بالعمليات التي تؤدي إلى تحصيل التصورات والتصديقات تحصيلاً صحيحاً . ولهذا فإن الجانب الصوري فيه أرجح من الجانب المادي[١] » .

وإن كانت نظرة واضع المنطق نظرة مزدوجة ، جمعت بين الناحيتين « فالمنطق تبعاً لهذا يبحث في التصورات ، وفي ارتباط التصورات على هيئة تصديقات ، من حيث إن ذلك مؤد إلى إدراك الواقع[٢] » .

---

(١) المنطق الصوري ٦

(٢) المنطق الصوري ٧

فالمنطق بالتالي هو : « علم القوانين التي يسير عليها الفكر في وصوله إلى التصورات والتصديقات الصحيحة[1] » . وموضوع هذا العلم ـ كما هو واضح ـ إنما هو البحث في القوانين الصحيحة ، لانتقال الفكر من معلوم إلى مجهول ، ولما كان الغالب عليه إنما هو هذا البحث المجرد ، دعي باسم العلم الصوري . ولغلبة هذه الصورية عليه التي اهتم بها شراح أرسطو ـ كما يقول الدكتور بدوي[2] ـ كانت الثورة عليه واتهامه بالعقم ، وأنه لا يفضي إلى معرفة أشياء جديدة ، حتى أصبح على حد تعبير (ديكارت) : « وسيلة للتحدث دون نظر عن الأشياء التي نجهلها ، بدلاً من تعلمها[3] » . وقد تكاملت هذه الثورة عند (ديكارت وبيكون وجاليليو) : « فإنهم يرون أن الفكر المجرد غير قادر على اكتشاف الحقائق ، وإنما الفكر القائم العيني الذي يقوم على التجربة والاستقراء عند (بيكون وجاليليو) ، وعلى العيانات الرياضية ، والتصورات الخاصة بالعدد والمقدار عند (ديكارت) ، هو الذي يؤدي بنا إلى تحصيل العلم وكشف الحقائق . فلا مناص إذن من إقامة منطق جديد في مقابل المنطق القديم الأرسطوطاليسي ، منطق يقتضي وجوده تغير النظرة إلى العلم[4] » .

وعلاقة اللغة بالمنطق إنما تظهر في كون اللغة حاملة للمعنى ، وتعبر عن الفكر الإنساني ، ومن ههنا تنشأ الصلة بينها وبين المنطق باعتبار المنطق يبحث في قوانين الفكر الذي يعبر عنه باللغة ، بل إن من مؤرخي الفلسفة من يرجح أن المنطق باعتباره علماً ، إنما نشأ في كنف النحو المعبر عن نظام اللغة ، وأن أرسطو قد تأثر بأبحاث النحويين الإغريق في وضع منطقه[5] .

---

(١) المنطق الصوري ٨

(٢) فقد أنكر أن يكون أرسطو صورياً إلى هذا الحد في نظرته إلى المنطق ، وإنما كان منطقه مزيجاً من الصورية والمادية أو الموضوعية ، كما كان مزيجاً من المنطق العقلي والمنطق الوجودي ، انظر ٨ ، ٩ من الكتاب .

(٣) المنطق الصوري ٩

(٤) المنطق الصوري ٩

(٥) المنطق الصوري ٢٣ وما بعدها .

ولا يعنينا ههنا أن نتتبع بالتفصيل تاريخ المنطق ، وإنما يعنينا صلته باللغة ، بعد أن اكتمل وأصبح علماً قائماً بذاته ، وجملة ذلك هو ماقدمنا . ولما كان المنطق يبحث في قوانين الفكر الإنساني ، واللغة هي وسيلة التعبير عن هذا الفكر ، كان لابد من معرفة أحكام اللغة وطرائقها في التعبير لإدراك الفكرة المعبرة عنها على وجه الدقة ليبنى عليها ما يبنى على أصول المنطق ، وكذلك لنعبر بدقة عن الفكرة المراد التعبير عنها .

والنحو إنما هو ـ في حقيقته ـ التعبير العلمي عن القوانين التي يتبعها كل قوم في صوغ ألفاظهم ، وفي تركيب عباراتهم لأداء المعاني المركبة . وعمل النحويين إنما هو الاجتهاد في استنباط هذه القوانين ، ومحاولة تفسيرها وربط بعضها ببعض ، بحيث يتكون لدينا من مجموعة هذه القوانين ، نظام كامل يفسر لنا ما يمكن أن نسميه ميكانيكية هذه اللغة . فالنحو ، إذن بتعبير أدق ، هو مجموعة القوانين التي تحكم العادات اللسانية التي يجري عليها كل قوم في التعبير بلغتهم الخاصة . وهذه العادات ليس من الضروري أن تخضع للاعتبارات العقلية ، إلا أن جانباً من أحكام اللغة المعبر بها عن الفكر ، قد تمليها ضرورات عقلية ، عندما يكون الأمر متعلقاً بمعقولية الكلام ، ولكنه لا يتجاوز هذا إلى كل الأحكام المتعلقة بصوغ العبارة ، أو طريقة بناء الألفاظ .

وعلى هدي ماتقدم ، يمكن أن نناقش أثر المنطق في نشوء النحو العربي ومذاهب النحويين فيه ، ولا سيما ما يتصل بالقياس ، وما يستتبعه من تعليل . وهذه القضية قديمة في الثقافة العربية تتجلى في المناظرة التي كانت بين يونس بن متى وأبي سعيد السيرافي .

ولعل أبا سعيد السيرافي ـ كما يقول الدكتور لطفي عبد البديع ـ لم يكن يظن وهو يأخذ بتلابيب متى بن يونس في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر ويضيق عليه الخناق من أجل النحو العربي ، أن المنطق سيغزو النحو وينزله على أحكامه .

ولقد أصاب أبو سعيد فيما ساقه من أن الأغراض المعقولة والمعاني المدركة ، لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف (و) أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها ، بحدود صفاتها في أسمائها وأفعالها وحروفها ، وتأليفها ، وتقديمها ، وتأخيرها ، واستعارتها وتحقيقها ، وتشديدها وتخفيفها ، وسعتها وضيقها ، ونظمها ونثرها ، وسجعها ووزنها ، وميلها وغير ذلك مما يطول ذكره ، كأن أبا سعيد يذهب إلى أن لكل لغة صورتها الداخلية التي تتميز بها عن سواها ، وطرائق تركيبها التي لا تقع في غيرها ، والترجمة مهما صدقت لا تفي بحق اللغة ، قال : وإذا سلمنا أن الترجمة صدقت وما كذبت ، وقومت وما حرفت ، ووزنت وما جزفت ، وأنها ما التاثت ولا حافت ، ولا نقصت ولا زادت ، ولا قدمت ولا أخرت ، ولا أخلت بمعنى الخاص والعام ، ولا بأخص الخاص ولا بأعم العام ، وإن كان هذا لا يكون ، وليس في طبائع اللغات ولا مقادير المعاني[1] ، ثم أضاف د . لطفي قائلاً : « وفي هذا الصراع بين العربية والمنطق أو بالأحرى بين النحو العربي والمنطق ، كتب الغلبة للمنطق ، فكانت المقولات العشر ، وهي الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية ، المرجع الذي آلت إليه قضاياه والمعول عليه في مسائله ، فللكلمة جوهر لا يتغير بإعلال ولا إبدال ، وتقوم مقولة الكم مقام الأصل في اعتبار كمية الحروف ، وتجري مقولة الزمان على الفعل دون مراعاة لاستعمالاته ، وتفضي مقولة المكان هي ومقولة الكيف إلى تقدير الحركات على أواخر الكلمات ، وتقتضي مقولة الإضافة ، كوجوب إضافة الفعل إلى فاعل ، تقدير الفاعل إن خلا منه الكلام ، وتستبد مقولة الوضع بالجملة فتنزلها منزلة المفرد في إجراء أحكام الإعراب عليه وهلم جرا[2] » .

ومن أوائل من تطرقوا لهذا الموضوع في العصر الحديث (أرناس جيدي) الذي اقتصر على الإشارة الوجيزة إلى ذلك دونما اتساع في الاستدلال وقفاه

---

(١) التركيب اللغوي للأدب ١١ ،عن معجم الأدباء لياقوت ١٩٥/٨ ـ ٢٣٢ (ط دار المأمون) .

(٢) التركيب اللغوي للأدب ١٢ ، عن تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ٢٠ ـ ٢٢

(مركس) الذي حاول أن يتسع في الاستدلال لما ذهب إليه من تأثير المنطق في النحو العربي ، وإلى مثل ذلك يذهب (ديبور) حيث يقول : « وقد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان التي لم يكن شأنها جمع الشواهد والمترادفات ونحوها ، لأن هذه تتقيد بالموضوعات التي تعالجها . على أن السريان والفرس كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب العبارة لأرسطو ، مع إضافات ترجع إلى الرواقيين ، وإلى أهل المذهب الأفلاطوني الجديد . وابن المقفع الذي كان في أول الأمر صديقاً للخليل بن أحمد ، يسّر للعرب الاطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية »[1] .

وذكر لشتا نستاد فيما كتبه تحت كلمة (نحو) في دائرة المعارف الإسلامية وذلك قوله : « إن الأصول النحوية التي اعتمد عليها اللغويون العرب مأخوذة من المنطق الأرسطوطاليسي الذي وصل إلى العرب بواسطة العلماء السريان[2] » .

ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد تقسيم الكلام إلى ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف ، فهو يشبه على حد ماذهب إليه (سارتون) ما في المنطق الأرسطوطاليسي ، إذ أن أرسطو لم يحص هو أيضاً في الكلام إلا ثلاثة أقسام وهي : Onama , Sundesmos , Rhéma قال : « فما لا شك فيه أن العرب حصلوا على هذا بفضل المنطق اليوناني ، وأن اجتهادهم في النحو قد تأثر به . ومن الراجح أن ذلك لم يحصل لهم بالنحو اليوناني . وعلى كل فإنهم حتى ولو كان لهم علم بالنحو اليوناني ، فإن ذلك لم يساعدهم كما ساعد النحاة اللاتينيين معرفتهم بذلك النحو ، إذ كانت خصائص كل لغة منها مفترقة في جوهرها »[3] .

وذهب بعض الباحثين كـ (انيوليتمان) مذهباً وسطاً حيث قال في إحدى محاضراته ـ فيما نقل عنه الأستاذ أحمد أمين ـ : « .. نذهب مذهباً وسطاً ، وهو أنه

---

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام (الطبعة الرابعة) ٥٥ ، ٥٦

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ٦٩ ، عن دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الفرنسية ٨٩٤/١

(٣) النحو العربي ومنطق أرسطو ٦٩ ، عن المدخل إلى تاريخ العلم ٥٠١/١

أبدع العرب علم النحو في الابتداء ، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا مااخترعه هو والذين تقدموه ، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق ، تعلموا أيضاً شيئاً من النحو الذي كتبه أرسطوطاليس الفيلسوف .... »[١] .

وربما كان أقرب إلى الحقيقة ماذهب إليه (ماسينيون) وذلك قوله : « إنه منذ اختفاء (مركس) حظينا بدراسة وثائقية لطرق الترجمة العربية (للأرجانون) ، وذلك بواسطة السريانية ، وقد بينت لنا هذه الدراسات أن النحو العربي كان أشد امتناعاً من السرياني على تسرب اليونانية إلى أوضاعها . وكان قبل أن يتخذ (العرب) التقسيم الثلاثي اليوناني لأقسام الكلام (اسم - فعل - حرف) ، قد أبدعوا تقسيماً ثنائياً ، موافقاً للأصول الجدلية السامية (أصل - فرع - عمدة - فضلة - مبتدأ - خبر)[٢] .

وقد شارك بعض الباحثين العرب في الإدلاء بآرائهم حول هذه المسألة ، وقد زاد أحمد أمين بعد نقله لرأي (إيتوليتمان) : « أن تأثير اليونان والسريان في العصر الأول لوضع النحو كان ضعيفاً ، وأنه ربما كان أكبر لأثر غير مباشر ، كاستخدام آلة القياس والتوسع بواسطتها في وضع القواعد النحوية »[٣] .

ولم يختلف رأي الأستاذ إبراهيم مدكور في كلامه عن (أثر الأورجانون في العالم العربي) عما جاء به علماء الغرب بل اكتفى بالإشارة إلى التأثير يظنه قد وقع في وضع النحو[٤] .

---

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٩٢ - ٢٩٣

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٠ ، عن

L. Massignon , Réflexions sur la structure de lànalyse grammaticale en arabe , I (1954) 3 - 16

(٣) ضحى الإسلام ٢/٢٩٢

(٤) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧١ ، عن

I. Madjiym Lorgan on dans le monde arabe , Paris , 1934 , 16 - 17

وقد ألح الأستاذ المهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة) على فكرة مفادها بأن النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني وخاصة مدرسة البصرة . يقول في كتابه المذكور : « قد مهدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني ، وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو ، ترجمه عن اليونانية أو الفارسية عبد الله بن المقفع أو ابنه محمد[1] .... » . والواقع أن تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية ، إنما ظهر في النحو في زمن مبكر ، منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني ، وهي الفترة التي ظهرت الفلسفة الكلامية فيها ظهوراً واضحاً . ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة ، بميله إلى القياس والتعليل ، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق[2] .

وأهم ماقيل في هذا الموضوع هو ماقاله (مركس) ، ويمكن أن نقسم حججه إلى قسمين : حجج عامة تعود إلى فكرة تطور العلوم إجمالاً ، وحجج أخرى خاصة حاول فيها أن يبين عن طريق المقارنة مابين بعض الأصول والمفاهيم التي أخذ بها الخليل وسيبويه وما يقابلها - فيما يزعم - في منطق أرسطو .

أما الجانب الأول من الحجج فأقامه على أنه لابد من مضي زمن طويل تتكون فيه المقاييس النحوية ، والنحو العربي قد تكون في زهاء قرن ، على حين قد احتاج الفكر اليوناني - كما يقول - إلى قرون من العمل المجهد ، حتى يفرق بين أحوال الكلمة التركيبية ، وأمثلة الفعل الزمانية أو الوضعية ، ويتفطن إلى الائتلاف القائم بين أجزاء الجملة[3] . وكذلك ذهب إلى أن النحو لابد له من الاعتماد على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية . وأنكر على ابن النديم والسيوطي سكوتهما عن ذكر المناهل التي استقى منها النحاة الأقدمون معلوماتهم .

وأهم منها الأدلة التي تطرق فيها إلى عقد مقارنة بين بعض المفاهيم والأصول

---

(١) مدرسة الكوفة ٤٠

(٢) مدرسة الكوفة ٤١ ، ٤٢

(٣) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٦

النحوية لدى سيبويه والخليل ، وما ذهب إليه من أن لها ما يقابلها في منطق أرسطو .

والحق ماذهب إليه الدكتور عبد الرحمن ، من أن ثبوت المشابهة بين الأصول النحوية العربية لأصول علمية أو فلسفية أجنبية ، لا يكون إلا بوجود مشابهة عميقة عريقة بين المنهاجين ، إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصيلة من محض الاتفاق . فكثيراً ماتتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول[1] .

وكان أول ما حاول (مركس) إثبات أصله اليوناني : تقسيم العرب الكلام إلى أقسام ثلاثة ، زاعماً أن جهل العرب بالأقسام السبعة ، التي عليها نحاة اليونان هو الذي جعلهم يقتصرون على هذه الأقسام الثلاثة لديهم ، وهذا الغرض الذي طرق (مركس) ثم استحال فيما بعد إلى حقيقة ثابتة لاتصح من الوجهة التاريخية ، ولا من وجهة المقارنة . « فإنه لا يوجد في كتب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقاً ، فأما كتاب (العبارة) (باري أرمنيوس) فقد حدد فيه أرسطو ما يسميه بالأقاويل ، فاقتصر منها على أجزاء الحكم (Jugement) وهما Onoma و Rhéma ويقابلها في ترجمة حنين بن إسحاق (الاسم ، والكلمة) . ويقول في موضع آخر : فأما سائر الأقاويل غير ماقصدنا له منها فنحن تاركوها ، إذ كان النظر فيها أولى بالنظر في الخطابة أو الشعر . فهذا دليل واضح على عدم وجود تقسيم ثلاثي ـ في هذا الكتاب ـ لاستعماله صيغة الجمع . وإن نحن نظرنا في كتاب (الشعر) ـ كما قال ـ رأيناه يقسم ما يسميه ، Lexis وهو (المقولة) في الترجمة العربية ، إلى ثمانية أقسام : الاسطقس (الهجاء) ، المقطع (الاقتضاب في ترجمة متى) ، الرباط ، الاسم ، الكلمة ، الفاصلة ، التصريف ، القول ، وهذا التوزيع لعناصر الكلام لا يراعي مراتب التقسيم ، فأرسطو لا ينظر إلى الكلام نظرة نحوية محضة ـ وهذا قد أجمع عليه ـ فالمقولة عنده هي التعبير

---

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٦

عموماً ، وتلك هي أقسامها رغم اختلاف مراتبها . وإذا استثنينا ما لا يدخل في مرتبة الاسم والكلمة ، بقي منها الرباط والفاصلة ، فهذه أقسام أربعة لا ثلاثة »[1] .

« أما وجهة المقارنة فتقسيم العرب للكلام له غرض غير غرض المناطقة ، وأساسه غير أساس التقسيم الأرسطوطاليسي ، فأرسطو يهتم بجزأي الحكم - الاسم والكلمة - لأجل الحكم فقط ، فالكلمة عنده « دائماً دليل ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع ، وأما قولنا (لا صح) أو قولنا (لا مرض) فلست أسميه كلمة ... ، وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود . فيستنتج من هذا ، أن الكلمة هي كل ما يحكم به على شيء وذلك الشيء هو الاسم . فالاسم كما يفهمه سيبويه ، صالح عند أرسطو أن يكون (كلمة) ، إذ يمكن الحكم به بحرف الوجود (copule) . فأين هذا من الاسم والفعل في النحو العربي ؟ فإن كانت هناك مشابهة بين المنهاجين ، فليست في تقسيم الكلام إلى الأبواب الثلاثة كما رأيناه ، بل في تحليل الجملة إلى مسند ومسند إليه . وعلى كل فإن التقسيم للكلام بعيد كل البعد عما رسمه أرسطو . وأما تلك المشابهة التي أشرنا إليها ، فهي راجعة إلى جوهر كل كلام ، إذ ربما نظر الناظر فيه بعين المناطقة ، فرأى في الحديث مجرد حكم منطقي »[2] .

وقال (مركس) عن الحرف : « إنه ينظر إلى كلمة Sundésmos في كتب أرسطو . والعجيب أنه يحمل سيبويه ما لم يقله ، إذ يزعم : أن تحديد سيبويه (للحرف) ينفي أن يكون للحرف معنى بذاته .... ، فمتى يا ترى قاله سيبويه ؟ وقد جاءت في كتابه هذه الحدود : الكلم اسم وفعل وحرف ، جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل ... ما ليس باسم ولا فعل ، مما جاء لمعنى ليس غير ... وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ، ولم تجئ إلا لمعنى فلهذا الحد مظهر إيجابي ، وهو

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٧

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٨ - ٧٩

تحديد مجرى الحرف من الكلام ، ومظهر سلبي وهو مقابلته لقسيميه . فأما تحديد المجرى فهو على اقتصار مجيئه لمعنى خاص (الاستفهام ، النفي ، النداء) وأما مقابلته لقسيميه ، فلأنه قد يشاركانه في اللقب ، إذ من معاني (الحرف) : الكلمة ، وأداء المعاني ، فإن الاسم والفعل ربما دلا بصيغتيهما على معنى من المعاني النحوية ، مثل المبالغة والمضي والاستقبال . ولا شك أن (مركس) اطلع على أقوال النحاة الذين تلوا سيبويه ، ولا شك أنهم سبب وقوعه في هذا الغلط »[1] .

وقد ألمع ابن تيمية إلى هذه المسألة في كتابه (الرد على المنطقيين) يقول في ذلك : « ولهذا كان من المتفق عليه بين جميع أهل الأرض ، أن الكلام المفيد لا يكون إلا جملة تامة ، كاسمية ، أو فعل واسم . هذا مما اعترف به المنطقيون ، وقسموا الألفاظ إلى (اسم) و (كلمة) و (حرف) يسمى (أداة) ، وقالوا : المراد بـ (الكلمة) ما يريده النحاة بلفظ (الفعل) . لكنهم مع هذا يناقضون ويجعلون ماهو (اسم) عند النحاة (حرفاً) في اصطلاحهم . فالضمائر ـ ضمائر الرفع ، والنصب ، والجر ، والمتصلة ، والمنفصلة ـ مثل قولك (رأيته) و (مرٌ بي) فإن هذه أسماء ، ويسميها النحاة (الأسماء المضمرة) ، والمنطقيون يقولون إنها في لغة اليونان من باب (الحروف) ويسمونها (الخوالف) كأنها خلف عن الأسماء الظاهرة »[2] .

وقد كان مفهوم الحدث الدليل الثاني على مزاعم (مركس) في تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني . وقد فاته أن الذي يدور عليه كلام سيبويه فيه ، مختلف تماماً عما أراده (أرسطو) ، فمفهوم الحدث عند (أرسطو) ينحصر في معنيين :

١ ـ ما يقابل المادة ، وهو لا يوجد إلا في غيره ، كاللون والصورة ، وهما يزولان بزوال المادة ، ولا تزول هي بزوالها .

---

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٧٩

(٢) كتاب الرد على المنطقيين لابن تيمية ٣٤ ، ٣٥

٢ ـ ما يقابل الجوهر ، وهو ما ليس من ماهية الشيء أو جوهره ، كالجلوس والافتراش ، إذ ليس هذان الفعلان بلازمين لجوهر الجالس والمفترش . ولا تكاد تدل كلمة (حدث) على ما يفهم من كلمة (accident) ، إلا في الوصف المشتق منه على صيغة اسم الفاعل (الحادث) ، الذي يجري استعماله عند فلاسفة العرب ، وهم أتباع الفلسفة اليونانية ، غير أن مرادهم بالحدوث في هذا الوصف ما يعاقب القدم ، أي ما يحدثه الله وهو القديم الأزلي من المخلوقات ، أما في اصطلاح النحاة العرب فهو المعنى الذي يدل عليه الفعل والمصدر ، أي معنى الوقوع وصدور أمر ، سواء كان ذلك بالتجدد (بالحركة : كالجلوس والمشي والأكل ..) أو بالثبوت : (بالدلالة على حالة أو حلية ، أو غريزة كالنوم والحمرة والكرم) وقد وضع اللغويون المعاصرون كلمة كانت تنقصهم ، تؤدي المعنى تماماً ، وهي Proces من اللاتينية Processus = ما يحدث[1] .

وأثار (مركس) مسألة تحول الكلم إفراداً وتركيباً ، وذهب إلى أن العرب يطلقون اسم الصرف على التحول الإعرابي (déclinaison) ، أي : ما يعتري أواخر الكلم من التغيير ، وعلى التحول التصريفي (Conjugaison) ، وهو خاص في اصطلاحهم بتصريف الأفعال . فالعرب ـ على رأيه مدينون لأرسطو بمفهوم التصريف ، إذ يراه (مركس) صالحاً للأسماء والأفعال ويزيد الطين بلة قوله : (إن العرب كانوا يجهلون المعنى الحقيقي لكلمة تصريف ، التي تدل على الميل ، وفي اليونانية هي (Klisis) ، فحاولوا أن يفسروها بتفسير بعيد جداً ، فإنهم يرونها مشتقة من (صرف) ومصدره (صريف) ومعناه (صرير الباب) أو (صوت الساقية) .

إن هذا تفسير أصحاب المعاجم لا النحاة ، والمهم هو المعنى المقصود لدى النحاة لا اللغويين . ياليت شعري كيف جوز لنفسه هذا التساهل المهول ؟ . يؤخذ عليه أن كلمة (صرف) عند سيبويه ، لا تدل على تحويل صيغ الأفعال أبداً ، إنما هي صفة للاسم المتمكن الأمكن ، أي الاسم الذي يعرب بالحركات

---

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٨٠ ، ٨١

الثلاث ويدخله التنوين ، ثم إن علم الصرف تسمية محدثة ، قابلوا بها علم النحو (بمعناه الخاص : علم التراكيب) ، ولم يكن هذان العلمان منفصلين في أول الأمر ولا يدخل في هذا العلم (الصرف) إلا التحول الإفرادي ، فلا يبحث أصلاً عن أحوال الكلم تركيباً وإعراباً ، وليس خاصاً بالأفعال . هذا وقد جرى لفظ التصريف في القديم على (مسائل التمرين) وهو كما قال (رضي الدين الأستراباذي) في (شرح الشافية)[1] « أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب ، على وزن ماتبنيه ، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ، مايقتضي قياس كلامهم »[2] .

ويضاف إلى ماتقدم أن من وجوه المباينة مابين المنطق والنحو ـ ولا سيما النحو العربي ـ أن المنطق لا يكاد يتناول إلا نمطاً واحداً من أنماط التعبير ، وهو مااشتمل على حكم ، أي إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه ، أي ما يسمى في مصطلح أصحاب المنطق (القضايا) ، وهو يكاد يكون مقصوراً على الجمل الاسمية الخبرية ، ولا يتناول سائر أنماط التعبير ـ ولا سيما تراكيب الإنشاء ـ وصوره ، وسائر ما يعبر عن ألوان الانفعال ، على حين أن النحو يتناول هذا كله ، ووسائل التعبير عنه ومسالكه .

ومما يتصل بهذا الموضوع بسبب وثيق ، أن نستبين موقف جمهرة علماء المسلمين من هذا المنطق . فإن غير واحد منهم وقف منه ومن الثقافة اليونانية عامة موقف استنكار ، نرى صورة منه فيما قاله ابن قتيبة في مقدمة (أدب الكاتب) . وأقدم من حط عليه منهم فيما قال السيوطي هو الإمام الشافعي (توفي سنة ٢٠٤ هـ) ، وقد حكي عنه أنه قال : « ماجهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطوطاليس »[3] . ونقل أيضاً عن إبراهيم الحربي أنه قال : « صحبت الفقهاء وأصحاب الحديث وأهل العربية واللغة سبعين سنة ،

---

(١) شرح الشافية (طبعة القاهرة) ١/٦ ، ٧

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ٨١ ، وقد اجتزأنا بهذا المقدار من الأدلة ، انظر التتمة في المقال المذكور .

(٣) النحو العربي ومنطق أرسطو ٨٤، عن صون المنطق (نشر علي سامي النشار سنة ١٩٤٧م) ١٥

ماسمعت هذه المسائل التي أحدثت في هذا الوقت من أحد منهم قط »[1] . بل إن ابن تيمية نصّ أنه : « لم يكن أحد من نظار المسلمين يلتفتون إلى طريق المنطقيين ، بل الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وسائر الطوائف ، كانوا يعيبونه ويثبتون فساده ، وأول من خلط المنطق بأصول المسلمين أبو حامد الغزالي ... »[2] .

وليس من باب المصادفة البحث أن كان علماء المسلمين أول من تصدى لنقض منطق (أرسطو) ، هذا النقض الذي تكامل لدى ابن تيمية في كتابي (نقض المنطق) و (الرد على المنطقيين) ، واستمر عند تلميذه ابن القيّم .

ومن الأدلة على أن النحويين الأوائل بنوا أصولهم ، ومفاهيمهم على اعتبارات لغوية خالصة ناظرين إلى الغرض من علم النحو ، أنهم لم يكادوا يتطرقون إلى الحدود ، وإنما كان تصنيفهم لأنواع الكلم بالنظر إلى خصائصها اللغوية خاصة . وهذا بين في كتاب سيبويه ، حتى إذا تطرق بعض نحاة الطبقات التالية إلى حد بعض الأشياء ، كان همهم أن يحدوها بالنظر إلى خصائصها اللغوية أيضاً ، غير آبهين إلى طرائق أصحاب المنطق في الحدود . وقد أبان عن هذا المعنى أبو إسحاق الزجاجي ، في غيرما موضع من كتاب (الإيضاح) كقوله في الاسم : « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة . ولا يدخل فيه ماليس باسم . وإنما قلنا في كلام العرب ، لأنا له نقصد ، وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وصحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ؛ لأن غرضهم غير

---

(١) النحو العربي ومنطق أرسطو ٨٤ ، عن صون المنطق ١٣١

(٢) النحو العربي ومنطق أرسطو ٨٤ ، عن صون المنطق ١٣

غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ؛ لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو (إن) و (لكن) وما أشبه ذلك »[1] .

على أنه من المكابرة دفع أن يكون للمنطق تأثير في المناهج النحوية ، ولكن مامبتدأ هذا التأثير ؟ وما مداه ؟ وما حدوده ؟ وهل أفضى بالنحو إلى أن يخرج عن حدود مهمته ؟

إن ماسلف نقله عن الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ هـ وإن دلّ على أن غير قليل من النحويين ظلوا بحكم الممارسة العملية لعلمهم والتنبه إلى غاياته بمعزل عن أوضاع المنطقيين في تفكيرهم النحوي ، يدل من جهة أخرى على أن من هؤلاء من بدأ يتأثر بهم ، وينحو منحاهم ولا سيا في باب الحدود التي هي من الأسس الأولى التي يقوم عليها المنطق . وقد تفطن ابن تيمية إلى هذه الحقيقة ، وعزا إليها ماوقع في كلام هذا الفريق من النحاة من تخليط ، وذلك قوله في صدد بيان أنه مامن حد مستقيم على أصل أصحاب المنطق : « حتى أن النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ، ذكروا للاسم بضعة وعشرين حداً ، وكلها معترض على أصلهم ، بل إنهم ذكروا للاسم سبعين حداً لم يصح منها شيء ، كما ذكر ذلك ابن الأنباري[2] المتأخر »[3] .

ولعل النحوي الكوفي يحيى بن زياد الفراء (توفي سنة ٢٠٦ هـ) الذي وصفه المتقدمون بأنه كان يتفلسف في مصنفاته[4] ، من أوائل من تأثروا بأصحاب المنطق في هذا الباب فإن له كتاباً في (الحدود) ، إلا أنه لاسبيل إلى الجزم

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٤٨
(٢) أي أبو البركات .
(٣) الرد على المنطقيين ٨
(٤) بغية الوعاة ٤١١ ، معجم الأدباء ١١/٢٠

بذلك ؛ لأن الكتاب في عداد مافقد من كتب الفراء ، وقائمة الحدود التي اشتمل عليها لا يستشف منها شيء بين محدد .

وربما كان أبو بكر محمد بن السري بن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ من أوائل من تأثر من البصريين بالمنطق . فقد جاء عنه أنه عزف فترة عن دراسة النحو ، ومال إلى صناعة الموسيقى والمنطق[١] ، وتلقاهما عن الفيلسوف الكبير أبي نصر الفارابي المشهور بالمعلم الثاني ، كما درس الفارابي عليه النحو . وقد ألف ابن السراج فيما ألف كتاباً سماه (أصول النحو) ، وصفه المتقدمون بأنه أحسن مؤلفاته وأكبرها ، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، جمع فيه أصول علم العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب[٢] . وقد وصفه الزبيدي بأنه (غاية في الشرف والفائدة)[٣] .

وقد قال المرزباني في صفة هذا الكتاب : « صنف كتاباً في النحو سماه (الأصول) انتزعه من أبواب (كتاب سيبويه) ، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين ، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون ، وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من (كتاب سيبويه) على ماقسمه ورتبه ، إلا أنه عول فيه على (مسائل الأخفش) ومذاهب الكوفيين ، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة ، لتركه النظر في النحو وإقباله على الموسيقى »[٤] وما قاله المرزباني يفيد أن ابن السراج إنما أفاد من المنطق ، في حدود دون أن يتوغل تأثير المنطق إلى صميم المادة العلمية ، والأحكام النحوية التي صرّح المرزباني بأن ابن السراج إنما انتزعها من كتاب سيبويه . وقد وصلت إلينا من هذا الكتاب نسخة دخلها اضطراب ، فيصعب معها دراسة الكتاب دراسة واعية ، لبيان حقيقة ماأشار إليه المرزباني ، من تأثره في التقاسيم ونظم الأبواب .

---

(١) إنباه الرواة ١٤٨/٣ ، ١٤٩ ، الفهرست ٦٢

(٢) معجم الأدباء ٢٠٠/١٨ ، ونحوه في نزهة الألباء ١٧٠

(٣) طبقات الزبيدي ١٢٢

(٤) إنباه الرواة ١٤٩/٣

ومن بعد ابن السراج الذي تبوأ مع زميله أبي إسحاق الزجاج رئاسة البصريين بعد شيخهما المبرد ، تميز من أصحابه ثلاثة ، لكل منهم منهج خاص تفرد به في حدود المذهب البصري العام وهم : أبو سعيد السيرافي الذي كان - فيما يظهر - يجنح إلى تبسيط النحو بتيسير العبارة عن غوامضه ، حتى لقد روي عن ابنه أنه قال : « وضع أبي النحو على المزابل »[1] .

وأجل أعماله شرحه لكتاب سيبويه ، مع أنه لم يخل من خلاف لسيبويه في بعض المسائل ، فإنه في الجملة كان - فيما يظهر - يذهب مذهب البسط لغوامض الكتاب ، ويفيض في الإبانة عن مذاهبه وعلله .

وثانيهم أبو علي الفارسي الذي تكامل عنده ثم عند صاحبه ابن جني مبدأ التعليل والقياس ، الذي أخذ به الأوائل ولا سيا الخليل وسيبويه ، وأما ثالث الثلاثة وهو علي بن عيسى الرماني وهو الذي يعنينا ههنا أكثر من غيره ، فقد كان - فيما يقول المتقدمون - يمزج النحو بالمنطق ، حتى لقد روي عن أبي علي الفارسي أنه قال : « إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان مانقوله نحن فليس معه منه شيء » . ومهما يكن حظ هذه الكلمة من المبالغة فإنها تومىء إلى حقيقة لا سبيل إلى دفعها ، فإن الرماني كان من المعنيين بعلم الكلام ، كما عني أيضاً بالمنطق . وقد شهد له صاحبه أبو حيان التوحيدي بأنه كان « عالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق » وعقب على ذكر المنطق بأنه كان له فيه منحى خاص ، غير منحى أصحاب هذا العلم المنقطعين له فقال « وعيب به » إلا أنه (كذا ، ولعل الصواب : لأنه) لم يسلك طريق واضع المنطق ، بل أفرد صناعة وأظهر براعة[2] .

ولهذا - فيما يظهر - كان البديهي الشاعر يحط عليه ، ويقول فيما حكاه أبو حيان « راجعت العلماء في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنه في الكلام فننا .

---

(١) معجم الأدباء ١٤٩/٨

(٢) الإمتاع ١٣٣/١

وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا . وقال المنطقيون : ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا »[1] .

وجملة ما يستخلص مما تقدم ، أن الرجل كان له مذاهب خاصة في جملة العلوم التي شارك فيها . وما يعنينا ههنا إنما هو آثار المنطق في منهجه النحوي . ويظهر أن أول ما استهواه من المنطق ، إنما هي فكرة الحدود ، وقد وضع في هذا كتابين : كتاب (الحدود الأكبر) ، وكتاب (الحدود الأصغر)[2] .

ويظهر أن النسخة الخطية التي سلمت حتى زماننا من هذين الكتابين ، إنما هي نسخة من (الحدود الأصغر) . وقد عقد في أوله باباً باسم (باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو) وهذا تعدادها : « القياس ، والبرهان ، والبيان ، والحكم ، والعلة ، والاسم ، والفعل ، والحرف ، والإعراب ، والبناء ، والتغيير ، والتصريف ، والغرض ، والسبب ، والمعرفة ، والنكرة ، والمفرد ، والجملة ، والتثنية ، والجمع ، والمرفوع ، والمنصوب ، والمجرور ، والتوابع ، والصفة ، والبدل ، والنسق ، والحال ، والتمييز ، والإضافة ، والمصدر ، والاشتقاق ، والمظهر ، والمضمر ، والفائدة ، والعامل ، والحذف ، والمذكر ، والمركب ، والمقيد ، والمطلق ، والاستثناء ، والحقيقة ، والمجاز ، والجنس ، والنوع ، والقوة ، والضعف ، والتخفيف ، والترخيم ، والمقصور ، والممدود ، والمذكر ، والمؤنث ، والنظير ، والنقيض ، والتقدير ، والتحقيق ، والأصل ، والفرع ، والمطرد ، والنادر ، والخبر ، والاستفهام ، والجزاء ، والجواب ، والمستقيم ، والمحال ، والعارض ، واللازم ، والضرورة ، والمعنى ، واللفظ ، والكلام ، والداعي ، والصارف ، والاستعارة ، والحقيقة (مكرر) ، والمادة ، والمرتبة ، والمناسبة ، والخاصة ، والغنى ، والمحتاج ، والعظيم ، والحقير ، والحادث ، وثم حدود باب الموصولات »[3] .

---

(١) البصائر والذخائر ١٧٠/١ (طبعة دمشق) .
(٢) معجم الأدباء ٧٥/١٤
(٣) الرماني النحوي ٢٣٤ ، ٢٣٥

والنظرة السريعة إلى هذه القائمة من الأسماء كافية لبيان مظهر من مظاهر تأثره بالمنطق ، فإن الرجل لم يكتف بأن يأخذ فكرة الحد عند المنطقيين ، وإنما تجاوزها إلى أن أقحم في المفاهيم التي تستدعيها طبيعة النحو مفاهيم أخرى من مفاهيم أصحاب المنطق والفلسفة . وإذا ماتجاوزنا تعداد هذه الحدود إلى تعاريفه لها ، ظهرت لنا ظلال من التفكير الفلسفي في تعريفها ، وذاك بيّن في تعريفه للعلة بقوله : « هي التي تغير المعلول عما كان عليه »[1] . ثم تقسيمها إلى أنواع بسطها بقوله : « العلة القياسية : التي يضطرب الحكم بها في النظائر ، نحو علة الرفع في الاسم و (علة الرفع) في الاسم ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام ، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام ، وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة .

والعلة الحكمية هي التي تدعو إليها الحكمة ، نحو : جعل الرفع للفاعل ، لأنه أول لأول ، وذلك تشاكل حسن ، ولأنه أحق بالحركة القوية ؛ لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ، ويمكن أن يعتمد بها فتسمع . (ونحو جعل النصب للمفعول ، والجر للمضاف) فالمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول ، لأنه واحد ، والمفعولات كثيرة .

والعلة الضرورية هي التي يجب بها الحكم بتحرك (كذا) من غير جعل جاعل . والعلة الوضعية يجب لها الحكم بجعل جاعل نحو : وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكناً .

العلة الصحيحة هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة ، العلة الفاسدة : هي التي بخلاف هذه الصفة »[2] .

وكل هذه الحدود التي ذكرها في كتابه هذا مما استعمله في تحقيقه الأحكام النحوية ، فأضفى ذلك على مذهبه مسحة من المنطق ، ويظهر هذا في طريقة

(١) الرماني النحوي ٢٦٨

(٢) الرماني النحوي ٢٦٩

عرضه لأبواب النحو ، فإنه يقدم غالباً لكل بحث في شرحه لكتاب سيبويه ببيان الغرض الذي يرمي إليه ذلك الباب ، ويعقب عليه بذكر المسائل التي سيتناولها ، ثم يقرر أجوبة تلك المسائل واحدة تلو الأخرى .

وأما مظاهر التأثر بالمنطق في تحريره الأحكام ، فأظهر ما تجلت في التعليل والقياس . وهو ـ كما ظهر لي مما وقفت عليه من كلامه ـ قلما خرج عن أصول الأوائل ومذاهبهم في هذا الباب إلا في إقحامه في التعبير عن أغراضه بعض الألفاظ التي سبق الإلماع إليها في ذكر ما عدّه من الحدود وأشباه لها مما لم تجر عادة النحويين باستعماله ، وهذه نماذج من تعليلاته وأقيسته . يقول في باب المكان المختص الجاري مجرى المبهم : الذي يجوز في المكان المختص الجاري مجرى المبهم أن يعرب بالإعراب الذي يكون للمبهم ، لأنه لما حصل فيه شبه المبهم الذي يقتضي أن يعامل معاملته حصل له الحكم بحق الشبه ولم يكن له بحق الأصل . فأصل الإعراب بالنصب للظرف من المكان المبهم ، فأما هذا المختص فليس الإعراب له بحق الأصل ، ولكن بحق شبه المبهم . وهذه العلل متى لم تنزل هذا التنزيل بتوفية كل شيء حقه ، اضطرب الباب ولم يصح أن ينعقد بما يجري على اطراد . وتوجبه أيضاً بحق الشبه الذي يقضي على الصحة ، ولا نخلط هذا الباب بالباب الأول في العلة ، وإن انعقد في موجب العلة ، ولا يجوز أن يقوى هذا المختص الجاري مجرى المبهم قوة المبهم لأنه محمول عليه بالشبه ، وكل محمول على غيره بالشبه فهو أضعف منه في موجب ذلك الشبه . والمبهم من المكان هو الذي ليست له حدود تحصره كحد الدراية . (كذا ، ولعلها الدار) . والمختص من المكان على الإطلاق هو الذي له حدود تحصره كحد (الدار) ، وأما المختص الجاري مجرى المبهم فهو الذي له حدود في نفسه يتعذر على العباد حصره بها كقولك (هو مني منزلة الشغاف) فـ (منزلة الشغاف) من القلب له حدّ يحصره ، إلا أنه يخفى ويتعذر ـ للطفه وخفاء حاله ـ حد العباد له ، فيجرى من أجل هذا مجرى المبهم . وليس كذلك (خلفك) الذي يستحيل أن يحيط به شيء ، كالإحاطة بـ (الدار) إذ كان لو بعد الشخص كل البعد في جهة الخلف لم ينته إلى حد لو تجاوزه لم يكن خلفك .

وفي هـذا دليـل واضـح على أنـه ليست لـه حـدود تحصره وليس كـذلـك (منزلـة الشغاف) من القلب وإن تعـذّر علينـا حصره بمحيـط عليـه يمنع أن يـدخل فيـه ماليس منه أو يخرج عنه ما هو منـه . فهـذا ممكن في نفسـه غير ممتنع وإن لم يمكن العباد . فتدبر هذا لتعرف المختص من المكان الجاري مجرى المبهم وتعلم مـا يجب لـه من الإعراب بهذا الوجه الصحيح[1] .

ويقول في الباب نفسه : « والظروف على ثلاثـة أوجـه : ظرف هو أمكن في جهـة الاسم ، وظرف هو أمكن في جهـة الظرف ، وظرف لا يتمكن في جهـة الاسم ولا الظرف . فالـذي هو أمكن في الاسم هو المنقول إلى الظرف ، كقولـك (زيـد قصـدك) نقل إلى معنى (أمـامـك) . والـذي هـو أمكن في الظرف هـو المكان أو الزمان الذي لم يخرج عن أصله إلى خلافه ، فيتمكن لهذه الجهة في الظرف . والذي ليس بمتمكن في الظرف ولا الاسم هو المكان أو الزمان الـذي قـد تضمن مـاليس في أصلـه نحو (سحر) في ظروف المكان (يعني أن سحر متضمن معنى الألف واللام ، وإن لم يوجد فيها لفظه ، وذلك إذا قصد به سحر اليوم الـذي فيـه المتكلم) فيبنى لهذه العلة . وكـذلـك (صبـاح مسـاء) بمعنى صبـاح يومـك ومسـاء ليلتـك ونحو (عندك) و (دونك) في ظروف المكان ، فينبغي أن تحصل هذه الأصول ليعمل عليها بعد تمكنها في النفس »[2] .

ومما يجري هذا المجرى قوله في باب الاستثنـاء : الـذي يجوز في الاستثنـاء من مـوجب النصب ، لأنـه مفعـول على معنى المستثنى ، إلا أن الفعـل لا يـدل على مستثنى إلا بوسيطة (إلا) ، ولو دل بحقيقة معناه لعمل فيـه كما يعمل (استثنيت زيـداً) و (استثنى زيـداً) فلا يجوز الاستثنـاء من مـوجب إلا بـالنصب ، لأنـه لا يصلح فيه تفريغ العامل لما بعد (إلا) ولا تكون (إلا) فيه إلا سلطة للعـامل بعـد تمـام الكـلام في التقـديـر . والفرق بينـه وبين حروف الجر وإن اجتمعـا في التسليط أن حروف الجر عاملـة لأنهـا على معنى الإضـافـة ، والجر في أصل قسمتـه

(١) الرماني النحوي ٣٥١ ـ ٣٥٢

(٢) الرماني النحوي ٣٥٦ ـ ٣٥٧

موضوع للإضافة ، كما أن الرفع للفاعل وما أشبه الفاعل . والنصب للمفعول وما أشبه المفعول فكذلك الجر للمضاف إليه وما أشبهه . ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل ، لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد (إلا) وليس يجوز ذلك في الإيجاب ، لأنه يضمن الكلام بدلول لا يدل عليه ، وليس كذلك النفي لأنه يدل إذا أطلق على أعم العام ، وليس يعارض هذا أن الإيجاب إذا أطلق يدل على أخص الخاص ، لأن أخص الخاص لا يستثنى منه شيء نحو (زيد) و (عمرو) ، مع أن أخص الخاص ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتى يكون مستغنى عنه، وليس كذلك (أحد) لأن الفعل المنفي إذا أطلق في الاستثناء دل عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن ذكره ، وليس في الإيجاب مثل هذا . وتقول : (أتاني القوم إلا أباك) ، و (مررت بالقوم إلا أباك) و (القوم فيها إلا أباك) فالعامل فيه معنى الاستقراء الذي الظرف خلف منه ، وقد عمل الاستقراء في المعرفة ههنا وتقول : (ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً) فهذا استثناء من موجب إذ المعنى : (قد قالوا ذا إلا زيداً)[1] .

وهذا النص جارٍ مجرى أكثر ما وقفنا عليه من كلام الرماني ، يدل على طول اشتغاله بصناعة المنطق ، وفن الجدل والمناظرة على قاعدة المتكلمين ، بحيث أكثر في الإبانة عن معانيه بألفاظ قريبة من ألفاظ أصحاب المنطق وعلم الكلام ، فبدت على كلامه هذه المسحة المنطقية .

وثمة مظهر آخر من مظاهر تأثر الرماني بصناعة المنطق ، يمثلها النص التالي :

« إنما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة في الأصوات المبنية لغلبته على النكرات في أكثر الأسماء ، فأكثر ما لا ينصرف في المعرفة ينون في النكرة ، والأجناس تنون في النكرة وتمتنع بالألف واللام في المعرفة .

---

(١) الرماني النحوي ٤٠٠ ـ ٤٠١

وجه آخر وهو أن التنوين لما عاقب الألف واللام معاقبة النقيضين ، دل على خلاف ماتدل عليه الألف واللام ، كما أن كل نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه . فلما دل الألف واللام على المعرفة دل نقيضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الأصوات المبنية »[1] .

وأكثر وجوه التعليل التي يأخذ بها الرماني جارية مجرى ماتقدم ، بل إن نزعته الكلامية قد تفضي به إلى ضروب من التعليل العقلي لامساغ لها في اللغة من نحو قوله في عدم جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام : « لا يجوز تقديم الاستثناء في أول الكلام ، لأنه تقييد لما قبله ، ولا يصح التقييد لما لم يوجد ، ولا يعارض هذا تقديمه على المستثنى منه ، لأن المستثنى منه إذا كان يجوز تركه لدلالة الكلام عليه ، فتأخيره أجوز ، وقد صار الكلام الذي يدل على المستثنى منه بمنزلة ذكره في التقديم »[2] .

فإن هذه العلة التي اعتل بها لعدم جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام لاتثبت على النظر بقياس اللغة ومنطقها الخاص ؛ لأن هذا يتعلق بنظم العبارة . ولو كانت العلة التي يعتل بها علة قائمة لوجب أن تكون عامة في جميع اللغات . وشبيه بهذا التركيب الإضافي ، فإنه لامراء أن المضاف إليه من تمام المضاف ، وهما بمنزلة اللفظ المفرد ، ولكن كون المضاف إليه من تمام المضاف ، لا يصح أن يعلل به تأخره في العربية عن المضاف ، ولو كانت هذه العلة العقلية هي الموجبة لذلك لوجب أن يكون كذلك في كل اللغات ، على حين أن من اللغات ما يكون التركيب الإضافي فيها بتقديم المضاف إليه على المضاف كاللغة التركية .

فنظم عناصر العبارة إنما هو عادات لسانية بحت تختلف فيها اللغات وليست مبنية على اعتبارات عقلية توجبها . والمهم في علم اللغة إنما هو استخلاص هذه النظم ، وإذا تجاوزناها إلى التعليل فينبغي ألا يتجاوز ذلك التعليل اللغوي

---

(١) الرماني النحوي ٢٢٠

(٢) الرماني النحوي ٤١٢

البحث ، والذي تجري فيه العلل مجرى القوانين اللغوية المستمرة من مثل ماسبقت الإشارة إليه ، من أنه لا يتقدم في العربية معمول الأفعال الجامدة عليها لأنها أدنى مرتبة في باب العمل من الأفعال المتصرفة ، لأن تلك أشد تمكناً في النفس ، وهذا حكم ليس من باب التحكم العقلي المحض ، وإنما هو القانون الذي يهدي إليه الاستقراء ، وتصدقه حقائق النفس .

وفي هذه الحدود من التأثر بالمنطق لدى الرماني ، نرى امتداداً لهذه الآثار لدى أبي البركات بن الأنباري ولا سيا في كتابه (الإنصاف) . وابن الأنباري بتنوع العلوم التي شارك فيها شبيه على نحو مابالرماني ، على اختلافهما في المذهب الكلامي ، إذ كان الرماني معتزلياً والآخر أشعرياً . وقد تجلى تأثر ابن الأنباري بالمنطق وعلم الكلام في صياغته في كثير من الأحيان المسائل والأحكام النحوية كما تصاغ القضايا والنتائج المبنية عليها في صناعة المنطق ، من نحو قوله « يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، لأن الحال تشبه بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل ، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه . والقياس يستدعي ذلك لأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عمله متصرفاً . وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه »[1] .

ويكاد يكون هذا الطابع نفسه ، هو الذي يسم عمل ابن يعيش في شرحه للمفصل وعنايته بالتعليل ، التي أهابت بالدكتور عبد الرحمن بدوي أن يصف نحوه بالنحو الفلسفي . ومذهب ابن يعيش لم يكن في حقيقة الأمر إلا امتداداً لمذاهب أبي علي الفارسي ، وابن جني ومدرستهما في هذا الباب ، حتى أن جانباً كبيراً منه مسلوخ من كلاميهما ، إلا أنه أضفى على بحوثه مسحة فلسفية ، بإكثاره من استعمال بعض مصطلحات أصحاب المنطق والفلسفة وعلم الكلام ، مما لم يؤلف في عبارات المتقدمين ، على نحو ما رأينا لدى الرماني ، وإن كانت هذه المسحة في كلام الرماني في الجملة أظهر وأبين .

---

(١) الإنصاف ١/٢٥١

وقد كان لهذه المذاهب جميعاً ، أثر لدى متأخري النحاة ، ولا سيما في حدودهم ، وتعريفهم لأنواع الكلم ومختلف المواقع الإعرابية ، وما يبنى على ذلك من شروط وأحكام ، وهم يجنحون إلى التعريف على هدي الكليات الخمس (الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض) .

فمن أمثلة الحدود قول ابن مالك في شرح قوله في (الكافية الشافية) في هذا الكلام :

قول مفيد طلباً أو خبراً ‏ ‏ ‏ ‏ هو الكلام كـ (استمع) و (سترى)

قال في شرحه : « الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مفيد ، والمراد بالمفيد ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه . والقول يطلق على الكلمة المفردة ، وعلى المركب بلا فائدة ، وعلى المركب المفيد . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاماً . فلذلك لم نكتف في حد الكلام بالقول ، بل قيدناه بمفيد ، ليخرج بذلك الكلمة المفردة ، نحو (زيد) ، فإن الاقتصار عليها لا يفيد ، ويخرج بذلك أيضاً الكلمة المضافة ، نحو (غلامك) فإن الاقتصار عليها لا يفيد أيضاً ، ويخرج بذلك أيضاً الموصول بصلته ، نحو (الذي ضربته) ، فإن الاقتصار عليه لا يفيد ، ويخرج أيضاً المركب الذي لا يجهل أحد معناه ، نحو (السماء فوق الأرض) ، فإنه لا يفيد فلا يعده النحويون كلاماً . وكان في الاقتصار على (مفيد) كفاية ، لكن ذكر الطلب والخبر ليعلم أن المستفاد منه على ضربين : أحدهما طلب ، كالمستفاد من قولنا (استمع) ، والثاني خبر ، كالمستفاد من قولنا (سترى) .... »[1] .

مثال آخر في كلام ابن مالك في الألفية عن حد الحال :

الحال وصف ، فضلة ، منتصب ‏ ‏ ‏ ‏ مفهمٌ في حالِ كفرداً أذهب

(١) شرح الكافية ، لوح ٢/٢ (مصورة عن مخطوطة الظاهرية) .

قال ابن هشام في شرحه : فـ (الوصف) جنس يشمل الخبر والنعت والحال . و (فضلة) مخرج للخبر . و (منتصب) مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض ، كـ (جاءني رجل راكب) و (مررت برجل راكب) . و (مفهم في حال كذا) مخرج لنعت المنصوب ، كـ (رأيت رجلاً راكباً) ، فإنه إنما سبق لتقييد المنعوت ، فهو لا يفهم (في حال كذا) بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم ، وقد عقب ابن هشام على ذلك بقوله : « وفي هذا الحد نظر ، لأن (النصب) حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقف على الحد ، فجاء الدور .... »[1] .

مثال آخر في حد التمييز : التمييز اسم نكرة ، بمعنى (من) ، مبين لإبهام اسم أو نسبة . فخرج بالفصل الأول (وهو نكرة) نحو (زيد حسن وجهه) وقد مضى أن قوله :

صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

محمول على زيادة (أل) ، وبالثاني (يعني بمعنى : من) الحال ، فإنه بمعنى (في حال كذا) ، لا بمعنى (من) ، وبالثالث (يعني : مبين لإبهام اسم أو نسبة) نحو (لا رجل) ونحو :

أستغفر الله ذنباً لست محصيه   رب العباد إليه الوجه والعمل

فإنه وإن كان على معنى (من) ، لكنها ليست للبيان ، بل هي في الأول للاستغراق ، وفي الثاني للابتداء[2] .

وقد كان من شأن هذه الآثار التي خلفها اتصال المنطق بالنحو ، الخروج عما تقتضيه طبيعة الظاهرة اللغوية من استقلال .

---

(١) أوضح المسالك ٢/٧٨ ـ ٧٩

(٢) أوضح المسالك ٢/١٠٨ ـ ١٠٩

الفصل السابع

الثورة على مبدأ التعليل والقياس

استمر جمهور النحاة في أعمالهم النحوية على الأصول التي سلف الإلمام ببعض معالمها ، على تفاوت بينهم في الاتساع في التعليل والقياس ، مما أفضى إلى أن أقحمت في النحو أشياء هو في غنى عنها ، ومن أجل ذلك انبعث صوت ابن مضاء القرطبي لتحرير النحو مما علق به .

وقد كان الأندلسيون منذ أن أخذ محمد بن موسى بن هاشم المعروف بالأقشتين[1] كتاب سيبويه عن أبي جعفر الدينوري بمصر ـ وذلك في أواخر المئة الثالثة ـ عولوا على نحو البصريين ، وعزفوا عن نحو الكوفيين ، الذي كان أوائلهم عليه من أيام جودي بن عثمان المروري الذي رحل للمشرق ، وأخذ عن الكسائي والفراء ، وكان أول من أدخل الأندلس كتب الكوفيين[2] . ولم يعنَ الأندلسيون في هذا الطور الثاني بكتاب من كتب النحو ماعنوا بكتاب سيبويه ، وقد استمرت عنايتهم به حتى أواخر أيام العرب بالأندلس ، حتى أن أبا حيان (توفي سنة ٧٤٥ هـ) ليباهي بأن أهل قطره انفردوا منذ أعصار بإقرائه وإثارة كنوزه[3] ، كما يعتز بأنه لا يعرف في المشرق من يرويه بالإسناد المتصل غيره[4] . وقد كان أكثرهم ذاهبين مذهب نظرائهم من المشارقة في تلمس وجوه العلل ، والبحث عن خوافي الأحكام ، وربما كان السهيلي أوغلهم في هذا الباب ، حتى كان ابن مضاء

---

(١) طبقات الزبيدي ٢٥٠
(٢) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٨٨ ، ٢٨٩
(٣) البحر المحيط ٣/١
(٤) نفح الطيب (طبعة محي الدين عبد الحميد) ٢١٧/٢ ـ ٢١٨

فثار على هذا المنهج ، وسنحاول فيا يلي بيان معالم هذه الثورة وأصولها الكبرى ، لننتهي إلى الإلمام بما كان لها من صدى وأثر عند متأخري النحويين .

☆ ☆ ☆

نشأ أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي في بيت حسب وشرف ، هيأ له أسباب الانقطاع إلى طلب العلم ، ولقاء العلماء ، ولم يكن النحو العلم الوحيد الذي انصرف إليه ، بل كان إلى ذلك فقهياً محدثاً ، وكان أيضاً عارفاً بالطب والحساب والهندسة ، كما كان شاعراً بارعاً كاتباً[1] وقد درس كتاب سيبويه على ابن الرماك في إشبيلية ، وعد صاحب الديباج المذهب من شيوخه في العربية ابن بشكوال وابن سحنون . وقد ألف في العربية كتاب (المشرق في النحو) كما ألف كتاباً باسم (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) ، يظهر أنه نال فيه من النحويين المتقدمين ، ومن ثم نقضه عليه ابن خروف النحوي بكتاب (تنزيه أئمة النحو مما نسب إليهم من الخطأ والسهو) . وكلا الكتابين لم يصل إلينا ، وأما الكتاب الذي وصل إلينا ، والذي ضمنه ثورته على النحو والنحاة ومناهجهم فهو كتاب (الرد على النحاة) ، وعليه سيكون المعول في دراسة مذهبه وآرائه .

ولي ابن مضاء للموحدين قضاء فاس وغيرها[2] ، ثم جعله يوسف بن عبد المؤمن قاضي الجماعة في الدولة كلها[3] ، وسلك في النحو مسلك الظاهرية في الفقه والأصول ، وهم ينكرون القياس ، ومع أن هذا المذهب نشأ أول ما نشأ في المشرق على يدي داود الظاهري ، فإن أكبر ممثليه وإمامه الذي لا يكاد يذكر مذهب الظاهر إلا مقترناً باسمه هو ابن حزم الأندلسي ، وعلى نهجه كان ابن مضاء ، وكان ابن حزم ، يذهب إلى أنه وإن كان لابد لطالب الحقائق من

---

(١) انظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ، والديباج المذهب .

(٢) البغية ١٣٩

(٣) المعجب ١٧٨

مطالعة النّحو ، فإنه « يكفيه منه ما يصل به إلى اختلاف المعاني ، بما يقف عليه من اختلاف الحركات في الألفاظ ومواضع الإعراب منها ، وهذا مجموع في كتاب الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي الدمشقي »[1] .

وكان ينعى على النحويين مذاهبهم في التأويل والتعليل ، والتقدير وما إلى ذلك ، ويرى أنه في هذا يصرفون الكلام ـ ولا سيما القرآن ـ عن وجهه ، عندما لا يأخذون بظاهره ، وفي ذلك يقول : « ولا عجب أعجب ممن إذا وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر ، جعله حجة في اللغة وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله تعالى كلاماً خالف اللغات وأهلها لم يلتفت إليه ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه »[2] .

ويظهر أن هذه التوجيهات وما قد يكون مثلها من كلام ابن حزم ، كانت العامل الأول في تنبيه ابن مضاء ، إلى المذهب الذي ارتضاه ، والذي أخذ شكل ثورة على مناهج النحويين ، فإنه يلح في نقده للنحويين إلحاحاً شديداً على ما تؤدي إليه مذاهبه ـ فيما يقول ـ من فساد في تفسير القرآن وتأويله ؛ لأنها تجر ـ كما يقول ـ إلى ادعاء زيادة معانٍ فيه[3] . وهو في ذلك كله ، إنما يصدر عن النزعة الظاهرية التي تجاوز فيها الفقه إلى النحو ، وأما معالم هذه الثورة فنوجزها فيما يلي :

لم ينكر ابن مضاء أن النحويين قد بلغوا بصناعتهم الغاية التي أتوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوه ، وهو حفظ كلام العرب من اللحن وصيانته من التغيير ، إلا أنهم ـ كما يقول ـ « تجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ،

---

(1) التقريب لحد المنطق ١٩٨ ، ١٩٩ .
(2) الفصل لابن حزم .
(3) كتاب الرد على النحاة لابن مضاء ٩٢

فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها ، حتى قال شاعر فيها :

ترنو بطرف ساحر فاتن   أضعف من حجة نحوي »

ويصل ذلك بقوله « على أنها إذا أخذت المآخذ المبدأ من الفضول المجرد عن المحاكاة والتخييل كانت من أوضح العلوم برهاناً وأرجح المعارف عند الامتحان ميزاناً ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ماقاربه من الظنون »[1] .

وهو إذ يقرر هذا ، يقرر أيضاً أنه إنما أراد أن يخلص الصحيح من أقوالهم الذي أصابوا به الغاية ، ونفي عنه ما شابَهُ من الزيف وما لا يلزم ، مما وعر مسالك هذه الصناعة ، وذلك بنفي ما لا لزوم له ، ولا يؤدي إلا لهدم مباني هذه الصناعة - كما يقول - وتنحط حججه عن رتبة الإقناع . وقد أبان عن ذلك بقوله « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »[2] .

وأول ما دعا إلى اطراحه فكرة العامل ، تلك الفكرة التي أراد هدمها وإلغاءها لفسادها يقول : « ... فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضَرَبَ) ، ألا ترى أن سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه وإنما ذكرت ثمانية مجار ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ؟. فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بَيِّنُ الفساد »[3] .

---

(١) كتاب الرد على النحاة ٨٠ ، ٨١

(٢) كتاب الرد على النحاة ٨٠ - ٨١

(٣) كتاب الرد على النحاة ٨٥ - ٨٦

وهو يحمل على النحاة تصورهم الواهم ، إذ يجعلون العوامل اللفظية والمعنوية هي التي تعمل الرفع والنصب والجزم فيقول : « أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً ، فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه »[1] . وهو في كل ذلك ، إنما يتكئ على ماأورد ابن جني في خصائصه ، ومفاده : أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره[2] .

يقول ابن مضاء في ذلك : « وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيرهم ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره . فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشيء غيره . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق ، فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »[3] .

ولا يكتفي ابن مضاء بالإشارة العابرة واطراح الأقوال دون دليل يبرهن فيه على صحة ماذهب إليه ، ومن هذه الأدلة : « إن شرط الفاعل أن يكون موجوداً ، حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم (إن) فإن قيل : بما يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ، قيل : الفاعل عند القائلين به ، إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ، وقد تبين هذا في موضعه . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا

---

(١) كتاب الرد على النحاة ٨٧

(٢) الخصائص لابن جني ١/١١٠

(٣) الرد على النحاة ٨٦ ـ ٨٧

معانيها كأنها لاتفعل بإرادة ولا بطبع »[1] .

وهو ينكر أن تكون فكرة العامل جاءت لتسهيل النحو وتيسيره ـ كما يزعمون ـ فهي لم تفعل شيئاً برأيه سوى « حط كلام العرب عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل »[2] . ولم تؤد إلا إلى التفكير بالمحذوفات والمضمرات التي لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزاً .

وينتقل ابن مضاء من ذلك ـ كما جاء في مقدمة الكتاب للدكتور شوقي ضيف ـ إلى بحث العوامل المحذوفة ، ليدل على مدى فساد نظرية العامل . وقد قسم العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام ثلاثة أقسام : « محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حذف لعلم المخاطب به ، كقولك لمن رأيته يعطي الناس : (زيداً) أي (أعط زيداً) فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر تم الكلام به ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ﴾ على قراءة من نصب ، وكذلك من رفع ... والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً . وهي إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ .

والثاني : محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه ، وإن ظهر كان عيباً كقولك : (أزيداً ضربته) قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره (أضربت زيداً) ؟[3] .

ويحمل ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه ويقول : « والقول تام مفهوم ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع كل منصوب ، فلا بد له من ناصب »[4] .

أما القسم الثالث : « فهو مضمر ، إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل

---

(١) الرد على النحاة ٨٧ ـ ٨٨
(٢) الرد على النحاة ٨٨
(٣) الرد على النحاة ٨٩
(٤) الرد على النحاة ٨٩

إظهاره كقولنا (يا عبد الله) ، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله ، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره (أدعو) أو (أنادي) وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً . وكذلك النصب بالفاء والواو : ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بـ (أن) ويقدرون (أن) مع الفعل بالمصدر ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف ، وإذا فعلوا ذلك كله لم يرد معنى اللفظ الأول »[1] .

ويقف ابن مضاء فيبين فساد مثل هذه التقديرات والتأويلات بقوله : « وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها ، لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ ، موجودة معانيها في نفس القائل ، أو تكون معلومة في النفس ، كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ ، فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول ، فما الذي ينصب إذن ؟ وما الذي يضمر ؟ . ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال . فإن قيل إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل ، وإن الكلام بها يتم ، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس ، المدلول عليه بالألفاظ ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً ، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازاً ، لزم أن يكون الكلام ناقصاً ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين مالم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي . وقد فرغ من إبطال هذا الظن بيقين ، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بين ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب ، وأما طرد ذلك في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل ؛ إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب ، والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى ، إما منطوقاً به ، وإما محذوفاً مراداً ، ومعناه قائم بالنفس فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ

---

(١) الرد على النحاة ٩٠

من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ، ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نهي عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل . والرأي مالم يستند إلى دليل (حرام) . وقال ﷺ : « من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار »وهذا وعيد شديد ، وما توعد رسول الله على فعله فهو حرام . ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل ، قد تبين بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه . ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته ، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أحرى ، لأن المعاني هي المقصودة ، والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها »[1] .

ويتنبه ابن مضاء إلى أنه ربما قال قائل : كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة فيقول : « إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ، ومقدم في الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه : « اعلم أن إجماع أهل البلدين (يعني البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك .. خصمك يده أن لا تخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك ، فلا يكون إجماعهم حجة عليه »[2] .

ويحاول ابن مضاء أن يدل على فساد نظرية العامل بصور أخرى من العوامل المحذوفة ، فنراه يعرض لما يزعمه النحاة في المجرورات التي تقع أخباراً أو صلات أو صفات أو أحوالاً ، وبعد بسطه لذلك ينتقل إلى الكلام عن الضمائر المستترة ، فيبدأ بصيغة اسم الفاعل ، وما يقدره النحاة في مثل (زيد ضارب عمراً) ، فإنهم يقدرون في (ضارب) ضميراً مستتراً يعربونه فاعلاً له ، وتقديره (هو) ، ويعجب ابن مضاء من هذا التقدير ، لأن ضارب تدل عند النحاة على الصفة وصاحبها ، وإذن فلا داعي لأن نبحث عن صاحبها في داخلها ، مادامت تدل عليها بمادتها وفي ظاهرها[3] .

---

(١) الرد على النحاة ٩١ ـ ٩٣

(٢) الرد على النحاة ٩٣

(٣) الرد على النحاة ٢٥

« ويخرج ابن مضاء من هذا الفصل الأول إلى فصل ثان يدرس فيه باب التنازع في النحو درساً مفصلاً ، وهو درس أراد به أن يصور ما تجره نظرية العامل من رفض بعض أساليب العرب ، وأن يضع النحاة مكانها أساليب لا تعرفها العربية ، فإنهم يرفضون في باب التنازع صورة من التعبير دارت على ألسنة العرب ، وذلك أنهم قد يعبرون بعاملين ، ثم يأتون بعدهما بمعمول واحد على نحو ما نرى في مثل (قام وقعد أخوتك) »[1] .

« ويترك ابن مضاء فصل التنازع إلى فصل آخر يعقده لباب الاشتغال ، وهو باب اضطرب النحاة في صور تعبيره اضطراباً شديداً ».وقد عرض طرفاً من هذه الصور واضطراباتهم فيها من مثل (أزيداً لم يضربه إلا هو ، وأخواك ظناهما منطلقين ، وأأنت عبد الله ضربته) . وأنه ليحمل على هذه الصور وأمثالها التي لم تأت في العربية ، ولكن جاءت في كتب النحو .. كما يحمل على دراسة النحاة للباب ، وتقسيمهم لصوره بين ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يترجح فيه الرفع أو النصب ، وما يجوز فيه الأمران ، مقدرين في أكثر الصور عوامل محذوفة ، لا دليل عليها في قول المتكلم ، وإنما هي أقيسة النحو التي تقدرها وتلزمنا إياها . وكل ذلك يرفضه ابن مضاء ، لأنه لا يفيدنا إلا صعوبة وعنتاً في فهم الأمثلة الأصيلة التي جاءت عن العرب في الباب ، وأنه ليضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال كلها ، ومتى تنصب ومتى ترفع ، وهي : أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب ، لأنه في مكان نصب ، وإلا رفع لأنه في مكان رفع »[2] .

ومما دعا إلى اطراحه أيضاً العلل ، ولكنه لا يعمد إلى إلغاء العلل جملة ، بل يقتصر على إلغاء العلل الثواني والثوالث ، كما ألغى من قبل نظرية العامل ، وأسمعه يقول في ذلك : « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال :

---

(١) مقدمة الرد على النحاة ٣٧

(٢) نفس المصدر ٢٩ ـ ٣٠

لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت بـه العرب . ثبت ذلـك بـالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علـة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلـك غير واجب على الفقيه . ولو أجبت السـائل عن سؤاله بـأن تقول لـه : للفرق بين الفـاعل والمفعول فلم يقنعه ، وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنـا لـه : لأن الفـاعل قليل ؛ لأنـه لا يكون للفعل إلا فـاعل واحـد ، والمفعـولات كثيرة ، فأعطي الأثقل ـ الـذي هو الرفع ـ للفـاعل وأعطي الأخف ـ الـذي هو النصب ـ للمفعول ، لأن الفاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون ، فلا يزيدنا ذلك علماً بـأن الفـاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ، إذ قد صح عندنـا رفع الفـاعل الـذي هو مطلوبنـا ، باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم »[1] .

ولاتقتصر ثـورة ابن مضـاء على إلغـاء فكرة العـامـل ، والعلـل الثـواني والثوالث ؛ بل يتعدى ذلك إلى إبطال القياس أيضاً ، الذي وقف على أمثلته عنـد النحاة ، مدللاً على فساده . يقول في ذلك :

« والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلـة حكم الأصل غير موجودة في الفرع . وإذا فعل واحـد من النحـويين ذلـك جهـل ، ولم يقبل قـولـه ، فلم ينسبـون إلى العرب مـا يجهـل بـه بعضهم بعضـاً . وذلـك : أنهم لا يقيسون الشيء ، ويحكمون عليه بحكمـه ، إلا إذا كانت علـة حكم الأصل موجودة في الفرع .. وكـذلـك فعلـوا في تشبيـه الاسم بـالفعـل في العلـل ، وتشبيههم (إن وأخواتها) بالأفعال المتعدية في العمل . وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بـالأفعـال فأشبه قليلاً ، وذلك أنهم يقولون : إن الأسماء غير المنصرفـة تشبـه الأفعـال في أنهـا فروع ـ كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء .. ـ فإذا كان في الاسم علتان ، أو واحدة

(١) الرد على النحاة ١٥١ ـ ١٥٢

تقوم مقام علتين ، فإن كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً ، منع ما منع الفعل ، وهو الخفض والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب المزجي ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث . وذلك : أن التعريف ثان للتنكير ، والأعجمي من الأسماء فرع في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التذكير ، والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين يشبه بها الاسم المذكر المؤنث . وأما وزن الفعل المختص به فبين . والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خف ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالاً منها ، فثقلت ، فمنعت ما منع الفعل من التنوين وصار الجر تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل ، التي تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل . هذا لو كان بيناً ، فكيف به وهو ما هو في الضعف ، لأنه ادعاء أن العرب أرادته ولا دليل على ذلك ، إلا سقوط التنوين ، وعدم الخفض . وهذان إنما هما للأفعال فلولا شبه الأفعال ، لما سقط منها ما يسقط من الأفعال .. قيل : نجد في الأسماء ما هو أشد شبهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف ، وهي منصرفة نحو (أقام إقامةً) وما أشبهه ، (فإقامة) مؤنث ، والفعل مشتق منه ، ودال على ما يدل عليه من الحدث ، وعامل ـ على مذهبهم ـ كالفعل ، وهو مؤكّد له ، والمؤكّد تابع للمؤكّد ، كما أن الصفة بعد الموصوف ، ففيه التأنيث ، والتأكيد والعمل ، ودلالة الاشتقاق ، وإن لم تكن فيه التاء نحو قيام ، ففيه أنه لا يثنى ، ولا يجمع ، كما أن الفعل كذلك »[1] .

وقد كانت نزعة ابن مضاء الظاهرية التي تنفي العلل وما تستتبعه بالتالي من قياس هي التي أملت عليه موقفه هذا من النحو والنحاة . ومن الأمور التي مجرى البداهة أنه بعد أن ألغى العوامل والتعليل والقياس ، مدعياً أنه فعل ذلك

---

(١) الرد على النحاة ١٥٦ ـ ١٥٩

لتلخيص النحو من كل ما علق به ، مما يعوق مسيره وانطلاقه ، لا بد أن يلغى من النحو كل المسائل التي لا تفسر صيغاً نطق العرب بها ، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية .

هذه هي أهم الأفكار الأساسية التي اشتملت عليها ثورة ابن مضاء .

وربما كان ابن مضاء محقاً فيا ذهب إليه في قضية العلل . فإن في بعض ما اعتل به بعض النحويين ـ كما كنا أسلفنا ـ ما لا تحتمله طبيعة اللغة ، إلا أن ذلك إنما تجلى لدى فريق مخصوص منهم ، وإنما ظهرت هذه العلل في الجو الذي استعر فيه الجدل ، والجدل الحاد مزلقة ، لا يأمن معها الإنسان أن يشتط ويخرج بشططه عن دائرة الحق ليقع في الباطل ، وما يكاد يلحق بالمحال . وابن مضاء نفسه قد اعترف بأن ما سماه العلل الثواني على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده[1] . ومع ذلك فإنه يقول بأن هذه العلل « هي المستغنى عنها في معرفة النطق بكلام العرب ولا تفيدنا ، إلا أن العرب أمة حكيمة ، وذلك في بعض المواضع »[2] . ثم يمثل للمقطوع به قول القائل : « كل ساكنين التقيا في الوطل ، وليس أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك ، سواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة »[3] . وذلك أن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق فيقول : « فهذه .. قاطعة وهي ثانية »[4] . وبين أن هذا أمر يبينه الحس ، وقد رأينا أن كثيراً من عللهم إنما تجري هذا المجرى ولا سيا في الأمور الصرفية ، ويلحق بها أيضاً غير قليل من العلل النحوية ، مما أهاب بابن جني إلى أن يذهب إلى أن علل النحويين إلى علل المتكلمين أقرب منها إلى علل المتفقهين ، فكما أن المتكلمين يحيلون في عللهم على بدائه العقل ؛ فإن هؤلاء يحيلون في عللهم على بدائه الحس[5] . وقد تقدم حكاية قول ابن جني بأن مدار أكثر عللهم ؛ إنما تدور

(١) الرد على النحاة ١٥٢

(٢) الرد على النحاة ١٥٢

(٣) الرد على النحاة ١٥٢

(٤) الرد على النحاة ١٥٣

(٥) الخصائص لابن جني ٤٨/١

على الثقل والفرق ، وكلاهما أمران مما يقبله الطبع ، ويجد المرء مصداقه من إحساسه ، ودفع كل ما كان من هذا القبيل ، ربما لا يستقيم على النظر .

ويمثل ابن مضاء لغير البين من العلل بما ذهب إليه جمهور البصريين[1] من أن الفعل الذي في أوله الزوائد الأربع - يعني الفعل المضارع - أعرب لشبهه بالاسم ، وما جاء به ابن مضاء فيما اعتل به لهذا ، ليس فيه من جديد ، لأن غاية ما انتهى إليه ؛ أن العلة الموجبة لإعراب الاسم موجودة فيما أعرب من الأفعال ، وهذا ما يقوله النحويون ، فإن الفعل المضارع باين بهذا سائر الأفعال ، وأشبه من هذا الوجه الأسماء ، ولما كانت الأسماء مامنها إلا ما يدخله الإعراب إن لم يكن تحقيقاً فتقديراً ، جعلوا الفعل المضارع لاحقاً بها ، لمشابهته إياها من هذه الوجهة التي اقتضت دخول الإعراب .

☆ ☆ ☆

وقد رأينا فيما سلف ، أن القياس لدى النحويين الأوائل يرد بمعان مختلفة ، في طليعتها الحكم أو القاعدة المطردة المستنبطة من استقراء كلام العرب ، كرفع الفاعل ونصب المفاعيل وما إلى ذلك ، وهو ما يسميه ابن مضاء بالعلل الأولى ، وهذا ما لا يدفعه ابن مضاء نفسه ، بل يرى أنه ينبغي أن تكون الغاية التي يوقف عندها ولا تتجاوز إلى ما وراءها . إلا أن ثمة صوراً للقياس أخرى عرضنا لها فيما سلف ، تجري مجرى التفسير وتبيين الصلات ما بين مختلف الظواهر النحوية ، واستنباط القوانين الجامعة التي تنتظمها . وهذا وإن كان أقل ظهوراً من الصورة الأولى ، فإنه أيضاً يعتبر إلى حد غير قليل امتداداً لها وتماماً ، وإن كان يهم العلماء أكثر مما يهم المتعلمين .

وأما القياس بمعنى الانتهاء إلى إجازة شيء لم يؤثر عن العرب أنهم تكلموا به ، كالذي سلف التمثيل به من ذهاب الأخفش والمازني إلى جواز تعدية أفعال العلم

(١) الرد على النحاة ١٥٤

والظن إلى ثلاثة مفاعيل بزيادة الهمزة في أوائلها . وكالذي ذهب إليه أيضاً من جواز نصب تابع (أي) في النداء ، نظراً إلى محلها ، فهذا ماقد يكون موضع نظر ، والأشياء التي انتهى إليها بعض النحويين في هذا الباب قليلة ولا كبير شأن لها ، وأكثر أعمالهم في باب القياس ، إنما هو في الاتجاه الذي وصفناه بالقياس التفسيري ، ومداره على ماذكرناه من نظم مختلف الظواهر ، في قوانين جامعة تنتظم ماتناثر منها .

وقد يكون ابن مضاء محقاً في إلغاء التمارين غير العملية ، فإن كثيراً من صورها مما لا يكاد يوجد في واقع الكلام ، على أن النحويين عندما أطلقوا عليها اسم (مسائل التمرين) كأنهم يريدون منها هذا المعنى ، وليست عندهم أكثر من باب من أبواب الرياضة الذهنية ، لتطبيق ماستنبطوه بالاستقراء من واقع الكلام ، إلا أن كثيراً من صور هذه المسائل ، مما لا يحتاج إليه المتكلم أصلاً ، ولا ريب أن الغلو في هذا الباب إن لم يكن فاسداً تمام الفساد ، فإنه ـ على أقل تقدير ـ عقيم لا يؤدي إلى أي تقدم في تصور موضوعات اللغة والإحاطة بأحكامها .

ويرى الدكتور محمد عيد أن ابن مضاء قد سار في طريق من سبقوه من المقلدين ، تجاه فكرة القياس النحوي ، ويضيف : وليس من حقنا أن نصف رأيه بالخطأ ، ولكن من واجبنا أن نكتشف حيث يقف ، وهو هنا يقف أمام القياس النحوي ليتخذه ، منهجاً للبحث ، مع أنه من وجهة النظر الحديثة يختلف في طبيعته ودوافعه عن ذلك[1] ، وتجدر الإشارة هنا ، إلى رأي الدكتور عيد في مسألة القياس النحوي ، إذ يرى أن القياس النحوي قد تحكم في اللغة والنحاة أيضاً ، فخضعوا لسلطانه ، وهو منهج غير علمي ، استورده النحاة في دراستهم ثم خضعوا له . ويبين الفرق بين الاستقراء والقياس ، فيصف الاستقراء بالتسامح ، بينما يسم القياس بالتحكم ، يقول : « إن روح التسامح والتحكم بين الاستقراء

---

(١) موقف ابن مضاء من مناهج النحاة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (رسالة ماجستير بدار العلوم) ٢٨٤

والقياس تبدو في الفرق بين الملاحظة الاستقرائية والقاعدة القياسيّة . فالأولى تعبير عن السلوك اللغوي الذي بدت فيه الظاهرة المستقرأة فقط ، أما الثانية فهي تعبير عما استقرئ وما يمكن أن يستقرأ ، الأولى تمثل مجهوداً متواضعاً مقصوراً على الظاهرة الملاحظة ، والثانية تمثل حكماً مطلقاً جاداً يتعدى حدود اختصاصه ، الأولى طابعها الوصف والثانية طابعها المعيار »[1] .

والدكتور عيد وإن كان يقر بأن القياس النحوي قد قام على استقراء للنصوص ؛ إلا أنه يرى أن القياس النحوي « بتسلطه على الأمثلة وتحديد زمنها من حيث الاستشهاد ، قد حكم على نفسه بالجمود والتوقف »[2] . وحجته في ذلك - كما هي حجة معظم دارسي اللغة المحدثين - أن اللغة من حيث أنها نشاط للأفراد ، لا تخضع دائماً للقياس ، ولذلك تكثر فيها الظواهر المتفردة التي لا تخضع لقانون مطرد .

☆ ☆ ☆

وثورة ابن مضاء هذه لم تمض دون أن تترك أثراً ، فإنها بالإضافة إلى التوجيهات المأثورة عن ابن حزم في هذا الباب ، كان لها أثر بين في منهج النحوي الأندلسي الأصل والنشأة ، والمصري المستقر ، أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الذي بلغ من علو مرتبته في النحو في عصره ، أن لقب بأمير المؤمنين فيه[3] . إلا أن أبا حيان لم يأخذ بكل ما نادى به ابن مضاء ، بل إنه ما من نحوي يتعمق في دراسة النحو يمكن أن يأخذ بما قال به إلا بعد غير قليل من التهذيب والتشذيب . وهذا ما فعله أبو حيان الذي سنلم فيما يلي بأطراف من الحديث عن مذهبه في هذا المجال .

كان أبو حيان شديد الإعجاب بسيبويه ، حتى أنه ليكاد يصل إلى مرتبة

---

(١) موقف ابن مضاء ٢٨٥

(٢) موقف ابن مضاء ٢٨٦

(٣) الصلاح الصفدي في نفح الطيب (طبعة محي الدين عبد الحميد) ٢٩٠/٣

العصبية له ، ولا يكاد يذكره إلا بما يوحي بالإجلال والإعظام ، وهو في الجملة شديد النزوع إلى مذاهب أهل البصرة ، وإن كان لم يلتزم أقوالهم التزاماً تاماً ، ولا يكاد يعدل عنده هذا الجنوح إلى مذاهب البصريين إلا جنوحه إلى مذهب أهل الظاهر في باب الفقه والاعتقاد . وإمامه في هذا الباب هو ابن حزم الأندلسي ، الذي كان أبو حيان قد روى كتبه ، وعنه أخذها بعض تلامذته في المشرق ، عندما استقر به المقام في مصر . وكما أن الاتجاه الظاهري في باب الدين اعتقاداً وفقهاً ، كان العامل الأول في مذاهب ابن مضاء ، كذلك كان لهذا الاتجاه لدى أبي حيان أثر أيضاً .

وكان من اجتماع إعجابه بسيبويه ، ومن قفا أثره من محققي البصريين ، إلى هذه النزعة الظاهرية ، التي تجاوزت باب الدين إلى باب النحو ، إلى تأثره بدعوة ابن مضاء كما تشهد إشارته إلى بعض آرائه وحكايته بعض أقواله ، وكان من اجتماع ذلك كله أن خرج أبو حيان بمنهج نحوي هو في أسسه الكبرى يكاد يكون بصرياً إلا أنه امتدت إليه آثار هذا الاتجاه الظاهري .

على أن أبا حيان وإن كان قد تأثر بدعوة ابن مضاء ، لم يأخذ بها بتمامها ، ولعل أبرز ماأخذه عنه ، وكان يشبه أن يكون الفكرة الموجهة في أعماله ، تلك الفكرة التي وجدت بذورها - فيما أثرناه عن ابن حزم أيضاً - وهي الجنوح إلى الوقوف عندما يؤدي إلى فائدة عملية من الأحكام النحوية ، والضرب صفحاً عما وراء ذلك مما لا جدوى وراءه - كما يقول - وأظهر ما تجلى ذلك في عزوفه عما يسمى بمسائل التمرين التي تؤدي إلى صور من الكلام لا يعرف لها نظير في كلام العرب . وكذلك كان لا يرى السرف في التعليل ، ولا سيما فيما لا يؤدي إلى حكم يمكن الانتفاع به في إقامة الكلام على وجهه كما ينطق العرب ، وقد كان ينكر أشد النكير التطرق إلى تعليل ما يسميه بالوصفيات .

وهذه الآراء مبثوثة في تضاعيف كتبه ، ولا سيما في شرحه على (ألفية ابن مالك) المسمى بـ (منهج السالك) ، وفي شرحه أيضاً على (التسهيل لابن مالك نفسه) ، فإنه كان في كثير من المواضع ينكر على ابن مالك هذه المذاهب ، ويقرر

الأصول التي على هديها يحرر أحكام الكلام . ومن أهم النصوص الدالة على هذه النزعة الظاهرية ، وعدم خلافه عما يقتضيه الظاهر إلا لحجة موجبة ، ماجاء في مقدمة تفسيره الكبير (البحر المحيط) ، من قوله « وكذلك ماتذكره من القواعد النحوية أحيل في تقريرها والاستدلال عليها على كتب النحو ، وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريباً ، أو خلاف مشهور ماقال معظم الناس ، بادئاً بمقتضى الدليل ، وما دل عليه ظاهر اللفظ ، مرجحاً له لذلك مالم يصد عن الظاهر مايجب إخراجه به عنه »[1] .

وأما عزوفه عما لا يؤدي إلى أحكام نحوية مستندة إلى السماع الصحيح ، فقد صرح به في قوله منكراً على من بالغ في هذا الباب من النحويين بقوله : « والنحويون مولعون ، بكثرة التعليل ، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع ، وكثيراً مانطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض في ذلك ، وتنقيحات على زعمهم في الحدود ، خصوصاً ماصنفه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب ، فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم »[2] .

وطبقاً لهذا المبدأ الذي يقرره في هذه الفقرة ، فإنه بعد أن ذكر مذاهب بعض المتقدمين في جواز تقديم التميز على عامله ، في نحو (وجع زيد رأسه) ، وما اعتلوا به لذلك ، عقب عليه بقوله : « فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ماكان من لسان العرب ، واستعمالاتها تشهد له وتوحي إليه . ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرهما . وكثيراً ماشحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة ، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا

---

(١) البحر المحيط ٤/١

(٢) أبو حيان الأندلسي ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، عن منهج السالك ٢٣٠

يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حث قريحة ، ولذلك قال بعض الأدباء :

ترنو بطرف فاتن فاتر   أضعف من حجة نحوي »[1]

ومما أنكر التعليل فيه أوضاع الكلام التي تلقيت بالسماع ، ومن ذلك تعليلهم لحروف المضارعة ، وكونها الهمزة والتاء والنون والياء فقال في ذلك :

« ... لا يقال : لم كانت حروف المضارعة : الهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً كما قالوا : إن الأصل أن تكون حروف المضارعة من حروف العلة ؛ لأن أكثر ما يزاد حروف العلة ، فكان القياس أن تكون حروف المضارعة الألف والواو والياء ، فلم يمكن أن تكون الألف لسكونها ، ولا يبتدأ بساكن فأبدلوها همزة ، وجعلوها حرف مضارعة ، وأبدلوا الواو تاء فقالوا : (تضرب) وأصلها (وضرب) ، كما قالوا (تراث) و (تخمة) والأصل (وراث) و (وخمة) .... والياء سلمت من مانع الألف والواو فزيدت هي نفسها . والنون زيدت لأنها ضارعت حروف المد واللين ، لأن فيها غنة كما فيهن مد ، ولأنها تكون إعراباً مثلهن . فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ، ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه ، فهل هذا كله إلا من الوضعيات ، والوضعيات لا تعلل »[2] .

ويستظهر لذلك بمضاهاة العربية باللغات الأخرى مما وقف عليه وألف في نحوه ، وهي لا تقبل ـ فيما يرى ـ التعليل ، فيقول في ذلك : « وكما جعلت العرب حروف المضارعة في هذا الفعل ، جعلت الترك (راء) ساكنة تليها علامة المتكلم والمخاطب ولا علامة للغائب ، فيقولون : (كلدى) بمعنى (جاء) ، فإذا أردت معنى : (يجيء) قلت : (كلر) ، ومعنى : (أجيء) قلت (كلرمن) ومعنى : (نجيء) (كلربز) ، ومعنى (تجيء) قلت : (كلرسن) ، وجعلت الفرس علامة لذلك (مياً) مكسورة ممالة ، فيقولون : (خورد) بمعنى (أكل) ، فإذا

---

(١) أبو حيان الأندلسي ٢٩٣ ، عن منهج السالك ٢٢٩ ـ ٢٣٠

(٢) أبو حيان الأندلسي ٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، عن منهج السالك ٢٣٠

أردت (تـــأكل) قلت : (ميخسورد) ، ومعنى (آكل) (ميخـورم) ، ومعنى (نـأكل) (ميخوريم) ، ومعنى (تـأكل) (ميخور) . وجعلت البشمور عـلامـة لـذلـك فيقولون : (أفولبو) بمعنى (خرج) ، فـإذا أردت معنى (يخرج) قلت : (افخـولبـو) ، ومعنى (أخرج) (أخـولبـو) ، ومعنى (يخرج) (أنخـولبـو) ، ومعنى (تخرج) (الخـولبـو) . ووافقت الحبشـة العرب في حروف المضـارعـة ، فالياء للغائب مطلقاً غير المؤنثة ، فتقول : (محط) بمعنى (ضرب) ، فـإذا أردت معنى (يضرب) قلت (يمحط) ، والتاء للمخاطب مطلقاً وللغائبة فتقول : (أنـا يمحـط) أي : (أنت تضرب) و (هنـد تمحـط) والهمزة للمتكلم وحـده فنقـول : (أيـاء امحـط) أي (أنـا أضرب) ، والنون للمتكلم ومعـه غيره ، فنقـول : (انيـا نمحط) أي (نحن نضرب) . فأنت ترى توافق هذا اللســان الحبشي للســان العربي في حروف المضـارعـة ، إلا أنهـا في اللســان الحبشي مكسـورة كما مثلنـا . وإذا تقرر الخلاف في الألسن في حروف المضارعـة وفي غيرهـا أيضـاً ، فكيف يمكن أن تظهر علة في اختصاص كل لسان بهذا الحرف ، الذي وضع للمضارعـة فيـه ، وهل ذلـك إلا فضول من القول لا يحتاج إليه وتخرص على اللغات لا يعول عليه »[1] .

ويقول في ذلك أيضاً : « ولقـد اطلعت على جملـة من الألسن كلســان الترك ولسان الفرس ، ولســان الحبش ، وغيرهم ، وصنفت فيهـا كتبـاً في لغتهـا ونحوهـا وتصريفها ، واستفدت منها غرائب ، وعلمت بـاستقرائهـا أن الأحكام التي اشتملت عليهـا لا تحتـاج إلى تعليـل أصـلاً ، وأن كل تركيب كلي يحتـاج فيـه إلى نص من السماع ، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة ، وإنما يقال من ذلك ماقاله أهل ذلـك اللسان . ولم أر أحداً من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل ؛ إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنـه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ماشحنوا به كتبهم من ذلك . وكان ابن مضـاء من مقرئي كتـاب سيبويـه والمعتنين بطريقتـه ، وهو كان من آخر من ختمت بـه

---

(١) أبو حيان الأندلسي ٢٩٥ ، عن منهج السالك ٢٣٠

المئة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله »[1] .

ومن هذا القبيل رده على ابن مالك في تعليله لعدم لحاق تاء التأنيث الساكنة الفعل المضارع وفعل الأمر ، وذلك قوله : « وعلل المصنف في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع ، فقال : للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو (افعلي) ، وللاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو (هي تفعل) ، ولأنها ساكنة ؛ فالمضارع يسكن في الجزم ، فلو لحقته التقى فيه ساكنان ، وهذه التعاليل هي تعاليل لحصر صفات وضعية فلا حاجة إليها »[2] . وهذا الضرب من التعاليل الذي ينكره أبو حيان ، قد وقع فيه أكثر ما وقع المتأخرون ، ولا نكاد نصيب له في كلام المتقدمين إلا ظلالاً خفيفة .

وأبو حيان وإن لم يطرح فكرة العامل ، فإنه كان ينكر الجدل في بيان بعض العوامل التي لا يبنى عليها حكم نطقي ، كالخلاف في عامل رفع المضارع ، فإنه بعد أن عدد المذاهب المختلفة في ذلك ، يعقب عليها بقوله : « فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع ذكر منها المصنف مذهبين ... والكلام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والإبطال ؛ يستدعي ضياع الزمان فيما ليس فيه كبير جدوى ، لأن الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نطقي ، فينبغي ألا يتشاغل به »[3] .

وله من هذا القبيل مواقف أخرى ألمت بها صاحبة كتاب أبي حيان الأندلسي النحوي الدكتورة خديجة الحديثي .

وأما القياس - ومبناه على التعليل - فإن أبا حيان يرفض منه ما يؤدي إلى وجوه من التركيب ، لم يرد بها السماع الصحيح الذي عليه المعول الأول لدى أبي حيان . وأما القياس الذي يأخذ به ويذكره ، فإنما هو القياس المبني على ما تقرر

---

(١) أبو حيان الأندلسي ٢٩٦ ، عن منهج السالك ٢٣٠ ، ٢٣١

(٢) أبو حيان الأندلسي ٣٩١ ، عن التذييل والتكميل ٣٨/١ ، وانظر همع الهوامع ٥٦/١

(٣) أبو حيان النحوي ٣٩٨ ، عن التذييل والتكميل ٨٤/٥ ، وينظر الارتشاف ٩٠ ، والأشباه والنظائر ٢٤٣/١ - ٢٤٤ ، وهمع الهوامع ١٦٥/١

بالسماع . وقد أبان عن رأيه هذا وذهب ـ بحق ـ إلى أنه هو الغالب على مذاهب سيبويه ، وذلك قوله في أعقاب حديثه عن لفظ (كذا) : « فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة ، ولاختلافهم فيها ، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب ، فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به ، وما لم ينقل من لسانهم اطرحناه ، وذلك مذهبنا في إثبات الأحكام النحوية ، أنا نرجع فيها إلى السماع ، فلا نثبت شخصياً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه ، ولا نثبت شيئاً منه بالقياس ، لأن كل تركيب له شيء يخصه ، فلو قسنا شيئاً على شيء ، لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة ، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها . والقياس الذي نذكره نحن في النحو ، إنما هو بعد تقرر السماع ، فلا نثبت الأحكام بالقياس ، إنما نثبتها بالسماع من العرب ، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع . ومن تأمل كلام سيبويه وجده في أكثره سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع »[١] .

وتبعاً لهذا الأصل ، يخطئ ابن خروف في تغليطه الأعلم في (كاي) ، وما زعمه من أن الصواب (كأي) بألف وياء ، وذلك أنه ـ فيما يقول ـ لم يحك هذا أحد غيره ، مع أنه ـ كما يقول أيضاً ـ « جائز في القياس أن تبدل من الهمزة الساكنة ألفاً كما تقول في (رأس) : (راس) »[٢] ، ومن هذا القبيل إنكاره على الأخفش إجازته الإتيان بـ (أي) نكرة موصوفة ، وذلك قوله : « إنما أجاز ذلك بالقياس على (ما) و (من) ، وليس مسموعاً عن العرب ، ويكفي من الرد عليه ، أنه إحداث تركيب لم ينقل عن العرب »[٣] .

وهو على هذا كله ، لا يجيز أن تبنى قاعدة تجعل قياساً مطرداً على مثال واحد أو أمثلة يسيرة . وقد أبان عن ذلك بقوله : « ولا يبنى إلا على الكثير المعروف من كلام العرب ، لا النادر الشاذ الذي لم يأت في الشعر »[٤] .

(١) أبو حيان النحوي ٤٠٣ ، عن التذييل والتكميل ١٥٣/٣ مخطوطة رقم ٦٢ نحو .
(٢) أبو حيان النحوي ٤٠٤ ، عن الارتشاف ٨٤
(٣) أبو حيان النحوي ٤٠٤ ، عن منهج السالك ٢٩٣
(٤) أبو حيان النحوي ٤٠٥ ، عن منهج السالك ٦٥

ومن ثم يقول في إعمال (لا) عمل (ليس) : « ... وهذا كله يدل على أن إعمال (لا) إعمال (ليس) ضعيف جداً ، ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل ، لذهب مذهباً حسناً ، إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً ولا في نظم ؛ إلا في بيت نادر ينبغي ألا تبنى عليه القواعد »[1] .

ومن ثم كان شديد الإنكار على ابن مالك ، الذي كان ربما سلك سبيل الكوفيين في القياس على الشاذ النادر[2] .

إلا أن أبا حيان لا يرى بأساً إذا ما انعدم السماع ، ولا سيما في المسائل الصرفية أن يقيس على الأكثر ، وشاهد ذلك قوله في مصدر (فعل) المتعدي : أما (فعل) المتعدي ، فالمختار ؛ أنه إن سمع له مصدر ، وقف مع ذلك المسموع ، وإن لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره : (فعلاً) قياساً على الأكثر . وبعض النحويين أجاز (فعلاً) مع المسموع ، وبعضهم لم يجز (فعلاً) ، وإن كان لم يسمع له مصدر . وهذان المذهبان طرفا نقيض ، والمختار ما تقدم من القياس ، عند عدم السماع أو عدمه عند وجوده[3] .

☆ ☆ ☆

---

(١) أبو حيان النحوي ٤٠٦ ، عن منهج السالك ٦٤

(٢) انظر همع الهوامع ٥٠/١

(٣) أبو حيان النحوي ٤٠٣ ، عن النكت الحسان ٨٤

الخاتمة

حاولت في الفصول السابقة أن أتتبع ظاهرة القياس في النحو في أعمال النحويين ، والأصول التي قامت عليها في مختلف وجوهها على نحو تاريخي ، لاأزعم لنفسي أنه أتى على غاية ما ينبغي فيه من استقصاء ، بل لعلي لاأغلو إذا قلت : إن الاستقصاء الشامل في مثل هذا الموضوع الرحب يكاد يكون متعذراً ، بيد أني بعد هذا كله ، أرجو أن أكون قد ألمت على الأقل بمعالمه الكبرى لدى كبار النحويين في مختلف الأطوار التي مر بها هذا العلم .

ولم أخلِ عرضي لمذاهب النحويين في ذلك من تعليقات تشتمل على تقويم . أو ما يشبه التقويم لهذه المذاهب بقدر ماتدعو الحاجة ، وكان ماانتهيت إليه أن الغالب على صور القياس عندهم ، وما يتصل به من تعليل ؛ إنما هو محاولة استظهار القوانين اللغوية التي تحكم تصرف العرب في لغتهم ، سواء منها ما يتعلق ببناء العبارة ، ونظم الألفاظ التي تتكون منها لتؤدي معنى ما .

ولم أغفل فيما عقبت به على مذاهبهم من بيان المواضيع التي استقامت فيها طرائقهم فيما ظهر لي من المواضع التي لم تخلُ من انحراف عن الغرض من الدراسات اللغوية .

وقد كانت الفكرة الموجهة لي في هذه الدراسة على تشعبها ، إنما هي دراسة القياس وأسسه ووجوهه في واقع أعمال النحويين ، دونما تحكيم لفكرة سابقة عن القياس ، وما يوحيه من تسليط الاعتبارات المنطقية على اللغة ، وإن كانت مجافية لواقعها .

وقد كان تحكيم مثل هذه الفكرة ـ فيما ظهر لي ـ العامل الأول في انحراف كثير ممن ألموا بقضية القياس في النحو .

ومهما يكن الأمر ، فما لا مراء فيه ؛ أن النزوع إلى القياس وما يتصل به من تعليل ، لا يخلو من تعارض مع المنهج الذي نزع إليه كثير من اللغويين المحدثين ، وهو المنهج الوصفي الذي قوامه وصف الظواهر اللغوية ، دونما تطرق إلى تعليل .

إلا أن هذا المنهج على ماقد يكون فيه من وجاهة ، وتلافٍ لكثير من وجوه الانحراف عن غرض البحث اللغوي ، لا يخلو الغلو فيه من سرفٍ ، قد يؤدي إلى قصور في تصور مسائل اللغة . ولعل هذا هو العامل الأول في ظهور مدرسة جديدة في الدراسة اللغوية تنزع إلى تنكب المنهج الوصفي في صورته الغالبة . وتكاد تكون أصولها مطابقة للأصول التي أقام عليها الخليل بن أحمد منهجه في البحث اللغوي ، ولا سيما فكرة الأصول والفروع ، وهي الفكرة التي سلف أن ذكرت أنها تعتمد على حقيقة نفسية لا سبيل إلى نكرانها .

هذا إلى ماقد سلف ذكره . من أن استقراء واقع اللغة يأتي مصدقاً لأكثر النتائج المبنية عليها .

وأما ما يتصل بذلك من التعليل ، فإن جانباً منه ـ على الأقل ـ مما تمليه بداهة العقل ويصدقه الحس ، ودفع ماهذه سبيله لا يخلو من سرف أو شطط . بل إن منه ماقد يستدعيه المنهج الوصفي نفسه ويكون من تمام الوصف . ولإيضاح ذلك : حسبنا هذا المثال : من الثابت باستقراء كلام العرب ، أن الاستثناء في غير الإيجاب ، وكان المستثنى منه غير مذكور ، فإنهم يعملون ماقبل أداة الاستثناء ، كما لو كانت أداة الاستثناء غير موجودة . نحو (مارأيت إلا فلاناً) ، فإن (فلاناً) انتصب على أنه مفعول به ، إلا أنّا نرى ، نحو قوله تعالى : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ [سورة التوبة ٣٢] قد وقع فيه مثل ذلك ، مع أن الاستثناء أتى في سياق الإيجاب ، ومثل هذا يدعو إلى التساؤل عن خروج مثل هذا التعبير عن تلك القاعدة . وسرعان ماتجيب بداهة العقل ، بأن فعل (أبى) وإن كان موجباً ؛ فإنه يتضمن معنى النفي . ومن ثم جرى حكم الاستثناء

في الآية المذكورة ، كما لو وقع في سياق غير الإيجاب . وعلى مثل هذا يجري غير قليل من وجوه التعليل عند النحويين .

وهذا المثال يقفنا على حقيقة هامة ، وهي أن كثيراً مما يسوقه النحويون الأوائل على وجه التعليل ، يمكن التعبير عنه على الطريقة الوصفية . ففي هذا المثال يمكن أن نقول في وصف هذا النحو من التراكيب ، إذا وقع الاستثناء في سياق غير الإيجاب لفظاً أو معنى ، وكان المستثنى منه غير مذكور ، فإن ماقبل إلاّ يعمل في مابعدها ، كما لو كانت غير موجودة ، بل إن بعض النحويين الأوائل ، قد أدرجوا هذا المثال مع أمثلة أخرى تشاكله في قاعدة عبروا عنها تعبيراً وصفياً . وهي قولهم : قد يعطى الشيء حكم ماأشبهه في المعنى ، وأما ما يبنى على فكرة الأصول والفروع والتعليل من وجوه القياس ؛ فإن من صوره ماهو الغاية الأولى من البحث اللغوي ، وهو تجريد القوانين التي عليها مبنى الكلام وبيان ما شذّ عنها في مواضع مخصوصة . وأما ما يتجاوز ذلك إلى إشاعة صور من الكلام لم تُسمع من أصحاب اللغة ، فإن منهم ما لا سبيل أيضاً إلى دفعه ، بل إنه مما يقتضيه نماء اللغة وتطورها .

والعجب ممن ينعون على من يأخذ بالقياس من النحويين من جهة ، وينادون من جهة أخرى بدرء الجمود في اللغة واقتصارها على وجوه التعبير المأثور عن المتكلمين القدامى بها ، فإن القياس هو الأساس في ذلك .

ولكن مما ينبغي الإقرار به ، أن إبداع صور جديدة من الكلام ، لا ينبغي أن يكون من عمل النحويين ، وإنما هو مما تتفتق عنه قرائح الأبناء من شعراء الأمة وكتابها ، ممن ثقفوا أصول لغتهم ، وهدتهم حاستهم البيانية إلى إبداع هذه الصورة الجديدة ، كما تمليها عبقرية اللغة نفسها ، وإنما يأتي عمل النحويين لإقرار هذه الصور ورصدها ، وبيان وجوه تلاؤمها مع أوضاع اللغة .

☆ ☆ ☆

تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات

لأبي علي الفارسي

اعتمدت في تحقيق هذ الباب من (المسائل العسكرية) على مصورة منه عن مخطوطة في مكتبة شهيد علي في استانبول ، وهي تضم مجموعة من كتب أبي علي وهي (المسائل البغداديات) و (البصريات) و (العسكريات) و (مسائل في النحو منثورة) ، وتضم إلى ذلك كتاب (تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب لسعيد بن سعيد الفارقي .

وأبو علي الفارسي - كما تقول كتب التراجم - هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان ، ولد بـ (فسا) من أرض فارس ، وقدم بغداد واستوطنها ، وأخذ عن علماء النحو بها من أمثال الزجاج وابن السراج ، وعلت منزلته في النحو حتى قال قوم من تلامذته : هو فوق المبرد وأعلم . وصنف كتباً عجيبة حسنة - كما قالوا عنه - لم يسبق إلى مثلها ، واشتهر ذكره في الآفاق ، وبرع من طلبته جماعة كابن جني ، وعلي بن عيسى الشيرازي . وكان متهماً بالاعتزال ، ومن مصنفاته - كما جاء في ترجمته - كتاب (التذكرة) وكتاب (الإيضاح والتكملة) وكتاب (المقصور والممدود) وكتاب (الحجة في القراءات) وكتب المسائل : (البغداديات) ، (الشيرازيات) ، (القصريات) (العسكريات) ....[1]

والعسكريات تقع في هذه المصورة ما بين اللوحين ١٣٠ - ١٤١ . وتتألف هذه المخطوطة من أربعة أبواب . ويقع الباب الأول تحت عنوان (هذا باب علم الكلام من العربية) وجاء في أوله :

اعلم أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف .. ويفصل المؤلف في هذا الباب الحديث عن الأشياء الثلاثة التي ذكرها . ويقع هذا الباب

---

(١) انظر ترجمته في : بغية الوعاة ٤٩٧/١ ، مطبعة عيسى الحلبي (الطبعة الأولى) ، إنباه الرواة ٢٧٤/١ (مطبعة دار الكتب) ، كشف الظنون ١٦٦٧ (المجلد الثاني) بدار الكتب ، كما أشار بروكلمان إليه في كتابه تاريخ الأدب العربي ١٩٤/٢ (طبعة دار المعارف) ، وجاء في معجم الأدباء ٢٤١/٧ (مطبوعات دار المأمون) ولأبي علي من التصانيف كتاب (الحجة) ... كتاب (المسائل العسكرية) .

ما بين أول اللوح ١٣١ إلى منتصف اللوح ١٣٢ ، ونهايته غير واضحة ، مما يدل على نقص في الأصل ، ويختمه المؤلف بقوله : ألا ترى أنك لو قلت (زيد حتى) أو (عمرو لعل) فجعلتها إخباراً عن الاسم لم يجز ، وكذلك لو أخبرت عنهما فقلت (حتى منطلق) أو (حتى تقوم) فجعلت ما بعدهما خبراً عنهما لم يستقم ، فهذه جملة ستتبع ذلك زيادات في كتاب آخر إن شاء الله .

والباب الثاني ورد تحت عنوان : هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً ، وهو الذي يسميه أهل العربية (الجمل) . وجاء في أوله : اعلم أن الاسم يأتلف مع الاسم فيكون منهما كلام ... ويقع هذا الباب ما بين اللوح ١٣٢ إلى نهاية الثلث الأول من الصفحة الثانية في اللوح ١٣٤ ، وبه نقص كثير ، وقد ختمه المؤلف بالعبارة التالية : على (أن) إنكار هذا من هذا الوجه لا يسوغ لمن قال منهم بقول الكسائي ، وذلك أنه يجيز على ما بلغنا عنه ـ والله أعلم ـ (أن زيداً منطلق) فيفتح (أن) ، و (أن) وما بعدها في تقدير مفرد كما أن (أن) والفعل كذلك . ووجه مجاز الجميع ما أعلمتك . فهذه جمل من القول على ائتلاف هذه الكلم . ثم يليه باب : هذا باب معرفة ما كان شاذاً من كلامهم . والباب الرابع بعنوان : هذا باب الإعراب والبناء وأول هذا الباب : الإعراب تغير أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل . والبناء خلاف ذلك ... وبه نقص في آخره ، وتنتهي المخطوطة بانتهائه .

والباب الذي حققته يقع ما بين الصفحة الثانية من اللوح ١٣٤ والصفحة الأولى من اللوح ١٣٨ . والمجموعة كلها مكتوبة بخط أحمد بن تميم اللبلي بمدينة السلام (بغداد) ، وقد جاء في ختامها : تمت المسائل العسكريات بحمد الله وعونه ، وكان الفراغ منها في يوم السبت العاشر من شهر جمادى الآخرة من سنة ٦١٥ هـ ، على يدي العبد الضعيف المقر بذنبه الراجي عفو ربه أحمد بن تميم بن هشام اللبلي بمدينة السلام المحروسة . وكان الأصل المنقول منه بخط ابن بلبل ، وكان فيه إسقاط كلمات وتصحيف مواضع ، أصلحت في نسختي هذه بعضها وقت كتابتها ، وعلمت على الباقي إلى الفراغ إلى معاودة النظر فيها إن شاء الله تعالى

والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله ، وكان قد كتب قبل هذه الخاتمة ، بلغت المعارضة بالأصل المنقول منه وهو بخط ابن بلبل .

وقد كتب في الزاوية العليا من يسار صفحة العنوان ما نصه أيضاً : نقله أحمد بن تميم اللبلي من خط ابن بلبل وقابله به ، وكان فيه مواضع أصلح أكثرها وبقي فيه أشياء تحتاج إلى تأمل . وأوراق هذه النسخة من القطع الكبير تشتمل كل صفحة على ثلاثين سطراً ، وفي السطر خمس عشرة كلمة في المتوسط ، وخط النسخة واضح إلا أن آفتها ما ألمع إليه كاتبها أحمد بن تميم من سقوط كلمات من الأصل الذي نقل عنه وتصحيفات في مواضع منه ، وقد أصلح بعضها ـ كما قال ـ وترك الباقي إلى أن يتيسر له معاودة النظر فيه . ويظهر أنه لم يتم له ذلك ، فبقي في الكتاب مواضع كثيرة ، الخلل فيها بين والسقط غير قليل . هذا إلى ما هنالك من اضطراب في ترتيب الصفحات منشؤه تقدم بعض أوراق الأصل الذي نقل منه الناسخ أو تأخرها عن موضعها ، ثم جاء ونقل الكلام كما وجده . وهذا ما أهاب بي إلى الاقتصار على تحقيق باب : معرفة ما كان شاذاً من كلامهم . لأنه كان في الجملة أسلم أبوابه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه أدخل من سائر أبواب المخطوطة في موضوع القياس .

أما خطة التحقيق فشملت ضبط النص ، وتخريج شواهده ، وتقويم مافيه من تصحيف ، واستدراك مافيه من سقط . وقد عنيت بمقابلة مواضع منه نقل كلام أبي علي فيها البغدادي في خزانة الأدب ، وفي شرحه لشواهد شرح الشافية ، وأفدت من هذه المقابلة تصويب بعض التصحيفات واستدراك بعض ما سقط منه . وقد جعلت لتحقيق هذا الباب ملحقاً قوامه مسألتان ، عرض لهما أبو علي في هذا الباب وتناولهما ببسط واف في (البغداديات) فحققتهما وألحقتهما به . وأولى المسألتين نقلها ابن سيده في (المخصص) ، وقد تضمن أشياء سقطت من مخطوطة البغداديات فاستدركتها منه .

هذا باب معرفة ما كان شاذاً من كلامهم

اعلم أن الشاذ في العربية على ثلاثة أضرب : شاذ عن الاستعمال مطرد في القياس ، ومطرد في الاستعمال شاذ عن القياس ، وشاذ عنهما . وهذا قول أبي بكر رحمه الله .

فأما الشاذ عن الاستعمال المطرد في القياس فكماضي (يدع) و (يذر) فماضي هذا لا يمنع منه القياس ، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا !. فلهذا شذ عن قياس نظائره ، فصار قول الذي يقول (ودع) شاذاً عن الاستعمال . وقد حكى أبو العباس أن بعضهم قرأ : ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾[1] [سورة الضحى ٣] . ومثل هذا لا تستحب القراءة به للشذوذ ، ولرفضهم ذلك واستغنائهم عنه بـ (ترك) ، وكما رفض مثال الماضي منه فكذلك رفض المصدر واسم الفاعل[2] ، إلا أن بعض البغداديين أنشد :

---

(١) نسب ابن خالويه هذه القراءة في شواذه ، ١٧٥ إلى النبي ﷺ ، ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ٤٨٥/٨ إلى عروة بن الزبير ، وابنه هشام ، وأبي حيوة ، وأبي بحرية ، وابن أبي عبلة . على حين نسبها القرطبي في تفسيره ٩٤/٢٠ إلى ابن عباس وابن الزبير . وعزيت إلى عروة بن الزبير في اللسان (ودع) أيضاً .

(٢) إلا أن بعضهم دفع أن يكون ماضي (يدع) ومصدره مماتين . وممن أثبت مجيء المصدر منه الفيومي في المصباح المنير والمطرزي في المغرب . انظر مادة (ودع) فيهما . وكلاهما استظهر بحديث جاء فيه « لينتهين قوم عن ودعهم الجمعات .. » . وقد ساق الأستاذ سعيد الأفغاني في التعليق (١) ص ٣٦ من كتابه أصول النحو (ط ٣) عدة آثار وقف عليها ، وقد جاء فيها ماضي هذا الفصل وهي : ١ ـ « إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره » الروض الأنف ١٨٧/٢ ، والأدب المفرد للبخاري ٣٣٥ الحديث (١٣١١) .

٢ ـ ما رواه البخاري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى ﴿ ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ﴾ الآية ... من قوله والحامي : فحل الإبل يضرب الضراب المعدود ، فإذا قضى ضرابه ودعوه للطواغيت وأعفوه من الحمل ، فلا يحمل عليه شيء ، وسموه : الحامي . =

... ... فـــــــــــــــــإنني　　حـزين على تركي الـذي أنـا وادع[1]

وهذا في القلة كما تقدم . ومثل (يدع) (يذر)[2] غير أني لا أعرف مـاضيـه واسم فاعله استعمالاً في موضع[3] .

ومثـل هـذا في الشـذوذ عن الاستعمال ، وإن كان غير ممتنـع في القيـاس ، رفضهم وصل كاف التشبيـه بعلامـات الضمير ، واستغنى عنـه بقولهم (أنا مثلـك) و (أنت مثلي) فصار قول الواصل له بها شاذاً عما عليـه استعمال الكثرة والجمهور . فمن ذلك بيتا (الكتاب) :

نحى الـذنـابـات يمينـاً كثبـا　　وأم أوعـال كهـا أو أقربـا[4]

وقال :

فـلا ترى بعـلاً ولا حـلائـلا　　كهـا ولا كهن إلا حـاظـلا[5]

و (حتى) الجارة عند أصحابنا تجري هذا المجرى[6] .

= ٣ ـ ما أخرجه البخاري في الأدب المفرد ٣٢٠ الحديث (١٢٤٣) من قول عبد الله بن عمر لنافع : « فمن شاء أكل ومن شاء ودع » .
وانظر كتاب السماع والقياس للعلامة أحمد تيمور ٢٩ .

(١) تمامه :
فأيها ما أتبعن فإنني ... ...
وهو في الخزانة ١٢١/٣ ، واللسان مادة (ودع) عن البصريات لأبي علي في كليهما ولم يسم فيهما قائله .

(٢) في الأصل (ويذر) ولا معنى لإقحام الواو .

(٣) كذا في الأصل ولعل الصواب لماضيه .

(٤) البيت للعجاج ، ملحقات ديوانه ٢٦٩/٢ ، والكتاب ٣٩٢/١ ، والخزانة ٢٧٧/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٤٤/٨

(٥) البيت لرؤبة ، ديوانه ١٢٨ ، والكتاب ٢٩٢/١ ، والخزانة ٢٧٤/٤ ، وقد حكي عن المبرد مخالفته لأصحابه البصريين في هذا ، فأجاز دخول الكاف على المضمر . انظر المقتضب ٢٥٥/١

(٦) أي تختص بجر الظاهر ولا تدخل على الضمائر إلا في ضرورة الشعر . وقد خالف عن ذلك المبرد أيضاً والكوفيون . انظر مغني اللبيب ١٢٣ . والخزانة ١٤٠/٤ ـ ١٤١ .

ومن هذا الباب قولهم : (أرأيتك زيداً ما فعل) وفي التثنية والجمع : (أرأيتكما) و (أرأيتكم) . والتاء التي هي ضمير الفاعل مفردة في جميع الأحوال كان المخاطب واحداً مذكراً ، أو مؤنثاً ، أو مجموعاً ، والقياس لا يمنع تثنية ذلك وجمعه ، كما لم يمنع من ماضي (يدع) و (يذر) إلا أن الاستعمال لم يأت في ذلك ، واستغنوا بما اتصل من حرف الخطاب بعلامة الضمير عن[1] أن تثنى هي وتجمع . وقد وجد لذلك أمثال في كلامهم ، كقوله : ﴿ ذلك أدنى ألا تعولوا ﴾ [سورة النساء ٣] فجعل الخطاب للواحد من الجماعة[2] ، فهذا مثل (أرأيتكم) في المعنى .

وفي التنزيل : (قل أرأيتكم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم)[3] . ولو قلت في نظيره بالتثنية والجمع وتأنيث المؤنث لكان مقيساً مستعملاً .

فأما الكاف في (أرأيتك) و (أرأيتكم) فقد اختلف فيها . فقال أصحابنا : إنها لا موضع لها من الإعراب . وقال بعضهم : موضعها نصب . وقال آخرون موضعها[4] رفع . ولا يخلو القول فيها من أن تكون على أحد هذه الوجوه . فالذي يفسد قول من قال : إنه رفع أن التاء هي الفاعل وموضعها رفع ، كما أنها في قولك (علمتك خارجاً) ، ونحو ذلك في موضع رفع ، فيمتنع إذن أن تكون الكاف مرفوعة ؛ لاستحالة كون فاعلين لفعل واحد في كلامهم على غير وجه الاشتراك لأحدهما بالآخر بغير حرف العطف ، فهذا القول بعيد جداً .

ويدل على امتناع الكاف من أن تكون في موضع نصب ؛ أنها لو كانت في

---

(١) في الأصل (على أن تثنى) ولا وجه له ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب (بدلاً من الجماعة) .

(٣) كذا في الأصل وهو تحريف ونظم الآية ﴿ قل أرأيتم إن أخذ ﴾ . إلخ ... وهي الآية ٤٦ من سورة الأنعام ولا شاهد فيها . وأما الشاهد على ما أراد ففي الآية التالية لها وهي ﴿ قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون ﴾ ، وفي الآية ٤٠ من السورة نفسها أيضاً ، وهي ﴿ قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة أغير الله تدعون إن كنتم صادقين ﴾ .

(٤) في الأصل موضعه ولعل الصواب ما أثبت .

موضع نصب ؛ لكانت المفعول الأول من المفعولين اللذين يقتضيها (رأيت) والمفعول الأول في المعنى هو المفعول الثاني ، فأنت إذا قلت (أرأيتك زيداً ما فعل) و ﴿ أرأيتك هذا الذي كرمت علي ﴾[1] [سورة الإسراء ٦٢] استحال أن يكون المخاطب غائباً ، فلا يكون إذن المفعول الأول ، فإذا لم يكن إياه ، علمت أنه لا موضع له ، وأن (زيداً) في موضع المفعول الأول ، وما بعده في موضع المفعول الثاني .

فإن قلت : فمن الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين والمفعول الأول منهم لا يكون الثاني ، فلم لا يكون (أرأيتك) كذلك أيضاً ؟ . قيل : إن هذا الفعل ليس من تلك الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين . ولو كان منها لجاز أن تعديها إليهم في غير هذا الموضع ، وامتناعه من ذلك فيا عدا هذا يفسد هذا الاعتراض . فأما كون الكاف حرف خطاب عارياً من موضع الإعراب فكثير في كلامهم .

من ذلك إلحاقهم إياه في (ذلك) و (تلك) و (هذاك) و (هنالك) و (أولئك) وقالوا : (أبصرك) ، وحكى بعض البصريين وصلها بـ (ليس) ، وفي مواضع أخر لم يحكها أصحابنا . فإذا امتنع أن تكون في موضع نصب أو رفع علمت أنه لا موضع لها من الإعراب ، وأنها في كونها للخطاب فقط كتاء (أنت) .

ويحكى عن عيسى أنه كان يحذف الهمزة من (أرأيتك) التي بمعنى العلم . وهذا أيضاً ليس بمطرد في القياس ، ألا ترى أن التخفيف القياسي في هذا ، أن تجعلها بين بين ولا تحذفها ولا تقلبها قلباً ! وقد جاء قلب الهمزة في الشعر للضرورة ، ولم يبلغ القلب عندي في هذا أن يكون سائغاً عند الجميع مطرداً ، وإن كان قد سمع في بعض الأشعار . وقال الراجز :

أريت إن جئت به أملودا   مرجلاً ويلبس البرودا[2]

---

(١) في الأصل (أرأيتك زيداً هذا الذي ...) وهو خطأ من الناسخ .

(٢) الشاهد لرجل من هذيل لم يسم في شرح أشعار الهذليين للسكري ٦٥١ ، والخصائص ١٣٦/١ ، والمحتسب ١٩٣/١ ، والخزانة ٥٧٤/٤

ومن هذا الباب قولهم (ظننت زيداً منطلقاً) وامتناعهم من نقله بالهمزة ليتعدى إلى مفعول ثالث . وقد حكى أبو عثمان إجازته عن أبي الحسن ، وذهب هو إلى الامتناع من إجازته ، وأنه قد استغنى عنه بقولهم : (جعلته يظن كذا) أو (صيرته يظن كذا) .

وقال أبو زيد : يقال للجبان (مفؤود) ولا فعل له . قال : وقالوا (مدرهم) ولم يقولوا (درهم) . وحكي عنه (أعين بين العين) و (أشيم بين الشيم) ولم يعرف له فعل .

فإن قلت : أيكون قوله : ﴿ بماء معين ﴾ [سورة الملك ٣٠] على هذا ، وإن لم يستعمل فعلت منه على هذا المعنى ؟ . فإن ذلك لقلته لا تحمله عليه ، وإن كان في القياس غير ممتنع ، ولكن تجعله فعيلاً[١] ، قال أبو الحسن : (معن يمعن معانة) ، وقال أحمد بن يحيى (أمعن بحقه) و (أذعن) و (طابق) ، وحكى عنهم (سالت معنانه)[٢] فواحد هذا في القياس (معين) كـ (قضيب) و (قضبان) وهو مسايل الماء ، وحكى أبو إسحاق عن الأصمعي في قوله :

فإن ضياع مالك غير مَعْنٍ[٣]

قال : غير سهل . فـ (المعين)[٤] على هذا وصف ، والميم فاء الفعل[٥] ، ومعناه : سهل غير معتاص .

---

(١) في الأصل : معتلاً ، وهو تحريف . والصواب من النسخة الأخرى . انظر المسائل العسكريات بتحقيق إسماعيل عمايرة ، الأردن ١٩٨١ .

(٢) في الأصل (معناته) تصحيف انظر الخصائص ٢٧٩/٢ ، والمعنان : مجاري الماء في الوادي .

(٣) البيت للنمر بن تولب كما في اللسان (معن) ، وجمهرة ابن دريد ١٤٢/٢ـ١/٢ ، وأمالي القالي ٩١/١ ، وسمط اللآلي ٢٨٤ ، وتهذيب الألفاظ ٤٨٨ وتمامه :
ولا ضيعته فألام فيه ... ...
وانظر في المسألة المحتسب ١٣٣/٢

(٤) في الأصل (فالمعنى) تصحيف .

(٥) في الأصل (فاء الفعلي معناه) ولعل الصواب ما أثبت .

وأما المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس فهو نحو قولهم (استحوذ) وإن كان في الاستعمال مطرداً ، ومثله قولهم (القود) و (رجل روع)[1] وقال أبو زيد (طعام قضيض) فيه حصى[1] ، وقالوا : (قوم ضففو الحال[1]) ، ولا نعلم التصحيح في اللام جاء في شيء من كلامهم كما جاء (في)[2] العين في نحو (القود) .

ومن ذلك قولهم (القصوى) وقياس هذا الياء ، ألا تراهم قالوا (الدنيا) و (العليا)[3] .

ومن ذلك قولهم : (أنتم الذين تضربون)[4] .

ومنه (كاد[5] الغوير أبؤساً) ألا تراك لا تقول (كاد زيداً قائماً) وإنما المستعمل هنا المضارع ، أو (أن) في (عسى) ، فأما أسماء الفاعلين فلم تجيء في هذا الباب فيما علمنا إلا في هذا المثل ، وهذا يدلك على مشابهة هذا الضرب من الأفعال الموضوع للمقاربة لباب (كان) وأخواتها ، ومن ثم أجاز سيبويه كون فاعلها ضمير القصة والحديث المفسر بالجمل ، وعلى هذا حمل ﴿ من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ﴾[6] [سورة التوبة ١١٧] فـ ﴿ تزيغ ﴾ على هذا في موضع نصب ، وقد يحتمل أن يكون فاعل ﴿ كاد ﴾ في الآية ما يفهم ذكرهم إلا أن الضمير عاد بذكر الواحد من حيث كان يعبر عنهم بـ (القبيل) و (الفريق) وما أشبه ذلك من الأسماء العامة المفردة اللفظ .

---

(١) انظر في هذا المنصف ٢/٣٠١-٣٠٢

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر في ذلك المنصف ٢/١٦١ - ١٦٢

(٤) في الأصل (أنتم تضربون) ولا شاهد في ذلك ، ولعل الصواب ما أثبت ، ووجه شذوذه عن القياس أن الأصل في العائد على الاسم الموصول أن يكون ضمير غيبة ، وهو في هذه العبارة ضمير المخاطبين . فكان القياس أن يقال (أنتم الذين يضربون) .

(٥) كذا في الأصل ، والمشهور (عسى الغوير أبؤسا) ، انظر سيبويه ١/٢٤

(٦) الشاهد في قراءة ﴿ تزيغ ﴾ بالتاء وهي قراءة أكثر السبعة ، ولم يقرأ بالياء منهم إلا حفص وحمزة . انظر التيسير ١٢٠ ، وانظر فيما حكاه عن سيبويه في هذه الآية (الكتاب) ١/٣٦

ومن هذا الباب تسكينهم الياءات التي هي لامات في موضع النصب في الشعر . وإنما ذكرناه في هذا الفصل لأن أبا بكر حدثنا عن أبي العباس أنه كان يقول : لو جاء هذا في الكلام لكان عندي جائزاً حسناً . فمن ذلك ما أنشدناه أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال : أنشد يونس ـ أحسبه لعروة بن الورد :

أكاشر أقواماً حياء وقد أرى صدورهم بادٍ علي مراضها[1]

وأنشد أيضاً لبشر بن أبي خازم :

كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لحبها ما عشت شافي[2]

قال أبو بكر قال أبو العباس أنشدني أبو محلم بيت الخطفى :

يرفعن بالليل إذا ما أسدفا أعناق جنان وهامٍ رجفا[3]

وهذا في الشعر منه كثير ، وفي الكتاب منه غير بيت[4] . ووجه القياس فيه أن الألف قريبة من الياء وواقعة موقعها في مواضع تراها ، فكما أن الألف من المقصور[5] في الأحوال الثلاث على صورة واحدة كذلك تكون الياء فيهن عليها ، ومما يقوي قول أبي العباس أن هذا النحو قد جاء في الكلام والنثر وحال السعة ، فمن ذلك قولهم (لا أكلمك حيرى دهر) بإسكان الياء . ومن أضاف نحو (معدي كرب) لم يفتح الياء من (معدي) وهو في موضع نصب . ومن أجاز حركة هذه الياء كان مخطئاً تاركاً لكلامهم وإن كان القياس غيره ، كما أن من أعل (استحوذ) كان تاركاً لكلامهم .

---

(١) المنصف ١١٤/٢

(٢) ديوانه ١٤٢ ، ومختارات ابن الشجري ٢٦/٢ ، والمنصف ١١٥/٢ ، والخزانة ١٦١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٧٠ ، وشرح المفصل ٥١/٦

(٣) الرواية المشهورة (وهاماً رجفا) ولا شاهد فيها . كذا جاء في طبقات فحول الشعراء ٢٤٩ ، ونقائض جرير والفرزدق ١ ، والأغاني ٢/٨ (طبعة دار الكتب) ، وسمط اللآلي ٢٩٣ ، ٧٥٣

(٤) انظر في المسألة الخصائص ٢٩١/٢ ، ٣٤١ ، ٣٦٤

(٥) في الأصل (من المثنى) ولعل الصواب ما أثبت . انظر شرح المفصل ٥١/٦

وفي (معدي كرب) ضرب آخر من الشذوذ ، وهو أن (معدي) لا يخلو من أن يكون (فعلي) من (معد في الأرض) إذا أبعد ، أو يكون (مفعلا) من (عدا - يعدو) . وليس في الكلام (فعلى) ولا (مفعل) بكسر العين من المعتل اللام ، إنما يجيء على (مفعل) كـ (المعدى) و (المشتى) و (المغنى) ، فلا يحمل هذا على (فعلي) لأنه ليس في الكلام ، ولكن على (مفعل) لأمرين ، أحدهما : أن يكون هذا الحرف قد جاء على قياس الصحيح ليؤذن أنه الأصل كما جاء (القود) كذلك ، وكما جاء (المطلع) ، والآخر : أن الأسماء الأعلام قد تجيء في غير شيء مخالفة لغيرها ومختصة بأمثلة لا يشركها فيها غيرها ، ألا تراهم قالوا (موهب) و (رجاء بن حيوة) و (ثهلل)[1] ولست واجداً مثل ذلك في غيرها ، فكذلك يكون هذا الاسم على حدهن في المخالفة .

ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم (اليجدع) وإدخال لام التعريف فيه على الفعل ، فهذا شاذ عن القياس لأن موضوع[2] الفعل على خلاف التخصيص وشاذ في الاستعمال ، ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشده أبو زيد ، وهو :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع[3]

وفي هذا الشعر (اليتقصع)[4] وأظن حرفاً أو حرفين آخرين .

وأنشد أبو زيد :

---

(١) كأنها في الأصل (تهلل) ، وانظر المنصف ١١/٢ ، والمخصص ٢٠٥/١٣

(٢) في الأصل (موضع) وعلق في الحاشية لعله : موضوع

(٣) البيت لذي الخرق الطهوي . نوادر أبي زيد ٦٧ ، والخزانة ١٤/١ ، اللامات ٢٥ ، الإنصاف ١٥١/١ ، الإنصاف ٣١٦/١ ، ٥٢٢/٢ ، شرح الشواهد للعيني ٤٦٧/١ (في حاشية الخزانة) ومغني اللبيب ٤٩/١

(٤) وهو قوله :
فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره ذو الشيحة اليتقصع

وداعٍ دعا هل من مجيب (إلى الندى فلم يستجبـه عنـد ذاك مجيب)[1]

فقلت : (ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعـل أبي المغـوار منـك قريب)

وهـذا أوسع من الأول . وقـد حكاه يـونس وأبـو عبيـدة وخلف الأحمر وأبـو الحسن الأخفش .

وأنشد أبو عثمان عن أبي زيد عن خلف بن خليفة :

تخيرتهـا راميـة هرمـزيـة بهر قليـل[2]

---

(1) أسقط الناسخ من الشاهد مابين حاصرتين ، مع أن فيه موضع الشاهد وهو قوله : (لعل أبي المغوار) وهو في نوادر أبي زيد ٣٧ ، والخزانة ٣٧٠/٤ ، ومغني اللبيب ٢٨٦ من الجزء الأول (طبعة محي الدين عبد الحميد) . والبيتان من قصيدة لكعب بن سعد الغنوي في (أمالي القالي ١٤٨/٢ ـ ١٥١ ، ومختارات ابن الشجري ٢٥/١ ـ ٢٧ وجمهرة أشعار العرب ٢٧٤ ـ ٢٧٩ ، والأصمعيات (٩٧ ـ ١٠٠) وفيها جميعاً عدا الجمهرة : (لعل أبا المغوار) . وقد وردت الإشارة إلى هذه الرواية في نوادر أبي زيد أيضاً . و (لعل) على لغة من يجريها مفتوحة اللام أو مكسورتها ، وقد نقل البغدادي في الخزانة ٣٧٢/٤ عن أبي علي نفسه كلاماً في هذا الشاهد في (كتاب الشعر) تأول فيه هذا الشاهد على وجه آخر ، ونصه : « يجوز تخفيف (لعل) كما تخفف (أنْ) و (كأنْ) ، وعلى التخفيف يعلم ما أنشده أبو زيد (لعل أبي المغوار) إن فتحت اللام أو كسرت ، فوجه الكسر ظاهر ، وأما الفتح فلأن لام الجر يفتحها قوم مع المظهر كما تفتح مع المضمر ، فإنما خفف (لعل) وأضمر فيه (القصة) و (الحديث) كما أضمر في (إن) و (أن) والتقدير : (لعله لأبي المغوار قريب) ، أي جواب قريب ، فأقام الصفة مقام الموصوف » ا . هـ . وذكر البغدادي أن المرادي نقل هذا القول في شرح التسهيل عن أبي علي ، وكذا ابن هشام في المغني ، انظر المغني ٢٨٦/١ ، وقد عقب ابن هشام عليه بقوله : « وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف (لعل) ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ (لعل) لغة قوم بأعيانهم » ا . هـ وقد أشار البغدادي إلى أن ابن الشجري أخذ قول الفارسي وتصرف فيه ولم يعتبر ضمير الشأن .
وانظر أمالي بن الشجري ٢٣٧/١

(2) كذا في الأصل لم يتم الشاهد ، وهو برواية مخالفة في شرح شواهد الشافية ١١٥ وروايته :
تـزوجتهـا راميـة هرمـزيـة بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق
وقال « والبيت أنشده صاحب العباب ولم يعزه إلى أحد ، وقال الشاطبي أنشده السيرافي غفلاً ، ولم أقف على قائله ولا تتمته والله أعلم » ا . هـ . وكذلك هو في المخصص ١١٦/١٧

فأضاف إلى الاسمين جميعاً ، وليس ذلك بمعروف في شيء آخر . وأنشد عن أبي عثمان قال : أنشدني كيسان لابن همام السلولي :

لا يمسك المال إلا ريث يرسله

فأضاف (ريث) إلى الفعل .

وأنشد أبو الحسن :

يا بن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا
لنضربن بسيفنا قفيكا[1]

فإن شئت قلت : أبدل من التاء الكاف لاجتماعها معها في الهمس ، وإن شئت قلت أوقع الكاف ، وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول ـ للفاعل لإقامة القافية ، ألا تراهم يقولون (رأيتك أنت) و (مررت به هو) فتحمل[2] علامات الضمير المختص [الضمير المرفوع على ضميري النصب والخفض ، فعلى ذلك يجوز إيقاع علامات][3] بها بعض الأنواع في أكثر الأمر موقع الآخر ، ومن ثم جاء

---

(١) في الأصل (يابن الزبير) الأبيات ثم أثبتها في الحاشية ، وهذه الأبيات لراجز من حمير ، أنشدها أبو زيد في النوادر ١٠٥ عن المفضل ، وهي في سر الصناعة ٢٨١/١ ، والممتع ٤١٤/١ ، وأمالي الزجاجي ٢٣٦ ، والإبدال ١٤١/١ ، والإبدال والمعاقبة والنظائر ١٠٦ ، والخزانة ٢٥٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٥ ، وشرح شواهد المغني للبغدادي اللوح ٣٠١ ، وقد نقل البغدادي في كتبه الثلاثة جانباً من كلام أبي علي هاهنا بتصرف ، ونص في الخزانة أن الزجاجي رواه في آخر أماليه الكبرى ، على خلاف هذه الرواية فقال « باب التاء والكاف في المكنى ـ يقال : (ما فعلت) و (ما فعلك) ، قال الراجز :

يا بن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيكنا إليكا
لنضربن بسيفنا قفيكا

يريد (عصيتا) و (عنيتنا) ... » ا . هـ . والبيت الأخير في المخصص ١٤٤/١٧ ، والحجة ٦١/١

(٢) في الأصل وفي شرح شواهد المغني (فيحمل) وفي الخزانة : (فتجمل) وفي شرح شواهد الشافية (فيجعلون) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) ما بين حاصرتين زدته بعدُ من نسخة أخرى . انظر المسائل العسكريات بتحقيق إسماعيل أحمد عمايرة ص : ٧٩ .

(لولاك) ، وإنما ذلك لأن الاسم لا يصاغ معرباً ، وإنما يستحق الإعراب بالعامل ، وأنشدنا أبو الحسن الأخفش عن الأحول عن أبي عبيدة :

وكم موطن لولاي طحت ... ...[1]

فأما إبدال الياء من الألف في (قفا) في الإضافة ، فإنما أبدلت[2] كما أبدلت الألف منها فيمن قال (رأيت هذان) وقالوا أيضاً (علاك) و (ألاك)[3] وقد اطرد هذا في بعض اللغات ، وعلى هذا :

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع[4]

وقال أبو دواد الإيادي

فأبلوني بليتكم لعلي أصالحكم وأستدرج نويا[5].

---

(١) البيت بتمامه :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

كتاب سيبويه ٣٨٨/١ ، والكامل ١٠٩٧ ، والمقتضب ٧٣/٣ ، والخصائص ٢٥٩/٢ ، والمنصف ٧٢/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢١٢/٢ ، والإنصاف ٦٩١ ، وشرح المفصل ٢٣/٩

والبيت من قصيدة طويلة ليزيد بن الحكم الثقفي نقلها البغدادي في الخزانة ٤٩٦/١ ـ ٤٩٧ ، عن المسائل البصرية لأبي علي ، وهي برواية أقصر في أمالي القالي ٦٨/١ ، ولباب الآداب ٣٩٧ ـ ٣٩٩ ، ومنها أبيات في الأغاني ٢٩٥/١٢ ـ ٢٩٦ ، وعيون الأخبار ١١/٢ ـ ١٢ ، ٨٢/٣ ـ ٨٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٧٦/١ ـ ١٧٧ ، والعيني ٨٧/٣ ،وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢٣٧

(٢) في الأصل (أبدل) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل وفي الخزانة (إليك) و (عليك) ، ولعل الصواب ما أثبت . وانظر نوادر أبي زيد ٥٨ ، والمنصف ٢٠٢/١

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٩/٢ ، والمحتسب ٧٦/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٨١/١ ، وشرح المفصل ٣٣/٣ ، وأمالي المرتضى ٢٩٣/١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٢ ، والصحاح واللسان مادة (هوى) والتاج مادة (صرع) و (هوى) وأساس البلاغة ٢٢٦/١ ، والعمدة ١١٢/١ ، ١٩٢ ، والبحر المحيط ١٦٩/١ ، واللامات ٩٦ ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي من مرثيته المشهورة في بنيه ، ديوانه في شرح أشعار الهذليين للسكري ٤ ـ ٤١ ، والمفضليات ٨٥٠ ـ ٨٨٤ ، وجمهرة أشعار العرب ١٢٨ ، وانظر تمام تخريجها في المصدر الأول أي شرح أشعار الهذليين ١٣٥٥ فما بعدها

(٥) معاني القرآن للفراء ٨٨/١ ، والخصائص ١٧٦/١ ، ٣٤١/٢ ـ ٤٢٤ وأمالي ابن الشجري ٢٨٠/١

فأبدلت الياء من الألف في (نويّ) ومثله[1] ماأنشده أبو الحسن :

يطـوف بنـــا عكب في مَعَـــدِّ ويطعن بــالصملـــة في قفيـــا[2]

وكا أبدلت الألف منها في (حـاحيت) و (عـاعيت) حيث أريـد إزالـة التضعيف فيـه ، كا أريـد من نظيره من الواو وهو (ضـوضيت) و (قـوقيت)[3] وهذا منهب أيضاً وفي التنزيل ﴿ من إن تأمنه بدينـار ﴾ [سورة آل عمران ٧٥] وفيه ﴿ فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً ﴾[4] [سورة الفرقان ٥] .

وأما قول الفرزدق :

وبــاشر راعيهـا الصـلا بلبـانـه وجنبيـه حر النـار مـا يتحرف[5]

فقد يكون على العطف على عاملين كقول الآخر :

أوصيت من برة قلبـــــاً حرّا بـــالكلب خيراً والحمـــاة شرّا[6]

فإن أضمرت في قول الفرزدق الجار لتقدم ذكره كا ذهب إليه بعض النـاس في قولـه : ﴿ واختلاف الليل والنهـار آيـات ﴾[7] [سورة الجـاثيـة ٥] لم يخلص مـع ذلك من عيب آخر ، وهو الفصل بين المعطوف وحرف العطف ، وذلك مالا تكاد

---

(١) في الأصل (ومثل) ولعل الصواب ماأثبت .

(٢) الخصـائص ١٧٧/١ ، ومعـاني القرآن ٣٩/٢ ، والمحتسب ٧٦/١ ، ٣٣٦ ، واللســان مـادة (عكب) ونسبـه للمنخل اليشكري ، وإصلاح المنطق ٤٠٢ ، وشرح الحمـاسـة للتبريزي ٤٨/٢ ، والمخصص ١٠/٤

(٣) انظر المنصف ١٦٩/٢ فما بعدها ، والمحتسب ١٧٢/١ ، والممتع في التصريف ٥٨٩ فما بعدها .

(٤) وجـه الاستشهـاد بـالآيتين أن (دينـار) أصلـه (دنّـار) فـأبدلت أولى النونين يـاء كراهيـة التضعيف ، وأصل (تملى) : (تملل) ثم قلب ثاني المثلين ياء .

(٥) ديوان الفرزدق ٥٥٩ ، والحيوان ٢٨٩/١ ، وشرح القصائد السبع ٤٤٠

(٦) البيتان لأبي النجم العجلي من جلة أبيات في سياق خبر . الكامل ٨٤٠

(٧) في الأصل (لآيات) وهو خطأ . وهذه الآية تقرأ على وجهين فقرأها بنصب ﴿ آيات ﴾ حمزة والكسـائي ، وقرأهـا سـائر السبعـة بـالرفع ـ التيسـير ١٩٨ ـ وفيهـا شـاهـد على كلا القراءتين ، وانظر الكامل ٢٤٧ ، ٨٢٥ والمقتضب ١٩٥/٤ ، والمغني ٤٨٧ ، والبحر المحيط ٤٢/٨ ـ ٤٣

تجده في حال سعة واختيار . فأما قراءة من قرأ : ﴿ ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾ [سورة هود ٧١] بالفتح[1] فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة ، كأنه أراد أنها بشرت بها ، أو تحمله على موضع الجار والمجرور على حد من قرأ : ﴿ وحوراً عيناً ﴾ بعد ﴿ يطاف عليهم بكأس ﴾ [يريد سورة الواقعة ١٨ ، ٢٢][2] والوجه الأول ليس بالسهل ، لأن الواو عاطفة على حرف الجر وقد فصل بينها وبين المعطوف بها بالظرف . والآخر أيضاً كذلك وإن كان الأول أفحش ، وهذا - كما أعلمتك - إنما تجده في الشعر . وعلى هذا قوله :

أبو حنش يؤرقنا (وطلق وعمار وآونة أثالا)[3]

ففصل بالظرف أيضاً بينها ، وفيه ضرورة أخرى ، وهي أنه رخم في غير النداء ، ومن زعم أن ذلك محول على الفعل[4] على غير وجه الترخيم فما روته الرواة من أن هؤلاء قوم ابن أحمر هذا الذي غاب عنهم فهو يراهم في النوم لشدة شوقه إليهم يدفع أن يكون على ماذكره ، وأما قول العجاج :

قواطنا مكة (من ورق الحمي)[5]

---

(١) الفتح قراءة ابن عامر وحمزة وحفص وقرأ سائر السبعة بالرفع ، التيسير ١٢٥

(٢) هكذا وردت ثانية الآيتين في الأصل وهو خطأ ، التبست عليه آية ١٨ من سورة الواقعة وهي ﴿ يطوف عليهم ولدان مخلدون ﴾ بالآية ٤٥ من سورة الصافات وهي ﴿ يطاف عليهم بكأس من معين ﴾ والنصب في الآية الأولى ﴿ وحوراً عيناً ﴾ قراءة شاذة عن رسم المصحف الإمام وقد نسبها سيبويه ٤٩/١ وابن خالويه في شواذه ١٥١ إلى أبي بن كعب وزاد أبو حيان في البحر المحيط ٢٠٦/٨ نسبتها إلى عبد الله أيضاً . وأما المشهور من القراءة فيها فخفض الاسمين وبذلك قرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي ، ورفعها وبذلك قرأ باقي العشرة انظر النشر ٣٦٦/٢ ، والتيسير ٢٠٧

(٣) لم يرد منه في الأصل مابين حاصرتين مع أنه فيه موضع الشاهد والبيت لابن أحمر ، وهو من شواهد سيبويه ٣٤٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٢٦/١ ، ١٢٨ ، ٩٢/٢

(٤) يعني أنه منصوب لأنه مفعول معطوف على ماقبله من الضمير المنصوب . وهذا كما أفاد ابن الشجري في أماليه ٩٢/٢ - قول المبرد .

(٥) ديوان العجاج ٤٥٣/١ ، سيبويه ٨/١ ، ٥٦ المحتسب ٧٨/١ ، الخصائص ١٣٥/٢ ، واللسان (حمم) والمخصص ١٠٧/١٧

فمن ذهب فيه إلى أنه أراد (الحمام) فرخم ثم أبدل من الألف الياء لما ذكرت لك من مناسبة الألف لها فإن ذلك لا يصح ، وذلك أنه لا يخلو من أن يكون رخمه وفيه الألف واللام ، أو لم يكونا فيه . فإن كانا فيه لم يصح ترخيمه ، ألا ترى أن مافيه الألف واللام في النداء لا يبنى كما يبنى المفرد المعرفة ! فإذا لم يجز فيه بناء النداء فألا يجوز فيه الترخيم أولى ، وإن رخمه بعد نزع لام التعريف منه لم يجز أيضاً ، لأنه اسم جنس وليس واحداً منصوصاً ، والترخيم يجيء في الأعلام ولا يجيء في الأسماء الشائعة ، إلا فيما كان واحده بتاء التأنيث[1] كقوله :

جاري لا تستنكري عذيري[2]

وليس هذا الاسم كذلك ، وإذا كان على ما وصفت لك لم يجز تقدير الترخيم في هذا ، لأن التجوز للضرورة إنما هو أن يجوز في غير النداء ما يجوز في النداء ، فأما ما لا يجوز في النداء فكيف يتجوز به إلى غيره ! ولكن الأمثل من هذا أن تقدر حذف الألف من (الحمام) للضرورة كما يقصر الممدود ، فإذا حذف الألف اجتمع مثلان ، فأبدل من الثاني الياء ، وليس ذلك في الكثرة كـ (أمليت) و (تقضيت) ونحوه في الفعل ، ولكن حكى أحمد بن يحيي (لا وربيك[3] ما أفعل) يريد (لا وربك) فأبدل من المثل الثاني الياء . قال أحمد : وهي عمانية . فهذا نظير ما في البيت .

وأما قول العجاج :

خالط من سلمى خياشيم وفا[4]

---

(١) في الأصل (تاء التأنيث) ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) البيت للعجاج ديوانه ٣٢٢/١ ، سيبويه ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ، والخزانة ٢٨٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٨٨/٢

(٣) لسان العرب (ربب) ، والممتع ٣٧٠/١ ، وشرح الشافية ٢١٠/٣ ، والمحتسب ١٥٧/١ ، ٢٨٤

(٤) ديوان العجاج ٢٢٥/٢ ، والخزانة ٦٢/٢ ، ٢٦١ ، ٢٥٢/٣ ونقل في الموضع الأول عن أبي علي في (إيضاح الشعر) كلاماً فيه ، وقال عقبه : وبسط هذا الكلام في التذكرة القصرية وأطال وأطاب في المسائل العسكرية ، ونقل عنه في ثاني الموضعين كلاماً فيه أيضاً قاله من البغداديات . والخصص ١٣٦/١ ، ١٣٧ ، ١٢٨ ، ٩٦/١٤ ، ٧٨/١٥ ، ونقل عن أبي علي ١٣٤/١ ـ ١٣٧ نحواً مما هنا .

فإني أذكر لك أصله لتتبين مواضع الشذوذ فيه[1] .

اعلم أن أصل هذه الكلمة (فعل) الفاء منها مفتوحة تسمعها كذلك ، والعين منه واو ، واللام منه هاء ، وحروف العلة إذا كانت لامات فقد تحذف ، لما يعتورها من الحركات ، وهي مستنكرة فيها لمجانستها لها . فحذفت[2] للتخفيف ، وكي لا يكثر في كلامهم جملة ما يستثقلون ، والهاء مناسبة لهذه الحروف لخفائها وقربها من مخرج الألف وكونها بمنزلتها في بيان الحركة[3] ، ومن ثم كان الاختيار والأقيس في نحو (عليه) و ﴿ ألقى عصاه ﴾ [سورة الأعراف ١٠٧] و [سورة الشعراء ٣٢] و﴿ خذوه فغلوه ﴾ [سورة الحاقة ٣٠] حذف الحرف اللين اللاحق لهذا الضمير في الوصل . فلما أشبهت الهاء هذه الحروف وأجريت مجراها فيما ذكرت لك حذفت لاماً[4] أيضاً ، كما حذفن لامات في غير موضع . فمن ذلك قولهم : (شفة) و (عضة) و (سنة)[5] و (شاة) وكان حذفها أجدر لما ذكرت ، إذ قد حذف من هذه الحروف ما هو أدخل في الفم منها ، وأبعد شبهاً بحروف اللين منها ، ومن ثم أيضاً اعتورت هي[6] والحرف اللين الكلمة الواحدة ، وذلك قولك في (عضة) : (عضاه) واللام هاء على هذا القول . ومن قال :

وعضوات تقطع اللهازما[7]

كان اللام عنده واواً ، كذلك (سنة) فيمن قال :

---

(١) عالج أبو علي هذه المسألة في (البغداديات) وقد حققت كلامه فيها ، وأدرجته في ملحقات هذا الباب ، برقم (١)

(٢) في الأصل (منحذف) ولعل الصواب ماأثبت .

(٣) يريد أن الهاء تلحق في الوقف لبيان الحركة نحو : ﴿ ياليتني لم أوت كتابيه ، ولم أدر ماحسابيه ﴾ [سورة الحاقة ٢٥ ، ٢٦] ، وهي التي تسمى هاء السكت ، كما أن الألف تلحق لمثل هذا الغرض في لفظ (أنا) خاصة إذا وقف عليه .

(٤) في الأصل (لاماتها) ولعل الصواب ماأثبت .

(٥) في الأصل (شبة) ولعل الصواب ماأثبت .

(٦) في الأصل (اعتورهم) ولعل الصواب ماأثبت .

(٧) قبله : هذا طريق يأزم المآزما .

وهو من شواهد سيبويه ٨١/٢ ، والكامل ٧٨٨ ، والمنصف ٥٩/١ ، والمخصص ٧/١٤

ليست بسنهـــــــــاء[1] . . . . .

اللام هاء عنده ، ومن قال (المسانـاة) و(أسنتوا) كان اللام عنـده واواً . والتـاء[2] في (أسنتوا) منقلبـة عن اليـاء على حـد (أغـزيت) . فـأمـا (شفـة) فليست فيه إلا الهاء ، تقول : (شفاه) و (شافهت) . فكذلك هذا الحرف[3] لما حذفت اللام منه كما حذفته مما ذكرنا ، وبقيت العين التي هي حرف علة حرف إعراب ، وهـذه الحروف إذا وقعت حروف إعراب ، لـزم انقـلابها ألفـاً لكـونهـا متحركـة طرفـاً واقعـة بعـد متحرك ، وإذا انقلبت ألفـاً سكنت ، ويلحقـه التنوين ، فيلزم أن يحـذف لالتقـاء السـاكنين ، فيبقى الاسم على حرف واحـد ، فلما كان كذلك أبدلت من هذه العين الميم ، لمشاركته لها في المخرج ، كما أبدلت من الياء الواو كذلـك ، فبقي الاسم على حرفين ، وكون الأسماء على حرفين من هـذه المحذوفـات غير ضيـق ، فمن ثم قـالـوا في (واحـد)[4] (الأفـواه) : (فم) ، فـإذا أضفت لم تبـدل وتركت العين على حـالهـا ، لأمنـك بقـاء الاسم على حرف واحـد لمعاقبة الإضافـة التنوين ، ومن ثم لم يستعمل في حـال الإضـافـة بـالميم إلا في شعر كقوله :

يصبح ظمآن وفي الماء فمه[5]

---

(1) تمامه :

ليست بسنهـــــاء ولا رجبيـــــة ولكن عرايـــا في السنين الجـوائـح

وهو من أبيات لـسويد بن الصامت الأنصاري قالها في دين أدانه فـاستفـات في قضـائـه بقومـه فقصروا ، وقد جمعها الأستاذ محمود محمد شاكر في حواشيـه على تفسير الطبري ٤٦١/٥ ـ ٤٦٢ من مختلف مظانها ، واجتهـد في ترتيبهـا والبيت في معـاني القرآن للفراء ١٧٢/١ ، وأمـالي القـالي ٢١/٢ وسمـط اللآلي ٣٦١ ، وتهـذيب الألفـاظ ٥٢٠ ومجـالس ثعلب ٩٤ ، واللســان (رجب ، قرح ، سنـه ، عرا) ، والمخصص ٥٤/١٦ ، وعجـزه فيـه ١٤٢/١٢ ، وربمـا نـسب هـذا البيت إلى أحيحة بن الجلاح .

(2) في الأصل « واللام والتاء ... » ويظهر أن لفظ (واللام) مقحم .

(3) يعني (فوه) .

(4) زيادة يقتضيها السياق .

(5) البيت لرؤبة ، ديوانه ١٥٩ ، والمخصص ١٣٦/١ ، والخزانة ٢٦٦/٢

وكان القياس فيمن أفرد أن يبدل من العين الميم لما أعلمتك ، فلما ترك هذا القائل[1] الإبدال ، صار العين حرف إعراب فانقلبت ألفاً ، ولحق التنوين فانحذف الساكن الأول فبقي الاسم على حرف واحد ، فكأن خارجاً ، وجملة الأمر الأكثر عما[2] عليه الأسماء المظهرة المتمكنة ، ألا ترى أنك لا تجد اسماً مظهراً في كلامهم على حرف واحد ! فإن قلت : فقد قالوا في القسم (م الله لأفعلن) ومن النحويين من ذهب إلى أنه محذوف من (أيمن) كأن اللام حيث كانت نوناً حذفت ، كما حذفت من قولهم (دد) ألا تراهم أتموا فقالوا (ددن) مثل (حزن) وهو أيضاً مشابه في الخفاء بالحروف[3] اللينة ، ووقع أيضاً مواقعها في الزيادة وكونها إعراباً ، وإدغامه في الياء والواو ، فلما كان كذلك حذفت لاماً[4] كما حذفن لامات ، وحذفت الفاء التي هي ياء لأنها تعتل في مواضع ، فبقي الاسم على حرف واحد ـ فإن ذاك حرف نادر ، وجاز ذلك فيه عند القائلين بهذا القول ، لمشابهته الحرف في لزومه موضعاً واحداً ، ألا ترى أنه لا يتعدى القسم ! وليس (مُ) كذلك . على أن أبا بكر كان يقول إنها ليست محذوفة عنده من (أيمن) وإنما هي (من الله) فحذفت النون لالتقاء الساكنين . قال « ألا ترى أنهم قد استعملوا هذا الحرف في القسم ، فقالوا : (من ربي لأفعلن) وغيروه أيضاً فضموا الميم منه . والنون قد تحذف لالتقاء الساكنين حذفاً كالمطرد ، ألا ترى أن بعض القراء قد قرأ ﴿ أحد ، الله ﴾[5] [سورة الإخلاص ١ ـ ٢] و ﴿ قالت اليهود

---

(١) يعني العجاج في بيته السالف .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب (عن جملة الأمر الأكثر مما عليه) .

(٣) كذا في الأصل ولعل الصواب (مشابه ... للحروف ، أو مشبه .. بالحروف) .

(٤) كذا كتبها في الأصل ، وهي صواب ، إلا أنه ظن أنه أخطأ فوضع فوقها إشارة الاستدراك وكتب في الحاشية (تها) يريد (لاماتها) !! .

(٥) يعني بحذف التنوين من ﴿ أحد ﴾ في الوصل . وقد نسب أبو حيان في البحر المحيط ٨/٥٢٢ هذه القراءة إلى أبان بن عثان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ، وابن أبي إسحاق ، وأبي السمال ، وأبي عمرو في رواية يونس ، ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه .

عزير ابن الله ﴾[1] [سورة التوبة ٣٠] وقد جاء :

حميـــد الـــذي أمـج داره[2]

وأنشد أبو عمرو :

وحاتم الطائي وهاب المئي[3]

وهـذا كثير في الشعر . وأجرى النون مجرى حرف العلـة في الحـذف لالتقـاء الساكنين ، ومن ثم قالوا (لم تـك منطلقـاً) فـإن قلت : إن هـذه النون من نفس الحرف ، وتقع أيضاً في موضع الحركة ، فهلا لم يمتنع تـأويلـه هـذا كما لم يقولوا (لم يـك الرجل منطلقـاً) ولكن أثبتـوا لمفـارقتـه حرف اللين في هـذا المـوضـع لمكان الحركة ؟! قيل إنها ـ وإن كانت تقع في موضع الحركة ـ فقـد جـاء محـذوفـاً ، ألا ترى أنهم قد أنشدوا :

لم يـك الحـق على أن هـاجـه[4] . . . .

---

(١) يعني بحذف التنوين من ﴿ عزير ﴾ مع أنه مخبر عنه بلفـظ ﴿ ابن ﴾ لاموصوف بـه . وهي قراءة أكثر العشرة ، لم يقرأها منهم بـالتنوين إلا عـاصم ، والكسـائي ، ويعقوب . انظر النشر ٢٦٩/٢ ، والتيسير ١١٨ .

(٢) تتمته :

.... أخــو الخر ذو الشيبـــة الأصلـع

وهو ثاني ثلاثة أبيات لحميد الأمجي ـ وكان معـاصراً لعمر بن عبـد العزيز ـ سـاقهـا يـاقوت في معجم البلـدان (أمج) ، ويظهر أن في البيت إقواء ، فـإن البيتين الآخرين مكسورا الروي . والبيت في نـوادر أبي زيـد ١١٧ ، والكامـل ٢١٦ ، والمقتضب ٣١٣/٢ ، وأمـالي ابن الشجري ٣٨٢/١ ، ١٨٢/٢ والإنصاف ٦٦٤ ، وتوجيه إعراب أبيات ملغزة ٨٢ ،ولسان العرب (أمج) .

(٣) الخصـائص ٣١١/١ ، والإنصـاف ٦٦٣ ، واللســان (م أ ي) ، وشرح شـواهـد الشـافيـة ١٦٢ ، والخزانة ٣٠٤/٣ ، ٤٠٠ ، ٥٥٤/٤ ، ٥٩١ ، وهو من جلة أبيـات أوردهـا أبو زيـد في نوادره ٩١ لامرأة من بني عقيل تفخر بأخوالها من اليمن وقبله .

حيـــدة خـــالي ولقيـــط وعلي وحـاتم الطـائي وهـاب . . . . .

وقد ذكر البغـدادي في الموضع الأول من الخزانـة أن أبا زيـد أنشـده في موضع آخر من نوادره منسـوباً لامرأة من بني عامر ، ولم أجده في مطبوعة النوادر إلا في الموضع المذكور آنفـاً . وكان في الأصل « وأنشد أبو عمر » ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) تتمته :

. . . . رسم دار قـــد تعفى بــــالسرر

وهو لحـسيل بن عرفطـة في نوادر أبي زيـد ٧٧ ، والخصـائص ٩٠/١ والمنصف ٢٢٨/٢ ، والتام في تفسير أشعار هذيل ١٧٥ ، والخزانة ٧٣/٤ ، واللسـان (طوف) .

فحذفت مع كونها في موضع الحركة ، فكذلك لا يمتنع الحذف في ذلك التأويل لمكان الحركة .

فإن قلت : إن الحروف لا يحذف منها إلا أن تكون مضاعفة ، وليس في (من) تضعيف قيل ، قد حذفت النون بعينها لالتقاء الساكنين في الحرف في قوله :

ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل[1]

وقالوا : (هلم)[2] .

فإذا كان كذلك كان حمله على هذا الوجه أسوغ من حمله على أنه اسم مظهر على حرف واحد ، لأن ذلك لم يجىء في موضع ، وقد حكي أن كثيراً من الناس قد لحنوا العجاج في قوله هذا ، ووجه ذلك غير خفي .

ومما يجري مجرى (فم) في الإضافة في كونه على حرفين أحدهما : حرف لين لأمن التنوين قولهم (ذو مال) .

ومنه أيضاً ما حكاه أبو الحسن عن يونس عن أبي عمرو من أنه كان ينشد :

أبي جوده (لا) البخل واستعجلت به (نعم) من فتى لا يمنع الجوع قاتله[3]

---

(١) تتمته :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك . . . .

كتاب سيبويه ٩/١ ، والمنصف ٢٢٩/٢ ، اللامات ١٧٨ ، وأمالي ابن الشجري ٣٨٥/١ ، والإنصاف ٦٨٤ ، والخصائص ٣١٠/١ ، والمغني ٢٩١ ، والخزانة ٣٦٧/٤ ، والموشح ١٤٧ ، وهو من مقطوعة للنجاشي الحارثي في صفة الذئب ، أوردها ابن قتيبة في المعاني الكبير ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، والمرتضى في أماليه ٢١١/٢ ، وابن الشجري في حماسته ٢٠٧ ، والوساطة ٤٤١

(٢) كذا في الأصل ولم أعرف وجهها .

(٣) الحجة في علل القراءات السبع ١٢٥/١ ، والخصائص ٣٥/٢ ، ٢٨٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢ ، ٢٣١ ، ومغني اللبيب ٢٤٨ ، واللسان (الصحاح (لا)) ، وقد نقل البغدادي في شرح شواهد المغني اللوح ٢/٤٧٠ كلام أبي علي في هذا البيت ههنا باختصار ، والأضداد لابن الأنباري ٢١١

فهذا على قول أبي عمرو مضاف كما ترى ، فإذا أضافه فقد جعله اسماً ، وإذا جعله اسماً لزمه أن يكون على ماتكون عليه الأسماء ، وليس في مفرداتها شيء على حرفين أحدهما حرف لين ، وهكذا القياس في هذا إذا آثر أن يجعله اسماً إلا أنه لما كان مضافاً كان بمنزلة ماذكرت لك من قولهم (فوك) و (ذومال) ، وساغت الإضافة لأن (لا) قد تكون للجود كما تكون للبخل ، فقياس الألف في (لا) أن تكون عيناً في موضع حركة ولا تكون على حدها قبل النقل ، ألا ترى أن الضمة في قولك (هي الفلك) غير الضمة في قولك (هو الفلك)[1] ، ومن ثم رد النحويون الفاء في ترخيم (شية) اسم رجل على (لغة)[2] من قال (ياحار) ، فأجمعوا على الرد وإن اختلفوا في غيره ، فقد تبين لك من جملة ماذكرنا موضع الشذوذ في هذه الكلمة .

فأما قوله :

هما نفثا في فيَّ من فمويهما[3] ... ...

فمن النحويين من يذهب إلى أنه أوقع الحرف موقع اللام ، واجتمع مع ماهو بدل منه . قال أبو بكر : والذي حسن ذلك له أن الكلمة كانت قبل الرد ناقصة ، ولولا نقصانها لم يسهل هذا .

فإن قلت فلم لاتكون الواو بدلاً من الهاء التي هي لام ، وتكون هي والهاء تعاقبان على الكلمة كما تعاقبتا في (عضة) و (سنة) فإنك لاتجد الواو لاماً في

---

(١) يريد أن (الفلك) مفرد وجمع بأن ، فإذا أردنا به الجمع ، فإن ضمة الفاء فيه هي - في التقدير - غيرها ، عندما ننوي به المفرد .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٣) تتمته :

... ... على النابح العاوي أشد رجام

وهو من شواهد سيبويه ٨٣/٢ ، ٢٠٢ ، والمقتضب ١٥٨/٣ والإنصاف ٢٤٥ ، وشرح شواهد الشافية ١١٥ - ٤٤٩ ، والخزانة ٢٦٩/٢ و ٢٤٦/٣ ، وهو للفرزدق من قصيدة طويلة أعلن فيها توبته وهجا إبليس .

هـذه الكلمـة في غير هـذا المـوضـع ، فليس هـو إذن كما ذكرت من (سنـة) و (عضة) .

فإن قلت : إني ـ وإن لم أجده في موضع ـ لم يمتنع أن أحمله عليه ، لأني لاأجد العوض والمعوض منه يجتمعان ، فهو مذهب .[1]

ومما يجيزه النحويون في اضطرار الشعر قطع همزة الوصل في الدرج ، ووجه ذلـك أن الـوصـل يجري مجرى الـوقف ، كما أجري الـوصـل مجرى الـوقف في (سبسبّـا)[2] و (عيهـلّ)[3] . وأمثـل ذلـك أن يكـون في نصف البيت كقـول الشاعر :

أو مـذهب جـدد على ألـواحـه النـــاطـق المبروز والمختـوم[4]

---

(١) هي في الأصل تشبه أن تكون (مذهبه) ، والصحيح ماأثبت .

(٢) يريد في قول القائل :

تترك ماأبقى الدّباسبسبّا

وهو من مقطوعة من الرجز ، نقلها البغدادي في شرحه على شواهد شرح الشافية ٢٥٤ ، وجاء فيما نقله عن ابن عصفور نسبتها إلى ربيعة بن صبيح . ثم ذكر أن الرضي نسبها تبعاً لابن السيرافي ، وغيره إلى رؤبة ، وأنه لم يجدها في ديوانه ، ثم نقل عن أبي محمد الأعرابي أنها من شوارد الرجز التي لا يعرف قائلها .

(٣) يريد في قول القائل :

ببازل وجناء أوعيهـــــل

وهو من شواهد سيبويه ٢٨٢/٢ ، والمنصف ١١/١ ، وسر الصناعة ١٧٨/١ ، والمحتسب ١٠٢/١ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦ ، واللسان (عهل) ، وهو من أرجوزة أطول رواياتها في مجالس ثعلب ٦٠١ ـ ٦٠٤ عن الفرّاء ، عن امرأة من بني دبير إلا أنه لم يصرح باسم قائلها . وقد عزى الشاهد في كتاب سيبويه إلى رجل من بني أسد وسمي في اللسان (خلل ، طول ، عطبل ، عهل ، قتل ، كلل) منظور بن مرثد الأسدي .

(٤) البيت للبيد وهو من شواهد سيبويه ٢٧٤/٢ ، والخصائص ١٩٢/١ ، ومقاييس اللغة ٢١٨/١ ، واللسان والتاج (برز ، ذهب ، نطق) وعجزه في معاني القرآن للفراء ٨٧/٢ ،وقطعة من عجزه في مجالس ثعلب ٢٣٣ . وروايته في ديوان لبيد ١١٩ ، والمخصص ١٧٧/١٤ : « . . . . على ألواحهن الناطق . . . . ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وفي هـذا ضرب آخر من الضرورة وهـو قـولـه[1] (المبروز) والمراد (المبروز به) فحذف ، وحكم الضمير المنصوب إذا اتصل باسم الفـاعل الـداخلـة عليـه الألف واللام على معنى (الذي) ألا يستحسن حذفه (مع أنه يحسن حذفه)[2] من الفعل في صلة (الذي) . قال أبو عثمان : فإن حذف الضمير من اسم الفاعل كان قبيحاً ، وهو جـائز في القيـاس ، ولا يكاد ذلـك يوجـد في كـلام ولا شعر ، فـإذا لم يحسن حذف الضمير المتصل من اسم الفاعل مع حسن حذفه من صلة (الذي) فألا يحسن حذف الضمير المتصل بالجار المنفصل من اسم الفاعل مع اسم الفاعل أجدر ، إذ كان حذف ذلـك من صلـة (الـذي) غير مجوّز ، ألا ترى أن من قـال (الـذي ضربت أخوك) لم يقل (الذي مررت زيد) وهو يريد (به) كما لا يقول (الذي ضربت عمرو) وهو يريـد (ضربت أخـاه) لاجتماع الضمير في الموضعين في الانفصـال من الفعل ، فإذا كان كـذلـك علمت أن هـذا الحـذف في البيت قبيح ، ولا يستقيم إلا على هذا التقدير ، ألا ترى أنك تقول (برز زيد) و (أبرزته) و (وبرزت به) وعلى هذا قال :

. وابرز ببرزة حيث اضطرك القـــدر[3]

وكأن الـذي يسوغ ذلـك في الضرورة أن الجـار مع المجرور في موضع نصب ، بدلالة أنك تعطف عليه كما تعطف على المنصوب[4] فكما [استجازوا حذف المفعول

---

(١) في الأصل (قولهم) ولعل الصواب ماأثبت .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) تمامه :

خـل الطريـق لمن يبني المنـــار بـــه . . . .

والبيت لجرير ، ديـوانـه ٢١١/١ (ط . دار المعـارف) ، والأغـاني ١٨/٨ والبيت من شـواهـد سيبـويـه ١٢٨/١ ، وأمـالي ابن الشجري ٣٤٢/١ ، والصـاحبي ٣٠٠ ، والموشـح ٢٠٤ ، واللسـان (برز) . وهو من قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ ، و (برزة) أم المهجو .

(٤) ولصـاحب أبي علي أبي الفتح بن جني في الخصـائص ١٩٢/١ تـوجيـه آخر لبيت لبيـد ، قـال : « ...أي : المبروز به ، ثم حـذف حرف الجر فـارتفع الضمير فـاستتر في اسم المفعول وعليـه قول الآخر :

إلى غير موثوق من الأرض تذهب

من الصلة وكان هذا بمعناه فكذلك][1] استجازوا حذف الجار مع المجرور ولم يكن الجار ـ وإن كان منفصلاً من الصلة ـ كـ (أخيه) ونحوه من الأسماء المنفصلة ، لأن ذلك يقصد في نفسه ، وليس الجار كذلك لأنه متعلق أبداً بالمجرور ، فكأنه من أجل ذلك بمنزلة ما هو من جملة الاسم . واستجازتهم لهذا ـ مع أنه لم يجر ذكر حرف جار يدل على المحذوف ـ مما يقوي مذهب الخليل وسيبويه وأبي عثمان في قول الراجز :

إن الكريم ـ وأبيك ـ يعتمل   إن لم يجد يوماً على من يتكل[2]

والمعنى عندهم : إن لم يجد يوماً (على)[3] من يتكل عليه ، فحذف ، وكان حذف هذا أحسن من الأول ، لجري ذكر حرف الجر ، ألا ترى أنه يستجاز (بمن تمرر أمرر) و (على أيهم تنزل أنزل) ، فتحذف الجار من الفعل الثاني ولو قلت (من تكرم أنزل) تريد (عليه) : لم يسغ ، كما ساغ في الأول من حيث لم يجر ذكر الحرف كما جرى في الأول . فأما (على) في قوله :

إن لم يجد يوماً على . . . . . .

= أي (موثوق به) ثم حذف الجر ، فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول » اهـ . على أن أبا حاتم اتهم هذه الرواية وذهب إلى أنه :

الناطق المبرز والمختوم

بالحزل ، وأن الرواة غيروه فراراً من الزحاف ، وحكي عنه أيضاً أنه قال فيه : « ولعله المزبور ، وهو المكتوب » انظر اللسان والصحاح (برز) على أن الجوهري تعقبه بقوله : وقال لبيد أيضاً في كلمة له أخرى :

كما لاح عنوان مبروزة   يلوح مع الكف عنوانها .

فهذا يدل على أنه لغته . والرواة كلهم على هذا ، فلا معنى لإنكار من أنكره . أ هـ .

(١) ما بين حاصرتين زدته بعدُ من نسخة أخرى . انظر المسائل العسكريات بتحقيق إسماعيل عمايرة ، ص : ١٠٠ .

(٢) كتاب سيبويه ٤٤٣/١ ، والخصائص ٣٠٥/٢ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وأمالي ابن الشجري ١٦٨/٢ ، والمغني ١٤٤ ، والخزانة ٢٥٢/٤ ، وللبيت تخريجات شتى حكاها البغدادي ونص في آخر كلامه عليه أنه من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، والموشح ١٥٢

(٣) زيادة من شرح شواهد المغني للبغدادي اللوح ٢/٢٧١ ، وقد نقل كلام أبي علي ههنا بتصرف واختصار . وانظر الخزانة ٢٥٢/٤ وشرح الأعلم لشواهد سيبويه في حاشيته ٤٤٣/١ .

فزائدة في قولهم . والمعنى : إن لم يجد من يتكل عليه ،تعدى الفعل بالحرف كما تقول : (ضربت لزيد) وفي التنزيل ﴿ ردف لكم ﴾ [سورة النمل ٧٢] و ﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾ [سورة يوسف ٤٣] ، وقال تعالى ﴿ ألم يعلم بأنّ الله يرى ﴾ [سورة العلق ١٤] و ﴿ يعلمون أن الله هو الحق المبين ﴾ [سورة النور ٢٥] فوصل الفعل مرة بالحرف ومرة بلا حرف ، فكذلك هذا : (وجدته) و (وجدت عليه) بمعنىً . فأما المحذوف من الصلة فيكون على أنه حذف الجار والمجرور ، كما قدر في قوله ﴿ لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ﴾ [سورة البقرة ٤٨] أن (فيه) مراد[1] . وإن شئت قلت : حذف الحرف فوصل واتصل الضمير ، ثم حذف كما حذف في نحو : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ﴾ [سورة الفرقان ٤١] وهذا التقدير أسهل من الأول . وأنشدنا عن أبي العباس :

فمن يك لم يغرض فإني وناقتي بفلج إلى أهل الحمى غرضان
أحنّ كما حنّت وأبكي صبابة وأخفي الذي لولا الأسا لقضاني[2]

يريد : (قضى علي) ، فحذف وأوصل . وقرأ بعضهم : ﴿ من فضة قدروها ﴾[3] [سورة الإنسان ١٦] يريد : (قدروا عليها) ، فأوصل الفعل بعد الحذف .

وقول البغداذيين في البيت : إن (لم يجد يوماً) بمنزلة : يعلم ، (كأنه : قال[4]) (إن لم يعلم على من يتكل) . فالكلام في تأويلهم هذا استفهام ، وموضع

---

(١) في الأصل (مراداً) كأنه توهمه اسماً لـ (أن) و (فيه) خبره . والصواب ما أثبت . وقد وقع الجار والمجرور (فيه) اسماً لـ (أن) إذ أريد به لفظه . يريد أن لفظ (فيه) مقدر في الآية أي : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزي فيه نفس عن نفس ..... ﴾ .

(٢) أنشدهما المبرد في الكامل ٣١ لأعرابي من بني كلاب ، وثانيهما من شواهد المغني ١٤٢ ، وهما باختلاف في بعض اللفظ في البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ ١٢٧

(٣) نسب أبو حيان هذه القراءة في البحر المحيط ٣٩٧/٨ - ٣٩٨ إلى علي ، وابن عباس والسلمي ، والشعبي ، وابن أبزى ، وقتادة ، وزيد بن علي ، والجحدري ، وعبد الله بن عبيد بن عمير ، وأبي حيوة ، وعباس عن أبان ، والأصمعي عن أبي عمرو ، وابن عبد الخالق عن يعقوب .

(٤) زيادة من شرح شواهد المغني للبغدادي ، اللوح ٢٧١/٢

الجملة نصب ، كقوله ﴿ إن الله يعلم ما يدعون من دونه ﴾[1] [العنكبوت ٤٢] و ﴿ إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله ﴾ [سورة الأنعام ١١٧] فالجار في قولهم متصل بـ (يتكل) وهو والمجرور في موضع نصب بـ (يجد) . وقول الرياشي في هذا كقول البغداذيين .

ومن الضرورة غير المستحسنة ماأنشده أبو بكر عن السكري عن أبي حاتم :

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس[2]

الباء متحركة بالفتح على تقدير إرادة النون الخفيفة ، ولا يخلو من أن يريد به الوقف أو الوصل ، فإن أراد الوصل كان الحكم أن يثبت نوناً في الصلة كقوله ﴿ لنسفعن بالناصية ﴾ [سورة العلق ١٥٠] ، وإن أراد الوقف وجب أن يبدل منها الألف كما يبدل منها في ﴿ لنسفعن ﴾ فلم يجيء على واحد من الأمرين ، ولكنه حذف الحرف لدلالة الفتحة عليه .

ومثل ذلك في خروجه عن حد الوقف والوصل جميعاً قول الشاعر :

. ماحج ربه في الدنيا ولا اعتمرا[3]

الوصل في هذا أن تلحق الواو . و (لو)[4] أجرى الوصل مجرى الوقف (لقال)[4] (ربه في الدنيا) كقول الآخر :

---

(١) في الأصل كقوله : ﴿ إن الله يعلم ﴾ كأنه قال : (إن لم يعلم ماتدعون من دونه) .

(٢) البيت مصنوع على طرفة فيما قال أبو حاتم ، انظر نوادر أبي زيد ١٣ ، وكذلك قال ابن جني في سر الصناعة ٩٣/١ أنه « مدفوع مصنوع عند عامة أصحابنا ولا تثبت به رواية » وقد نص على أنه مصنوع ـ فيما يقال ـ ابن بري ، انظر اللسان (قنس) على أن أبا الفتح استشهد به في الخصائص ناعياً مافيه من ضعف في القياس ، وقلة في الاستعمال ، دونما تصريح بأنه مصنوع .

(٣) صدره :

أو معبر الظهر ينبي عن وليته ماحج . . . .

وهو في كتاب سيبويه ١٢/١ منسوباً لرجل من باهلة ، والمقتضب ٢٨/١

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

.... ومطوواي مشتاقان له أرقان[1]

فهذا أجرى الوصل مجرى الوقف ، والآخر ليس على ذلك ، ولكن حذف الحرف اللاحق له في الوصل لدلالة النغمة عليه . وحذف هذا أسهل من حذف الواو من الضمير المنفصل المرفوع ؛ لأن هذه الواو قد تحذف في الوقف والوصل جميعاً إذا سكن ماقبلها . والواو في (هو) والياء في (هي) لايحذفان في حال سعة ، إنما جاء في ضرورة الشعر في قوله :

.... إذ هـ من هـــــواكا[2]

وقول الآخر :

فبينـــا هـ يشري رحلـــه ....[3]

على وجه التشبيه بهذا الحرف اللين اللاحق بضمير المنصوب أو المجرور ، لاجتماعهما في أنهما علامتا ضمير ، وأن المحذوف[4] في القبيلين حرف لين[4] وإن

---

(1) صدره :

فظلت لدى البيت العتيق أخيله ومطـواي ....

والبيت ليعلى الأحول الأزدي وقيل لغيره ، انظر الخزانة ٤٠١/٢ ـ ٤٠٥ ، وهو في المقتضب ٣٩/١ ، ٢٦٧ ، والمحتسب ٢٤٤/١ ، ٣٢٣ ، والخصائص ١٢٨/١ ، ٣٧٠

(2) تمامه :

دار لسعدى إذ هـ من هواكا .

وهو في كتاب سيبويه ٩/١ ، والخصائص ٨٩/١ ، والإنصاف ٦٨٠ ، الموشح ص ١٤٧ ، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠ ، والخزانة ٢٢٧/١ ، ٣٩٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ونص في الموضع الأول أنه من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلوها .

(3) تمامه :

فبينا هـ يشرى رحله قال قائل : لمن جمل رخو الملاط نجيب

والبيت في شرح الأعلم لشواهد الكتاب في حاشيته ١٤/١ ، وذكر أنه مما أنشده الأخفش في باب الفاعل . وهو أيضاً في الخزانة ٣٩٦/٢ ، وذكر أنه يروى بـ (ذلول) بدل (نجيب) وأنه وقع في شعرين لاميين أحدهما للعجير السلولي والآخر للمخلب الهلالي ، إلا أنه نقل أيضاً أن الأخفش أنشده كما هنا في كتاب القوافي في جملة أبيات اختلف الروي فيها بأحرف متباعدة المخارج . وهو في الخصائص ٦٩/١ ، والموشح ١٤٦

(4-4) في الأصل (وأن الحروف في القبيلين حروف لين) ولعل الصواب ماأثبت .

اختلفا فيا ذكرت لك .

فإن قلت : فهل يكون هذا البيت المحذوف فيه الخفيفة[1] على قياس قول من حذف التنوين من الاسم في موضع النصب ، كقول الأعشى :

إلى المرء قيس أطيـــــــل السرى وآخـــــــذ من كل حي عصم[2]

فحذف البدل من التنوين ، كا يحذفه من المجرور والمرفوع[3] . والخفيفة يثبت البدل منها إذا انفتح ما قبلها ، كا يثبت البدل من التنوين إذا انفتح ما قبله ، فإن ذلك لا يكون على هذا القياس لثبات الفتحة ، ألا ترى أنه لو كان على قياس (عصم) ، لوجب أن تسكن اللام كا سكنت منه ، فإن تحرك[4] اللام منه دلالة على أنه (ليس)[5] على هذا الحد .

وأما قول الآخر :

لا تهين الفقير علـــــــك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه[6]

فعلى تقدير الخفيفة ، وهو مستقيم مقيس ، إلا أنك حذفتها لالتقاء الساكنين ، ولم تثبتها كا تثبت في (زيد العاقل) وكذلك حكمها في الكلام وحال السعة .

---

(١) يريد البيت الذي سبق نقل أنه مصنوع على طرفة .

(٢) هو من قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب ، ديوانه ٤ ، وهو في الخزانة ٢٦٤/٢ ، وذكر أن الاستشهاد به كثير في كتب أبي علي وتلميذه ابن جني .

(٣) في الأصل (والمنصوب) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل (تحركت) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) البيت للأضبط بن قريع من مقطوعة في أمالي القالي ١٠٧/١ ـ ١٠٨ ، والبيان والتبيين ٢٤١/٣ ـ ٢٤٢ ، والشعر والشعراء ٣٨٣ ، والأغاني ١٥٤/١٦ ، وحماسة ابن الشجري ١٣٧ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٥٥ ، وشرح الشواهد للعيني ٣٣٤/٤ ـ ٣٣٥ (بهامش الخزانة) ، وانظر الخزانة ٥٨٨/٤ ـ ٥٩١ ، والبيت بمفرده في عيون الأخبار ٢٤٧/١ ، وأمالي ابن الشجري ٣٨٥/١ ، ومغني اللبيب ١٥٥ ، وفي بعض رواياته (لا تحقرن الفقير) ، و (ولا تعادي الفقير) ولا شاهد فيها .

وأخبرني أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال : أخبرني ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من العرب من يقول :

ألا أيهذا الزاجري احضرَ الوغى[1]

بنصب (احضر) على إضمار (أن) وهذا قبيح ، ألا ترى أن (أن) لا تكاد تعمل مضمرة حتى يثبت منها عوض نحو الفاء والواو ، أو تعطف على اسم . فأما إعمالها على هذا الحد فغير موجود ، إلا أن نصب الفعل يدل عليها ، كما أن الفتحة في البيت تدل على النون المحذوفة .

ومما حذف منه في الضرورة مالا يستحسن حذفه في حال السعة والاختيار قوله :

وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعل[2]

حذف الألف من (المعل)[3] في القافية تشبيهاً بالياء في قوله :

... ... وبعض القوم يخلق ثم لا يفر[4]

---

(١) البيت لطرفة من معلقته وتمامه :

... ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

ونصب (احضرَ) فيه رواية الكوفيين ، وأما البصريون فروايتهم الرفع ، انظر الكتاب ٤٥٢/١ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، وسر الصناعة ٢٨٦/١ ، وشرح القصائد السبع ١٩٢ ـ ١٩٣ ، ومغني اللبيب ٢٨٣ ، وأمالي ابن الشجري ٨٣/١ ، والخزانة ٥٧/١ ، ٥٩٤/٣ ، ٦٢٥

(٢) البيت للبيد إلا أنه أخل به أصل ديوانه واستدركه من غير ما مصدر محققه ١٩٩ . وهو في كتاب سيبويه ١٩١/٢ ، ومجاز القرآن ١٦٠/٢ ، والبيان والتبيين ٢٦٦/١ ، وطبقات ابن سلام ٢٨٤ ، والخصائص ٢٩٢/٢ ـ (عجزه) ، وأمالي ابن الشجري ٧٢/٢ ، والحجة ١٠٥/١ (قطعة من عجزه) ، وشرح الشواهد للعيني ٥٤٨/٤ (بهامش الخزانة) ، واللسان (رجم) وشرح شواهد الشافية ٢٠٨ (وقد نقل مؤلفه ما قاله أبو علي فيه هاهنا بتصرف) .

(٣) كذا في الأصل ، وفي شرح شواهد الشافية أيضاً ، ولعل الأحسن أن يقال هنا (المعلى) .

(٤) البيت لزهير وتمامه :

فلأنت تفري ما خلقت وبعض القوم . . . .

ديوانه ١١٥ (شرح الأعلم ـ ط حلب) ، وص ٩٤ (شرح ثعلب) ، وكتاب سيبويه ٢٨٩/٢ ، ٣٠٠ (عجزه) ، والمنصف ٧٤/٢ ، ٢٣٢ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٩

فقد أريتك بعض مابين الألف والياء من المشابهة فيا تقدم . فكما حذفت الياء من القوافي والفواصل كذلك حذف هذا الألف ولم يكن ينبغي ، لأن من يقول : ﴿ ذلك ماكنا نبغ[1] ﴾ [سورة الكهف ٦٤] يقول : ﴿ والليل إذا يغشى ﴾ [سورة الليل ١] فلا يحذف ، كما أن الذين يقولون : (هذا عمرو) يقولون[2] (رأيت عمراً) و[3] :

قد رابني حفص فحرك حفصا[4]

إلا أن (المعلى)[5] في الضرورة لا يمتنع للتشبيه . ويؤكد ذلك أن أبا الحسن قد أنشد :

فلست بمدرك ماافات مني ... بـ (لهف) ولا بـ (ليت) ولا (لوَ آني)[6]

فقال (ليت) وهو يريد (ليتني) فحذف النون اللاحقة مع الضمير للضرورة ، ثم أبدل من الياء والألف ثم حذف . وقد يمكن أن يكون ﴿ يابن أمّ ﴾[7] [سورة طه ٩٤] على هذا كأنه محذوف من قول من قال :

يابنة عما لاتلومي واهجعي[8]

---

(١) اختلف في قراءة هذه الآية فأثبت الياء فيها وصلاً أبو جعفر ونافع وأبو عمرو والكسائي ، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب انظر النشر ٣٠٤/٢ ، والتيسير ١٤٧

(٢) في الأصل (يقول) ، ولعل الصواب ماأثبت .

(٣) في الأصل (فقد رابني ...) ، والصواب ماأثبت .

(٤) البيت في كتاب سيبويه ٢٠٠/٢

(٥) كذا في الأصل ، وفي شرح شواهد الشافية ، ولعل الأوجه أن يقال هاهنا (المعل) .

(٦) البيت في الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٤٨/٤ (بهامش الخزانة) .

(٧) قرأ هذه الآية بفتح ﴿ أمّ ﴾ في هذه الآية ، وفي الآية ١٥٠ من سورة الأعراف ﴿ قال ابن أمّ ﴾ نافع وأبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وحفص . وقرأ باقي العشرة بكسر الميم فيهما . انظر النشر ٢٦٢/٢ ، والتيسير ١١٣

(٨) في الأصل (عمي) والصواب ماأثبت . والبيت لأبي النجم العجلي في كتاب سيبويه ٣١٨/١ ، ونوادر أبي زيد ١٩

فـأبـدل ثم حـذف ، وعلى هـذا تـأول أبـو عثمان قـول من قرأ : ﴿ يـاأبت لم تعبد ﴾[1] [سورة مريم ٤٢] .

ومن الضرورة غير السهلة ماأنْشَدَناه أبو إسحاق :

إن العرارة والنبـــوح لـــــــدارمٍ والمستخف أخــوهم الأثقـــالا[2]

قـال : يروى (والمستخف) بـالرفع والنصب على موضع (إن) ولفظهـا ولم يذكر لنا غيره[3] .

ولو أنشد منشد بالجر لكان أسوغ ، فـانتصب المفعول[4] بمـا في الصلـة[4] ، ولم تحتج بأن تقدر له ناصباً آخر .

---

(١) فتح التاء من ﴿ ياأبتِ ﴾ في هذه الآيـة وسـائر مـاجـاء منـه في القرآن قراءة أبي جعفر وابن عامر ، وقرأ بـاقي العشرة بكسرهـا ، انظر النشر ٢٨٢/٢ ، والتيسير ص ١٢٧ ، وبفتح التـاء قرأ أيضاً الأعرج ، انظر البحر المحيط ٢٧٩/٥ ، ١٩٣/٦

(٢) البيت لـلأخطـل في ديـوانـه ٥١ ، وجمهرة اللغـة ٢٣٠/١/٢ ، وأمـالي ابن الشجري ١٨٩/١ ، والمخصص ٩٠/٢ و ١٢١/٣ ، وقـد نقـل في المـوضـع الأول كـلام الفـارسي فيـه ، والمحكم (نبح) ٢٩٦/٣

(٣) في الأصل (غير) ولعل الصواب ماأثبت . هذا وإذا كان لم يسقـط في هـذا الموضع من الأصل شيء ، فالظاهر أن أبا علي لم يستوف هاهنا حكايـة كلام الزجـاج في البيت ، وذلـك أن ابن الشجري قال عقب إنشـاده إيـاه (قـال أبو علي في بعض أمـاليـه : أنشَدَنـاه إبراهيم بن السري الزجاج ، وذكر أن الرواية في (المستخف) بالنصب وبالرفع ، فـأمـا (الأثقـال) فخـارج من الصلة ومنتصب بمضمر دل عليه المستخف ا هـ .
وذكر الوجـه في انتصـاب (الأثقـال) هو مـاكان ينبغي ذكره ههنـا ليتضح مـايلي ذلـك من كلامه . وإنما مدد الزجاج انتصاب (الأثقال) بمضمر لأن (المستخف) على رواية الرفع مبتـدأ خبره (أخـوهم) ؛ وفي روايـة النصب معطـوف على اسم (إن) و (أخـوهم) معطـوف على خبرهـا وفي كلا الوجهين لايجوز انتصـاب (الأثقـال) بـ (المستخف) لأن فيـه فصلاً بين اسم الفاعل ومعموله بأجنبي . وأما على وجه الجر فينتصب بالمستخف نفسـه ، لزوال العلة المذكورة إذ يكون (أخوهم) فاعلاً .

(٤-٤) كررها النـاسخ في الأصل إلا أنه وضع فوق ثانيتها علامة الإسـقاط . والمراد بـ (ما في الصلة) اسم الفاعل (مستخف) فإنه واقع صلة لـ (أل) .

ومثل هذا في القبح :

لسنا كمن حلت إياد دارها … تكريت ترقب حبه أن يحصدا[1]

وليس هذا كما أنشده أبو إسحاق عن الأحول للبيد :

لعمرك إن كان الخبر صادقاً … لقد رزئت في آخر الدهر جعفر[2]
أخاً كان أما كل شيء سألته … فيعطي وأما كل ذنب فيغفر

ألا ترى أن في التنزيل ﴿ يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ﴾ [سورة الفرقان ٢٢] وقال ﴿ ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد ﴾ [سورة سبأ ٧] .

ومن الضرورة التي تستقبح ولا تستجاز[3] في الكلام ما يفعله الشاعر لإقامة الوزن من تحريف الاسم ووضعه موضعه لفظاً على معناه وإن لم يكن العلم المتعارف . من ذلك ما أنشده أبو الحسن الأخفش :

بني رب الجواد فلا تفيلوا … فما أنتم فنعذركم لفيل[4]

قال أبو بكر : أراد (ربيعة الفرس) ، فلم يستقم الوزن له ، فعدل إلى (رب الجواد) قال : ومثل هذا قول الآخر :

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ١٥٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٨/١ ، والرواية فيها (جعلت) ، والخصائص ٤٠٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٤/١ ، والشاهد فيه أنه أبدل (إياد) من (من حلت) قبل تمام الصلة ، ومن ثم ذهب أبو الفتح إلى أن - (دارها) منصوب بفعل دل عليه (حلت)

(٢) ديوانه ١٦٧ ، والحماسة ١٠٤٥ (شرح المرزوقي) ، والأغاني ١٣٣/١٥ ، ومجموعة المعاني ١١٧ ، والحماسة البصرية ٢٦١/١ ، ورواية الثاني في الحماسة ومجموعة المعاني (أخاً لي ...) ، وفي الأغاني (أخ لي ...) ، وفي الديوان (فتى كان ..) ، وكان في الأصل (إذا كان) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في الأصل (التي تستقيم لا تستجاز) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) اللسان (فيل) ونسبه للكميت ، والمخصص ٥٦/١ ، ٥١/٢ ، والبديع في نقد الشعر ١٧٩ ، وقد وقع فيه مصحفاً .

وقـاء عليـه الليث أفـلاذ كبـده وكهلـه قلــد من البطن مردم[1] -

مثله :

تنـادوا فقـالوا : أردت الخيـل فـارسـاً فقلت : اعبــــــد الله ذلكم الردي

وفي هذا الشعر :

... أنـــا غضــــاب لمعبـــد[2]

فجعله مرة (معبدا) . وأظنه قال : الاسم (عبد الله) . ومثله :

رب مسقيّ بغيلي أســـــد قــد تقــدمت بفراط السبــا

والمتعارف (يد الأسد) . ومن ذلك قول البعيث في جرير بن عطية :

أبــوك عطــــاء ألأم النــــاس كلهم فقبـح من كهـل وقبحت من نسـل[3]

فأما ما أنشده أحمد بن يحيى :

---

(١) الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقي ١٣٧/٢ ، والبيت في صفة نبت مطر بنوء الأسد فاكتهل ، فأحل (الليث) محل الأسد .

(٢) تتمة البيت :

وإن تعقب الأيــام والـــدهر تعلمــوا بني قـــــــــارب ... ...

والبيت وسابقه من قصيدة لدريد بن الصمة ، في رثاء أخيه عبد الله ، وهي في الأصمعيات ١٠٩ ـ ١١٦ ، وقد استوفى محققاه تخريجها ثمة . وقد استشهد بالبيتين أبو العلاء في رسائله ٧٦ ، على نحو ما استشهد بها عليه أبو علي . وروايته في ثانيها :

فــإن تـنـســا الأيــــام والعصر تعلمــوا بني ... ...

و (تنسنا) على هذه الرواية مسهلة من (تنسئنا) أي (تؤخر آجالنا) ، وهما أيضاً في (الحروف) لابن السكيت ٤١ ، والبيت وحده في أساس البلاغة ١٦٦/٢ ، والصحاح ، واللسان ، والتاج (غضب) ، وجمهرة اللغة ٥٠٣/٣

(٣) النقائض ١٥٧ ، والخصائص ٤٣٧/٢ ، واللسان (عطو) ، والمخصص ٢٠/١٦ ، وفيه (من نجل) .

من نسج داود أبي سلام[1]

فالأولى أن يكون اشتقه من لفظ (سليمان) كما اشتق (عطاء) من (عطية) ولا يحمله على الغلط كقوله :

كأحمر عـــــــــــــاد[2] ... ...

وكقول الآخر :

والشيخ عثمان أبو عفان[3]

ومن قبيح الضرورة قول الشاعر :

... ... مثل الحـــاليـــج بـــأيـــدي التـــلام[4]

---

(١) صدره :

ودعـــا بمحكمـــة أمين نـــجهـــا من نـــــــــــج ... ...

وهو للأسود بن يعفر ، ديوانه ٣٠٩ (ملحقات ديوان الأعشى) ، والخصائص ٤٣٦/٢ ، واللسان (سلم) ، والحروف لابن السكيت ٤٠ ، والعقد الفريد ١٨٥/٤ ، واللسان . ونحو هذا البيت قول الحطيئة :

فيـــه الرمـــاح وفيـــه كل ســـابغـــة قضـــاء محكمـــة من نســـج ســـلام

استشهد به على ذلك أبو العلاء في رسائله ٧٦ ، وقدامة في نقد الشعراء ١٢٨ ، وقد جمع إلى تغيير الاسم أن جعل الدرع من نسج سليمان لا من نسج أبيه ، وعلى ذلك استشهد به صاحب الوساطة ١٤ . وابن السكيت في الحروف ٤١

(٢) هو قطعة من قول زهير في معلقته :

فتنـــتج لكم غلـــان أشـــأم كلهم كأحمر عـــــاد ثم ترضـــع فتفطم

ديوانه ١٥ (شرح الأعلم) وص ٢٠ (شرح ثعلب) ، وشرح القصائد السبع ٢٦٩ ، ووجه الغلط فيه أنه أراد (أحمر ثمود) فقال (أحمر عاد) ، ودفع عنه بعضهم الغلط ، وذهب إلى أنه أحل (عاد) محل (ثمود) مجازاً واتساعاً والحروف لابن السكيت ٤٢ ، وجمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، وعنه المزهر ٥٠١/٢

(٣) شرح القصائد السبع ٢٧٠ ، وهو محرف في الوساطة ١٤ ، والعقد الفريد ١٨٥/٤ ، وجعل خطأ عجز بيت ، لفق منه ومن عجز بيت الأسود بن يعفر . وهو في جمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، وعنه المزهر ٥٠٠/٢

(٤) البيت بتمامه :

تتقي الشمس بمـــدريـــة كالحـــاليـــج بـــأيـــدي التـــلام =

قالوا : يريد (التلامذة) فحذف . وقد أعلمتك أن ذلك لا يكون على الترخيم فيا تقدم . إلا أنه قد جاء من هذا النحو مالا يكون في الترخيم ، كقوله :

درس المنا بمتالع فأبان[1]

قالوا : يريد (المنازل) . ومثل ذلك ما أنشده لأبي دواد

يجعلن جندل حائر لمتونه   فكأنما تذكي سنابكها حبا[2]

قيل : يريد (الحباحب) أي : نار الحباحب ، وفي التنزيل ﴿ فالموريات قدحاً ﴾ [سورة العاديات ٢] وأنشد أحمد بن يحيى :

= وهو للطرماح . ديوانه ١٠٠ (ط . كرنكو) و ٢٩٩ (ط دمشق) والمعاني الكبير لابن قتيبة ٧٦٤ ، ٧٩١ ، والمعرب ٩٢ ، واللسان (ثلم) . وهكذا روايته فيها جميعاً : (كالحاليج ...) وهو الصواب الذي يقتضيه وزن البيت ، فإنه من المديد وأما رواية أبي علي : « مثل الحاليج » فيظهر أنه تبع فيها شيخه ابن دريد ، فإنه كذلك رواه في الجمهرة ٢٨/٢ ، وبها يخرج العجز من المديد إلى السريع ، ويظهر أن هذا إنما خفي على أبي علي لأنه اقتصر على إيراد العجز وحده فلم يظهر له مباينة وزنه لوزن الصدر .

(١) عجزه :

... ... وتقادمت بالحبس فالسوبان

والبيت للبيد ، ديوانه ١٣٨ ، والأمالي ٥/١ ، وسمط اللآلي ١٣ ، وشرح المفضليات ٨١٥ ، ومعجم البلدان (أبان) ، وشرح الشواهد للعيني ٢٤٦/٤ (هامش الخزانة) واللسان (ابن ، تلع) ، وصدره في الخصائص ٨١/١ ، ٤٣٧/٢ ، ورسالة الملائكة ٢٧٨ ، ومشكل القرآن ٢٣٦ ، والمزهر ١٨٩/١ ، ونقد الشعر ١٣٧ (ط . ليدن) ، والوساطة ٤٥٠

(٢) الخيل لأبي عبيدة ١٤١ ، والخصائص ٨١/١ ، واللسان (حبحب) ، والصاحبي ١٩٤ وعجزه في تأويل مشكل القرآن ٢٢٧ . والحباحب أي نار الحباحب ، وهو ما اقتدح من شرر النار في الهواء من تصادم الحجارة . وقيل : الحباحب : ذباب يطير بالليل ، كأنه نار له شعاع كالسراج ، وربما قيل : نار أبي حباحب ويزعمون أن أبا حباحب هذا من محارب خصفة ، وكان بخيلاً فكان لا يوقد ناره إلا بالحطب الشخت لئلا ترى ، وقيل اسمه حباحب فضرب بناره المثل ، لأنه كان لا يوقد إلا ناراً ضعيفة مخافة الضيفان ، فقالوا : نار الحباحب لما تقدحه الخيل بحوافرها .

من لي من هجران ليلى من لي　　　والحبل من حبالها المنحل[1]

فـ (المنحل) لا يخلو من أن يكون محمولاً على (الحبل) أو على (الحبال) ، وكلا الأمرين قبيح . وأنشد الكسائي :

مثل الفراخ نتقت حواصله[2]

وفي هذه الأرجوزة :

تعرضت لي بمكان حل　　　تعرض المهرة في الطول

تعرضاً لم تعد عن (قتلالي)[3]

قال أبو الحسن : يكون (عن قتلالي) على الحكاية ، ويكون أن يريد (أن)[4] فيبدل منها العين ، يريد على ما يجيء في لغة تميم من القلب في هذا النحو وهو الذي يسمى عنعنة تميم كقول الشاعر منهم :

أعن تغنت على ساق مطوقة[5]　　　...　...

(١) البيتان مستهل أرجوزة طويلة رواها ثعلب في مجالسه ٦٠١ ـ ٦٠٤ ، وأنشد بعضها أبو زيد في نوادره ٣ . وابن جني في سر الصناعة ١٧٧/١ ، ٢٢٥ وكثير من أبياتها يستشهد به في كتب النحو واللغة . وقال البغدادي في الخزانة ٥٥٣/٢ « وهذه الأرجوزة نسبها السخاوي في سفر السعادة لمنظور بن مرثد الأسدي قال : وقيل لغيره . ونسبها الصاغاني في العباب لمنظور بن حبة الأسدي وهما واحد ، فإن مرثداً أبوه وحبة أمه ، فبعضهم ينسبه إلى أبيه ، وبعضهم إلى أمه » . وقد نسبت أبيات منها إلى منظور هذا في اللسان (طول ، عهل ، قتل ، كلل) ، وكذلك نسب إليه ما رواه أبو زيد منها في ما علق به على نوادره .

(٢) معاني القرآن ١٣٠/١ ، ١٠٩/٢ ورسالة الغفران ٤٦٦ (ط . الثانية) وموضع الشاهد فيه إفراد الضمير العائد على مجموع مثله في (المنحل) من الشاهد السابق إذا حمل على أنه من صفة الحبال ؛ فإن الضمير المستتر فيه والعائد على الحبال مفرد .

(٣) الأبيات من الأرجوزة التي سلف تخريجها في التعليق (١)

(٤) في الأصل (النون) والتصويب من شرح شواهد الشافية ٢٤٩ ، حيث نقل هذا الكلام عن أبي علي بتصرف يسير . وقد حكى هذا القول عن أبي علي أيضاً صاحبه أبو الفتح في سر الصناعة ٢٢٥/١ ـ ٢٢٧

(٥) تتمته :

...　...　...　ماء الصبابة من عينيك مسجوم

والبيت لذي الرمة ، ديوانه ٥٧٦ ، والخصائص ١١/٢ ، وسر الصناعة ٢٢٤/١ ، والخزانة ٣١٤/٤ ، ٤٩٥ ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٧

وفي هذه الأرجوزة :

إن تبخلي يـــا جـــل أو تعتلي　　　أو تصبحي في الظـــاعن المــولي

إلى قوله :

موقع رجلي راهب يصلي[1]

أنشده أبو زيـد . وقـال أبو عثمان يريـد بـ (الظـاعن) اسم الجنس . ومثل ما قال أبو عثمان في هذا قول الآخر :

إني كأني لـــــدى النعمان خبره　　　بعض الأوَدّ بقـول غير مكـذوب[2]

والمعنى (الأودين) ، ألا ترى أن (البعض) يقتضي أن يكـون لـ (كل) ، فهـذا إنشـاد قـوم ، وأنشـده أحمـد بن يحيى (بعض الأوَدّ) جعلـه على (أفعـل) جمعـاً لـ (ود) وحكى (رجل ود) و (ود) و (ود)[3] فأمـا (العيهل) و (الكلكل) فاستعمالها بتخفيف اللام ، فقدر الوقف عليه فضاعف إرادة للبيان . وهـذا ينبغي أن يكون في الـوقف دون الـوصـل ، لأن مـا يتصـل بـه في الـوصـل يبين الحرف وحركته . فمن ذلك قول من قال في الوقف (هذا خالد) فـإذا وصل قـال (هـذا خالد) كما ترى ، ويضطر الشاعر فيجري الوصل بهذه الإطلاقات في القوافي مجرى الوقف . وقد جاء ذلك في النصب أيضاً ، قال :

مثل الحريق وافق القصبا[4]

---

(١) بينه وبين سابقه في رواية أبي زيد في النوادر ٥٣

نــل وجـــد الهـــائم المغتــل　　　ببـــازل وجنـــاء أو عيهـــل

كأن مهـــواهـــا على الكلكل　　　ومــوقعـــاً من ثفنـــات زل

وانظر سر الصنـاعـة ١/١٧٧ ـ ١٧٨ ، ١٢٥ والمحتسب ١/١٠٢ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ ، والمنصف ١/١١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٦ ، وكتاب سيبويه ٢/٢٨٢ ، وشرح المفصل ٩/٨٢

(٢) البيت للنابغة الذبياني ، ديوانه ٨٨ (شرح ابن السكيت) ومجالس ثعلب ٦٠٨ ، والأضداد لابن الأنباري ٢٢٤ ، واللسـان (ودد) .

(٣) انظر في ذلك مجالسه ٦٠٨

(٤) البيت من ثمانية أبيات أنشدها الرضي في شرح الشافية ٢/٣١٩ ـ ٣٢٠ ، وشرحها البغدادي في شرح شواهده ٢٥٤ فما بعدها ، وقال ٢٥٦ ـ ٢٥٧ في نسبتها ، وهذه الأبيات الثانية نسبها =

وهذا لا ينبغي أن يكون في السعة . فأما قول بعض العرب (هذا طلحت) و (هذه رحمت) في الوقف فإنه أمثل من (عيهل) ونحوه ، لأن الأصل التاء ، ألا ترى أن الهاء لا يؤنث بها . فأما قولك (هذه أمة الله) فالهاء بدل من التاء ، فيجوز أن يكون أصحاب هذه اللغة جاؤوا به على الأصل ولم يبدلوا في الوقف منها الهاء . وهذا البدل من تغييرات الوقف ، ألا ترى أنك تبدل فيه من التنوين الألف إذا انفتح ما قبله ، وكذلك تبدلها من النون الخفيفة ، ومما جاء على هذه اللغة ما أنشده أبو الحسن :

ما بال عين كراها قد جفت[1]
(مسبلة تَستن لما عرفت
داراً لليلى بعد حول قد عفت
بل جوزتيهاء كظهر الحجفت)

= الشارح المحقق تبعاً لابن السيرافي ، وغيره إلى رؤبة ، وقد فتشت ديوانه فلم أجدها فيه . وقال أبو محمد الأعرابي في (فرحة الأديب) توهم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤبة لأجل أن رؤبة كان راجزاً وهذه عامية . وليست الأبيات لرؤبة بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها ، والأبيات التي جاء بها مختل أكثرها » ثم ساق روايته للأبيات واستدرك عليه بيتاً آخر ، وقال بعده » ونسبها ابن عصفور وابن يعون نقلاً عن الجرمي والسخاوي إلى ربيعة بن صبيح ، وكذا قال شارح أبي علي الفارسي والله أعلم » . أ . هـ .

والبيت الشاهد من شواهد المفصل وشرحه ٦٨/٩ ، ٨٢ وقد استشهد سيبويه ٢٨٠/٢ ببيتين من هذه الأبيات وجاءا عنده منسوبين لرؤبة ، وهما قوله :

لقد خشيت أن أرى جدبا   في عامنا ذا بعد ما أخصبا

استشهد بها على مثل ما استشهد عليه أبو علي بالبيت الذي هنا .

(١) أورد منها في الأصل البيت الأول وكتب بعده (الأبيات) وأتممتها من معاني القرآن للأخفش اللوح ١٠٩/ شـ ١ (مصورة عن مخطوطة طهران) وهي من أرجوزة نسبها ابن بري في حواشي الصحاح لسؤر الذئب انظر شرح شواهد الشافية ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، واللسان (حجف) ـ والبيت الأخير منها في سر الصناعة ١٠٧/١ ، والخصائص ٣٠٤/١ والإنصاف ٣٧٩ ، وشرح المفصل ٦٧/٤ ، ٨٩/٥ ، ٨١/٩ وبعده:

قطعتها إذا المها تجوفت
مازقاً إلى ذراها أهدفت

ومن الشواذ عن القياس والاستعمال ما حكى من قولهم (نزّال) ، يريـدون[1] (نزال) أخبرنا به محمد بن الحسن وأنشدنا :

لقـــد علمت خيلي بعـوقـــان أنني أنا الفارس الحامي إذا قيل (نزال)[2]

والاستعمال في هـذا البـاب التخفيف في العين وترك تكريرهـا كقـولهم (تراك) و (مناع) و (صمي صمامي) وأنشد[3] أبو الحسن الأخفش :

فرت يهـود وأسلمت جيرانهـــا صمي لمـــا فعلت يهـود صمام[4]

ومن الشاذ ما أنشده أبو زيد :

هل تعرف الدار ببيدا انـه[5]
(دار لخـود قـد تعفت انـه
فـانهلت العينـان تسفـح انــه
مثل الجمان جال في سلك انـه
لا تسخري منـا سليمى انـــه
إنـا لحـلالـون بـالثغرانـه)

فهذه تجيء على وجوه شاذة .

وفيما ذكرنا من هذه الفنون ما يدخل به إلى كثير مما يرد منها .

---

(١) في الأصل (يريد) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) البيت للشماخ من قصيدة رثى بها بكير بن عبد الله بن الشـداخ الليثي ، وهي في ملحق ديوانـه ٤٥٥ ـ ٤٥٦ نقلاً عن شرح شواهد المغني للبغدادي ، والبيت نفسـه في اللسان (نزل) .

(٣) في الأصل (أنشدنا) ولعل الصواب ما أثبت فإن بين الرجلين مفاوز .

(٤) البيت للأسـود بن يعفر ، ديوانـه ٣٠٩ (ملحقـات ديـوان الأعشى) ، ومجـالس ثعلب ٥٨٩ ، واللسان (صمم) والمخصص ١٠٢/١٦

(٥) أورد منها في الأصل البيت الأول وكتب عقبه (الأبيات) وأثبت تتمتها في نوادر أبي زيـد ٥٩ وهي عنـه في الخصـائص ٣٣١/١ ، وقـد بسـط أبـو علي الكـلام في شـذوذ هـذه الأبيــات في البغداديات لوحة ٣٦ ـ ٣٧ ، وحققت كلامه وأدرجته في الملحق برقم (٢)

الملحقات

ملحق (١)

مسألة

مكرر في غير موضع من (الكتاب) ذكرها[١]

(فم) وزن أصله[٢] (فعل) والدليل عليه قولهم : (أفواه) وحكم ما كان على (فعل) وكان معتل العين أن يجمع على (أفعال) كـ (ثوب) و (أثواب) ، و (حوض) و (أحواض) و (عين) و (أعيان)[٣] كما أن حكم ما كان على (فعل) من الصحيح أن يجمع في القلة[٤] على (أفعال)[٥] . ولا يخرج الشيء عن بابه وأصله المطرد فيه ، ولا يمنع حمله على الأكثر إلا بدليل يقوم فيمنعه من إجرائه على الأكثر[٦] .

فـ (فم) يلزم[٧] ـ على هذا ـ أن يحمل على (فعل) لدلالة (أفعال) عليه ، حتى يقوم ثبت يعدل إليه عنه . ويدل أيضاً على أن وزنه (فعل) دون (فعل) أنك إذا حملته على أنه (فعل) حكمت بحركة العين ، والحركة زيادة ولا يحكم بالزيادة إلا بدليل يدل عليها[٨] . والدليل الذي قام دل على السكون لما تقدم ، وهو قولهم : (أفواه) .

---

(١) عن البغداديات اللوح ١٠ ـ ١١ وقابلتها على ما نقله عنه ابن سيده في المخصص ١٣٤/١ ـ ١٣٧

(٢) في المخصص : (أصل وزنه) .

(٣) سقط من المخصص .

(٤) في الأصل : (فجمعه القليل) . وما أثبته من المخصص ، وهو أقوم .

(٥) في الأصل : (فلا) ، مخصص والمطرد .

(٦) سقط من الأصل ، واستدركته من المخصص .

(٧) في الأصل : (ملزم) وأثبت ماني المخصص . وفيه : (فغم ـ على هذا ـ يلزم ..) .

(٨) سقط من المخصص .

والعين من (فم) واو ، واللام منه هاء ، يدل على ذلك قولهم (مفوّه) و (أفواه)[1] . والهاء إذا كانت لاماً ، فإنها قد تحذف ، كما أن الياء والواو إذا كانتا لامين قد[2] تحذفان ، وذلك لمشابهة الهاء الياء والواو في الخفاء ، ولأنها من مخرج ماهو مشابه لهما وهو الألف . فكما أن الياء والواو إذا كانتا لامين تحذفان ، كذلك تحذف[3] الهاء لمشابهتها لهما في الموضع الذي حذفتا فيه . وقد حذفت[4] النون أيضاً إذا وقعت لاماً في قولهم[5] : (دد) في (ددن)[6] وذلك أن[7] هذا الحرف يشابه الياء والواو والألف أيضاً ويوافقها في غير جهة . منها أن بعضها قد أبدل[8] من بعض ، فأقيم كل واحد في البدل مقام الآخر . فمن ذلك إبدال النون من الواو في قولهم (صنعاني) و (بهراني) في الإضافة إلى (صنعاء) و (بهراء) .

وقياس هذا وما أشبهه مما فيه علامة التأنيث التي هي ألف وهمزة أن تبدل من همزته واو في الإضافة ، كما تبدل منها الواو في التثنية والجمع بالألف والتاء فيقال : (صنعاوي) كما يقال : (حمراوي) و (حمراوان) و (حمراوات) ، لكن لما كانت النون مشابهة[9] الواو وأختيها[10] أبدلت من الواو . فإن قيل : ما تنكر أن تكون النون بدلاً من الهمزة[11] ، ولا تكون بدلاً من الواو ؟ . قلنا : لم نر النون أبدلت منها الهمزة[12] ، ورأيناها أبدل منها الموافق للواو وهو الألف في

---

(١) سقط معظمه من المخصص ، والذي فيه : « .... لما تقدم وقولهم : (مفوّه ، وأفواه) » .
(٢) في المخصص : (فقد) .
(٣) في الأصل : (حذف) وأثبت مافي المخصص .
(٤) في الأصل : (وقد حذف) وأثبت مافي المخصص .
(٥) في المخصص : (كقولهم) .
(٦) في الأصل : (ددن في دد) وأثبت ما في المخصص ، وهو الصواب .
(٧) في المخصص : (وذلك لأن .....) .
(٨) في الأصل : (أبدلت) وأثبت مافي المخصص .
(٩) في المخصص : (تشابه) .
(١٠) في الأصل : (وأختها) وأثبت مافي المخصص .
(١١) سقط معظمه من المخصص ، ونص مافيه : « .... ولا تكون بدلاً من الهمزة .... » وهو فاسد .
(١٢) في الأصل : (لم نر الهمزة أبدلت منها النون) وأثبت مافي المخصص وهو الصواب .

قولهم : (رأيت زيدا) و (إذا) في الوقف على (إذن) الذي هو جواب وجزاء[1] . فكما[2] أبدل منها الموافق للواو ، كذلك أبدلت من الواو ؛ لأن هذه الحروف الثلاثة[3] ـ أعني الياء والواو والألف ـ مجراهن مجرى حرف واحد ، لوقوع كل واحد منها موقع الآخر ، وانقلاب بعضها إلى بعض ، ويتبين[4] ذلك في تصفح التصريف ، فإنه حد يشتمل على معرفة هذا دون غيره ، فالنون[5] في (بهراني) بدل من الواو .

ومما[6] يوفق[7] بين النون وهذه الحروف أنها وقعت إعراباً في الأفعال المضارعة كما وقع ماهو من هذه الحروف إعراباً ، وهو الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة .

ويوفق بينهن أيضاً أنها قد زيدت ثانية وثالثة ورابعة وخامسة في نحو (قنبر) و (وعقنقل) و (فرسن) و (سكران) ونحو ذلك ، كما زيدت الحروف الثلاثة في[8] هذه المواضع .

وبينهن ضروب اشتراك يكفي بعض ذلك من جميعه .

والهاء أيضاً فبينها وبينهن من الوفاق ماتقدم ، وأنها تزاد في الوقف لتبيين[9] الحركة كما تزاد الألف فيه لذلك .

وذلك قولهم : (أنا) و (حيهلا) زيدت لتبيين[9] الحركة ، كما زيدت الهاء في نحو ﴿ اقتده ﴾ [سورة الأنعام ٩٠] و ﴿ ماأدراك ماهيه ﴾ [سورة القارعة

---

(١) في المخصص : (جزاء وجواب) .
(٢) في المخصص : (وكما) .
(٣) في الأصل : (الثلاث) ، وأثبت مافي المخصص ، وهو الصواب .
(٤) في المخصص : (ويبين) .
(٥) في المخصص : (فإذا النون ....) .
(٦) لم ينقله ابن سيده في المخصص .
(٧) في الأصل : (يوافق) ، ولعل الصواب ما أثبت .
(٨) في الأصل : (الثلاث) .
(٩) في الأصل : (لتليين الحركة ....) .

١٠] لذلك . فإذا وصل[1] لم تثبت كما لاتثبت الهاء في الوصل . ومثل هذا قوله : ﴿ فأضلونا السبيلا ﴾ [سورة الأحزاب ٦٧] حكم الألف في الوصل والوقف كحكم التي في (أنا) .

فهذه الحروف تتفق من هذه الجهات ومن غيرها . فكذلك اتفقن في أن حذفن لامات .

فـ (فم) أصله : (فوه) لما ذكرناه[2] . وحذفت الهاء التي هي لام ، كما حذفت الياء والواو اللتان[3] هما لامان في (يد) و (غد) ونحوهما . ومثل (فم) مما لامه هاء فحذف قولهم : (شفة) و (شاة) و (است)[4] و (عضة) فيمن قال : (عضاه) و (سنة) فيمن قال : (سانهت) . فلما حذفت الهاء التي هي لام[5] ، وكان حكم العين أن تحرك بحركات الإعراب كما تحرك العين من (يـــد) ونحوه بعد حذف اللام منها ، ومن حكم الواو إذا تحركت طرفاً[6] ، وتحرك ماقبلها أن تنقلب ألفاً كما انقلبت في (عصا) و (قطا) فإذا انقلبت الواو[7] لتحركها وتحرك ماقبلها ، لزم أن يلحقه التنوين في الوصل فيسقط الساكن الأول الذي هو الألف المنقلبة عن الواو التي هي عين لالتقاء الساكنين هي والتنوين[8] . فكان يلزم لو جرى على هذا أن يكون في الوصل : (هذا فا فاعلم) في الأحوال الثلاثة[9] ، فكان الاسم يصير على حرف واحد فيخرج عما عليه الأسماء المتمكنة ، ألا ترى أنه لا يوجد في الكلام اسم متمكن على حرف واحد ، ولا[10] اسم

---

(١) في الأصل : (فأوصل) .
(٢) في المخصص : (لما ذكرنا) بحذف العائد .
(٣) في الأصل : (والياءان) والصواب من المخصص .
(٤) زيادة من المخصص .
(٥) في الأصل : (العين) ، وما أثبته من المخصص ، وهو الصواب .
(٦) في الأصل : (أو تحرك) ، والصواب من المخصص .
(٧) في الأصل : (الهاء) ، والصواب من المخصص .
(٨) سقط من المخصص .
(٩) في الأصل : (الثلاث) . وأثبت ما في المخصص .
(١٠) سقط من الأصل .

متمكن على حرفين أحدهما حرف[1] لين ، لأنه يلزم متى كان على حرفين أحدهما حرف لين أن يصير على حرف واحد[2] ، على مارسمناه في (فم) .

فإذا زيد على الاسم الذي على حرفين أحدهما حرف لين حرف لا يلحق بلحاقه حرف اللين التنوين لم يمتنع أن يوجد اسم أحد حرفيه الأصليين حرف لين . وذلك قولهم : (شاة)[3] و (فوك) في الإضافة ، و (فوزيد) . ولذلك قال النحويون في ترخيم (شية) اسم رجل أو غيره على قول من قال : (ياحار) (ياوشي) أو (ياوشي) فردوا ماحذف من الكلمة لأنهم لم يجدوا في العربية اسماً على حرفين أحدهما حرف لين فيقولوا بغير رد الأصل إليه[4] . فلما كان (فم) بعد اللام منه يجري على ماذكرناه[5] ويلزم فيه ذلك أبدل من الواو التي هي عين الميم ، لأنها توافقها[6] في المخرج . وللقائل أن يقول : إنها كانت أولى من الياء ، في أن تبدل من الواو لما فيه من الغنة ومشابهتها بذلك النون المشابهة للواو . فلما أبدلت الميم من الواو صارت كسائر أخواتها التي حذفت اللام منها ، وجرى الإعراب على الحرف الثاني المبدل من العين ، ولم تخرج عن منهاج أخواتها ونظائرها التي على حرفين وقد حذفت اللام منها . هذا[7] في الإفراد . فأما في الإضافة ، فإن الميم لا تبدل من العين ، لأن الاسم لا يبقى على حرف واحد ولا يلحقه في الإضافة التنوين ، فلا تسقط العين كما كانت تسقط في الإفراد ، لكنها تثبت[8] العين في (شاة) لما لم تكن طرفاً ويتحرك الحرف الذي قبل العين من (فم) بحسب الحرف الذي تنقلب إليه العين . وهذا حرف نادر في العربية لا يعرف له نظير إلا (ذو) التي تضاف إلى أسماء الأنواع ويوصف بها ، كقولهم

---

(١) زيادة من المخصص .

(٢) بعده في الأصل : (حرف لين) وهو مقحم ، وإقحامه يخل بمعنى الكلام .

(٣) سقط من المخصص .

(٤) سقط من المخصص .

(٥) في المخصص (.... ذكرناه) بإثبات العائد .

(٦) في الأصل : (توافقه) ، وأثبت ما في المخصص .

(٧) في المخصص : (من ههنا في ...) تصحيف .

(٨) زيادة من المخصص .

(ذو مال) أو (ذو علم) ونحوه . فأما قولهم : (امرءاً) و (بامرئ) و (امرؤ) و (ابنما) و (وابنم) و (بابنم)[1] و (أخوه) و (أبوه) فمثل (فوه) في أن ماقبل حرف[2] الإعراب يتبع حرف الإعراب ، ويخالف (فما)[3] في أن التابع لحرف الإعراب فيها غير فاء الفعل ، وفي (فم) و (ذو مال) التابع له فاء الفعل ، وجميع هذه الحروف نوادر شاذة عن القياس ، وما عليه جمهرة الأسماء وغيرها من المعربات . وإنما ذكرناها لموافقتها (فما) في الإضافة .

وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في (فم) الميم في الإضافة كما أبدلها في الإفراد فقال :

يصبح ظمآن وفي البحر فمه

وهذا الإبدال في الكلام[4] إنما هو في الإفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى الإفراد[5] في الشعر للضرورة كما أجرى فيه الإفراد مجرى الإضافة في الضرورة ، وذلك قوله[6] :

خالط من سلمى خياشيم وفا

فحكم هذه الألف في قوله : (وفا) أن تكون بدلاً من التنوين والمنقلبة من العين سقطت لالتقاء الساكنين لأنه الساكن الأول ،وبقي الاسم على حرف واحد ، وجاز هذا في الشعر للضرورة ، لأنه قد يجوز في الشعر كثير مما لا يجوز في الكلام فمن ذلك قوله[7] :

---

(١) في الأصل : (وبابنم وبابنم) وما أثبته ـ وهو الصواب ـ من المخصص .
(٢) في المخصص : (فإن ماقبل حروف ....)
(٣) في الأصل : (حرفاً) وأثبت ما في المخصص ، وهو الصواب .
(٤) سقط من المخصص .
(٥) في الأصل : (المفرد) ، والصواب من المخصص .
(٦) في المخصص : (في قوله) .
(٧) سقط من المخصص .

مهلاً أعـاذل قـد جربت من خلقي   أني أجـــود لأقـــوام وإن ضننـــوا

وقوله :

تشكو الوجى من أظلل وأظلل

وقوله :

دار لسعدى إذ هـ من هواكا

ونحو هـذا مما يجوز[1] في الشعر ولا يجـوز في الكـلام ، ألا ترى أن المثلين إذا تحركا لغير التقاء السـاكنين ولغير الإلحـاق لم يجز فيهما[2] ثم البيـان ولزم الإدغـام ، ولا يكون في الكلام المثلان إلا على هذا .

وأما قول الفرزدق :

همـــا نفثـــا في فيّ من فـــويها

فإنه قيل : إنه أبدل من العين الذي هو واو الميم كا تبـدل منـه في الإفراد ، ثم أبدل من الهاء التي هي لام الواو . وبدل الواو من الهـاء غير بعيـد لمـا قـدمنـا من مشابهة بعض هذه الحروف لبعض . ويدل على سوغ ذلك أنها تعتقبان على الكلمة الواحدة ، كقولك : (عضة) فإن لامه قد يحكم عليها بأنهـا هـاء لقولهم (عضـاه) ويحكم عليها أنها واو لقولهم : (عضوات) قال :

هـذا طريـق يـأزم المـآزمـا   وعضـوات تقطـع اللهـازمـا[3]

ويحتمـل أن يكـون أضـاف (الفم) مبـدلاً من عينهـا الميم للضرورة كقـول الآخر :

---

(1) في الأصل : (لا يجوز) .
(2) في الأصل : (لم يجز ولغير الإلحاق) فرددت ماأخره الناسخ إلى حاق موضعه .
(3) لم يرد في المخصص .

وفي البحر فـــــــــه .

ثم أتى بالواو التي هي عين ، والميم[1] عوض منه فجمع بين البدل والمبدل منه للضرورة ، لأنا قد وجدنا هذا الجمع[2] في مذاهبهم ، قال الشاعر[3] :

إني إذا مـــا حـــــدث ألمّـــا دعـوت يـــا اللهم يـــا اللهما

فجمع بين حرف التنبيه[4] وبين الميمين اللتين هما عوض منه للضرورة ، فكذلك[5] يجوز أن يكون قد جمع بين الميم وبين ما هي عوض منه ، فيكون قد اجتمع فيه على هذا الوجه ضرورتان ، إحداهما إضافته (فما) بالميم وحكمه ألا يضاف بها ، وجمعه بين البدل والمبدل منه .

قال محمد بن يزيد : قد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :

خالط من سلمى خياشيم وفا

قال : وليس هو عندي بلاحن ، لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين (في مذهبه) . ومن كان يرى تنوين القوافي كـ

(أقلي اللـوم عـــاذل و) العتـــابن

لم ينون هذا ، (لأن ترك التنوين هو الأكثر الأغلب لما في هذا الاسم من الاعتلال) . والقول فيه عندي ماقدمته من أنه أجراه في الإفراد مجراه في الإضافة للضرورة ، فلا يصلح تلحينه ونحن نجد مساغاً إلى تجويزه ونرى في كلامهم نظيره من استعمالهم في الشعر وإجازتهم فيه مالا يجيزون في غيره ، ولا يستعملون رأياً منها مع سواه ، كإبدالهم الياء من الباء في (أرانيها) و (لضفادي جمه)

(١) في المخصص : (فالميم) .
(٢) في المخصص : (...هذا من الجمع ...) .
(٣) في المخصص : (نحو قوله) .
(٤) في المخصص : (النداء) .
(٥) في المخصص : (وذلك) .

فكـذلـك-يجوز فيـه استعمال الاسم على حرف واحـد ، وإن لم يسـغ في الكـلام ولم يجز .

فأما قول أبي العبـاس : ومن كان يرى تنوين القوافي لم ينون هـذا فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عنـد من كان كـذاك مشـدده إلا مـا لحنتـه كـذاك مذهبه من ترك الاسم على حرف ، وقـد ذكرنـا مسـاغه ووجـه مجازه . ويفسـد مـاذكره من أن من نون القوافي لم ينون هـذا أن (من لم) ينون القـافيـة يلـزمه تنوين هـذا الاسم لكونـه في موضع النصب ، فـإذا وقف أبـدل منـه الألف . وقـد أجـاز هـو في غير هـذا المـوضـع كـون الاسم المظهر على حرف مفرد ، فـذهب في قولهم : (م الله لأفعلن) إلى أنه محذوف من (أيمن) ، وأن الكلمة فعل ذلـك بهـا علماً بأنهـا (لا) تنفصل . ولو قـال قـائل في ذلـك : إنـه يجوز أن يكون : (من الله) فحذفت النون لالتقاء السـاكنين كما حذفت من ﴿ أحد ، الله ﴾ وقوله :

. . . . ولا ذاكر الله . . . . .

ونحو ذلك = لكان قولاً . ويجوز أيضاً أن تكون الميم بدلاً من الباء لمقاربتهـا في المخرج أبدلت منها في هذا الموضع أيضاً . وذلك عندي فيـه أشبـه من أن يكون من (أيمن) فيصير الاسم على حرف ، وإن أجزت في قول العجاج مـاقـدمت لأن ذلك في الكلام ، وما أجزناه في الشعر . وقـد يجوز في الشعر مـالا يجوز في الكلام ولم نجـد في الكـلام اسماً مظهراً على حرف مفرد . وهــذا الـذي ذكرتـه في قـولهم (م الله) في الوجهين قول أبي بكر .

☆ ☆ ☆

ملحق (٢)

أنشد أبو زيد :

هـل تعرف الـدار ببيـدا انـه　　دار لخـود قـد تعفت انـه
فـانهلت العينـان تسفحنـه　　مثـل الجمـال جـال في سلكنـه
لاتسخري منـا سليمى انـه　　إنـا لحـلالـون بـالثغرنـه

إن قال قائل : مـا هـذه الهمزة التي في قولـه : (ببيـدا انـه) أهي الهمزة التي تلحق (بيداء) أو همزة أخرى ؟ = فالجواب أن هـذه لا تخلو من أن تكون الهمزة التي تلحق (بيـداء) أو همزة أخرى . فلا يجوز أن تكـون التي هي من (بيـداء) لأن هـذا الاسم إذا جر في الشعر للضرورة ، ولم يلحقـه الاسم وجب أن ينون وإلا كان لحنـاً . وهو لم ينون (بيـداء) فلا يجوز لهـذا أن تقول : إن الهمزة في (بيـدا انه) التي في (بيدا) . فإن قلت : فقد جاء :

تخيرها أخو عانات شهرا

مجروراً غير منون ، فإن ذلك ليس بالأكثر ، ومع هذا فإنما جاء هذا في هـذا الضرب من الجمع ولم يجئ في الآحاد . فلا نذهب فيه إلى أنها التي تلحق مع الألف للتـأنيث لكن نقول : إنـه قصر (بيـدا) وإن كان في أكثر استعمالها غير مقصور ، وقد جاء غير حرف كذلك تقصر فيه علامة التـأنيث وتمـد ، من ذلـك (الهيجـا) و (الهيجاء) وفي الشعر من (الكتاب) :

أي فتى هيجـاء أنت وجـارهـا　　إذا مـا رجـالٌ بـالرجـال استقلت

وقرئ على أبي إسحاق للبيد وأنا أسمع :

وأربـد فـارس الهيجـا إذا مـا تقعرت المشـاجر بـالفئام

فـإذا لم تكن الهمزة من هـذا الاسم ثبت أنـه من كلمـة أخرى وهي (إنـه) . فـإن شئت قلت : إن (إن) كلمـة قـد أنس بزيـادتهـا في مواضـع الإنكار كما حكى سيبويـه عمن قيل لـه من العرب : (أتخرج إن أخصبت البـاديـة ؟. فقـال : آأنـا انيه !) منكراً لرأي السـائل أن يكون على خلاف أن يخرج . وزيـادتهـا في هـذا البـاب مطردة ، كما قـالوا : (مـاإن جـاء زيـد) في النفي فزيـدت مع الجحـد . وليس زيادتهم لـ (إن) هذه لاتفاق المعنى بأبعد من زيادتهم لها في اتفـاق اللفـظ فيما أنشده سيبويه من قوله :

فرج الفتى للخير مـاإن رأيتـه على السن خيراً لا يـزال يـزيـد

فكان هذا الرائد لمـا كان في إنكاره لمـا رآه من تعفي الآثـار ودروس الـديـار أدخل (إن) فشـدده كما شـدد (خـالـدّ) ونحوه في الوقف ثم ألحـق الهـاء كما ألحـق الألف في (سبسب) وفي نحو ماأنشده أبو زيد :

ببـازل وجنـاء أو عيهـلّ كأن مهـواهـا على الكلكل

لأن كل واحد من الياء وأختها والهاء يلحق بعد القافيـة ، فجرى الهـاء هنـا مجرى ذلك .

فإن قلت : فهل يجوز أن تكون الهمزة من (بيـدا) في قولـه : (بيـدا انـه) همزة بيـداء كـ (حمراء) إلا أنـه صرف للضرورة ونون وشـدد التنوين ، فـالجواب أن ذلـك لا يجـوز : لأن التنـوين لا يلحـق في الـوقف ، ألا ترى أن من قـال : (مررت بخـالـدّ) و (بـسبسبّ) يشـدد حرف الإعراب . فلا يكون هـذا إلا على ماذكرته لك من قصر الاسم .

ويكـون هـذا على وجـهٍ آخر أقرب متنـاولاً من الأول . وهـو أن تقـول إنـه يعني : نعم ، على أن يكون خاطب نفسه بقوله : (هل تعرف الدار) وإن كانت العـلامـة للمخـاطب ، وهـذا نحـو متسـع في كـلامهم إذا أرادوا تنبيـه أنفسهم أو

تحضيضها أنزلوه منزلة العين المخاطب . فمن ذلك ما حكاه من قولهم : (أنا أفعل كذا وكذا أيها الرجل) و (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) وقوله :

ودع هريرة إن الركب مرتحل ... وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

ومن هذا الباب عندي قوله تعالى فيمن قرأه وقفاً : فـ ﴿ قال أعلم أن الله على كل شيء قدير ﴾ [سورة البقرة ٢٥٩] ، لم يرد تنبيه غيره وإعلامه ، وإنما أراد أن يعلم هو نفسه ما خطر له حساً وعياناً لأن المشاهدة ليس وراءها في الإبانة منزلة . فكذلك قوله : (هل تعرف الدار ببيدا) ثم قال : (إنه) أي : نعم أعرف ، فأجاب نفسه إذ أنزلها منزلة المخاطب . وقال سيبويه : قوله :

ويقلن شيب قد علا ... ك وقد كبرت فقلت إنّهْ

إن المعنى فيه : (نعم) . وكان أبو بكر أجاز فيه مرة أن تكون (أن) المحذوفة الخبر كأنه قال : (إن الشيب قد علاني) فأضمره فجرى بذلك ذكره وحذف خبره للدلالة عليه . قال : وحذف الخبر في هذا أحسن لأن عنايته بإثبات المشيب نفسه ، كما أنه يحذف معها الخبر لما كان غرضه ووكده إثبات (المحل) في قوله :

إن محلاً وإن مرتحلا

حسن حذف الخبر منه . قال : وهذا أحد ما تشبه فيه (إن) لا النافية العاملة النصب .

فأما التي في قوله : (قد تعفت انه) فيجوز فيه ما أجزناه فيما قبله من زيادة (إن) للإنكار ، وكونها بمعنى (نعم) ، وأن تكون المشبهة بالفعل المحذوفة الخبر .

فأما قوله : (فانهلت العينان تسفحنه) فإن شئت أجزته على وجه ضعيف ، وهو أن يكون أتبع القافية سائر القوافي كما جمع الآخر (باباً) على

(أبوبة) ، لما أتبع (أخبية) . وهذا في ذوات الكلم أسهل منه فيما كان علماً للإعراب .

وقد حكى سيبويه :

. . . . وقد بدا هنك من المئزر

وأنكر ذلك أبو العباس وأصحابه . وإن شئت أجزته على شيء آخر ، وهو أن تجعله النون الثقيلة كأنه قال : فانهلت العينان هي تسفحنه فذكر اثنين فرد إليه ضمير واحد ، لأن في سفح إحداهما سفح الأخرى . وقد قال الآخر :

ومهمهين قذفين مرتين

ثم قال : (قطعته) فأفرد الضمير . ولا يكون أن تعدّ موضع (تسفحنه) على هذا الوجه نصباً بالحال[1] ، لأن النون لا تدخل إلا في المستقبل دون الحال . فإن قلت : فقد قالوا : (مررت برجل معه صقر صائداً به[2] غداً) ونحو هذا . قيل : هذا يقوم مقام الحال ، ومقدر المنتصب على الحال غيره ، وهذا المنتصب على الحال القائم مقامها لوجه له حالاً لجاز ، وليس كذلك ما فيه إحدى النونين . وهذا الفعل دخول التنوين فيه أمارة يعلم أن الفعل معها لا يكون للحال ، فلا يحسن أن يقوم مقامها لذلك . ولا يكون إياها أيضاً . فأما على الوجه الأول فلا يمتنع أن تقدره حالاً وإن أفرد الضمير منه . وإذا جاء في الصفات مثل (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) و (مررت برجلين صالح وطالح) كانت إجازة مثله في الحال أسوغ . وإن شئت أجزته على شيء آخر ، وهو أن تقول : يريد تسفح إنه ، أي نعم ، فحذف الهمزة حذفاً ، كما حذفوها فيما حكاه سيبويه من قولهم : (ويلمه) يريدون : لأمه ، ثم حذف علم الإعراب مثل (بداهنك) حركها بحركة الهمزة المحذوفة ، أو حركها بما عليه سائر الأبيات الأخر ليشاكل بينها .

---

(١) كذا ، ولعل الوجه : على الحال .

(٢) في الأصل : معه صقر وسافر به ، خطأ .

وفي كل هذه الوجوه ضعف ، إلا أنه لابد أن يحمل على شيء ، وأقيسها أجودها .

فأما (لاتسخري منا سليمى انه) فتكون (إن) العاملة النصب . وتحتمل الهاء ضربين ، أحدهما أن تكون ضمير القصة والحديث ويكون (إنا لحلالون) في موضع الخبر . وفي التنزيل ﴿ إن ربك ﴾ وبعدها الخبر ﴿ إن ربك ﴾ [سورة النحل ١١٠] ، ويجوز أن تكون الهاء للوقف . كأنه كرر (إن) كما كرر الآخر في قوله : حتى تراها وكأن وكأن .

فأما (في سلكنه) فيجوز أن يلحق النون للإلحاق بـ (جنجن) ونحوه ، ثم يشدد للوقف ، ثم يلحق الهاء كما لحقت الياء (الكلكلي) و (العيهلي) .

ويقوي هذا أنهم قالوا : (فرسن) و (رعشن) و (علجن) ونحو هذا مما زيدت النون في أواخرهن .

ويجوز في (الثغرنه) ماجاز في (سلكنه) من زيادة النون . فإن قلت : إن النون في (سلكنه) للإلحاق ، لأن في الكلام مثل (جنجن) و (زبرج) وليس فيه مثل (جعفر) فيكون (الثغرنه) ملحقاً به . فالقول أن ذلك جائز ، وإن لم يكن في الأصول مثل (جعفر) ، ألا ترى أنه قد جاء (جندب) وليس عند سيبويه مثل (جعفر) ، وقالوا : (قبعثرى) فزادوا الألف ، فلا يجوز أن يكون هذا ملحقاً بشيء ، فكذلك النون في هذا الحرف يجوز زيادتها ، وإن لم يكن في الأصول على مثاله .

وقال أبو زيد : إنه في هذه الأبيات : أراد في هذا كله (إنه) فخفف الهمزة ، ثم ذهبت الألف التي مكان الهمزة لالتقاء الساكنين .

☆ ☆ ☆

المراجع والمصادر

الإبدال ـ لأبي الطيب اللغوي

تحقيق عز الدين التنوخي ـ ط . المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٩ هـ ـ ١٩٦٠ م

ابن جني ـ للدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار النذير .

أبو حيان النحوي ـ الدكتورة خديجة الحديثي ـ مكتبة النهضة بغداد

الطبعة الأولى ـ ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م

أبو زكريا الفرّاء ـ ومذهبه في النحو

تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري ـ المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ـ نشر الرسائل الجامعية . ١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٢ م

أبو علي الفارسي ـ تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي

مطبعة نهضة مصر ـ ٢٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م

إحياء النحو ـ إبراهيم مصطفى

لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٥٩ م

أخبار النحويين البصريين : تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي

تحقيق : طه محمد الزيني ـ محمد عبد المنعم خفاجي

ملتزم الطبع والنشر ـ مصطفى البابي الحلبي بمصر ـ الطبعة الأولى القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م

الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ـ طبعة حيدر آباد ـ ١٣٣٢ هـ

أساس البلاغة للزمخشري ـ ط . دار الكتب المصرية

الأشباه والنظائر في النحو ـ تأليف جلال الدين السيوطي
مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ـ الطبعة الثانية ١٣٥٩ هـ
أشتات مجتمعات في اللغة والأدب
عباس محمود العقاد ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثانية
إصلاح المنطق لابن السكيت ـ دار المعارف
تحقيق أحمد شاكر ـ عبد السلام هارون ـ ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م
الأصمعيات
تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ـ دار المعارف بمصر
١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥ م
الأضداد لابن الأنباري
تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ ط . الكويت ١٩٦٠ م
إعراب القرآن ، للنحاس
مصورة عن مخطوطة نور عثانية .
الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني
ط . دار الكتب المصرية
الإغراب في جدل الإعراب
تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري
تحقيق سعيد الأفغاني ـ مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٧ م
الاقتراح في علم أصول النحو
تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ـ الطبعة الثانية
جمعية دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٩ هـ
أمالي الزجاجي
تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ١٣٨٢ هـ

أمالي ابن الشجري
ط . حيدر آباد ١٣٤٩ هـ

الأمالي لأبي علي القالي

ط . دار الكتب المصرية .

أمالي المرتضى

تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م

إنباه الرواة للقفطي

تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ طبعة دار الكتب المصرية

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

تأليف : كمال الدين أبي البركات الأنباري النحوي

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة

الطبعة الرابعة ـ ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م

الإيضاح في علل النحو

تأليف أبي القاسم الزجاجي ـ تحقيق مازن المبارك

مكتبة دار العروبة ـ مطبعة المدني ـ ١٣٧٨ هـ ـ ١٩٥٩ م

الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق

تأليف : محمد شاكر ـ مطبعة دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثالثة ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م

البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

مطبعة السعادة بالقاهرة ـ ١٣٢٨ هـ

بدائع الفوائد : تأليف ابن قيّم الجوزية

إدارة الطباعة المنيرية

البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ

تحقيق د . أحمد أحمد بدوي ـ د . حامد عبد المجيد

مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٠ م

البيان والتبيين للجاحظ

تحقيق عبد السلام هارون ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٤٨ م

تاج العروس ، لمرتضى الزبيدي
تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة
تحقيق السيد صقر ـ دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م
تحصيل عين الذهب ، مطبوع بحاشية كتاب (شرح شواهد سيبويه) للأعلم.
التركيب اللغوي للأدب
د . لطفي عبد البديع ـ دار النهضة ١٩٧٠ م
تفسير الطبري
تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر ـ ط . دار المعارف .
التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية
تأليف : ابن حزم الأندلسي ـ تحقيق الدكتور إحسان عباس
جامعة الخرطوم ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ١٩٥٩ م
تهذيب الألفاظ لابن السكيت
المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت ١٨٩٥ م
التيسير في القراءات السبع
تأليف : الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني
عني بتصحيحه : اوتوبرتزل
أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد
استنابول ـ مطبعة الدولة ١٩٣٠ م
الجمهرة لابن دريد
طبعة حيدر آباد ١٣٤٤ هـ
جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي
المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤٥ هـ ـ ١٩٢٦ م
الحجة في علل القراءات السبع
تحقيق : الدكتور علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي
دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م

الحروف لابن السكيت
تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - مستخرج من حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس
حضارة الإسلام في دراسة توينبي للتاريخ
تأليف فؤاد محمد شبل - المكتبة الثقافية العدد ٢١١
الحيوان للجاحظ
تحقيق عبد السلام هارون - مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م
خزانة الأدب ، تأليف عبد القادر البغدادي
الطبعة الأولى بالمطبعة الميرية ببولاق - ١٢٩٩ هـ
الخصائص
تأليف أبي الفتح عثمان بن جني - حققه محمد علي النجار
مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م
الخيل لأبي عبيدة - حيدر آباد
دراسات في العربية وتاريخها
تأليف الأستاذ محمد الخضر حسين - المكتب الإسلامي - مكتبة دار الفتح
الطبعة الثانية - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م
دراسات نقدية في النحو العربي (الجزء الأول)
تأليف الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب
مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٥٧ م
دلائل الإعجاز
تأليف عبد القاهر الجرجاني - صحح أصله محمد عبده
محمد محمود التركزي الشنقيطي
طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر
الديباج المذهب ، لابن فرحون

ديوان الأخطل تحقيق أنطون صالحاني
المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٨٩١ م
ديوان الأعشى تحقيق جابر

ديوان الطرماح
طبعة كرنكو مع ديوان طفيل الغنوي ـ لندن ١٩٢٧ م
طبعة دمشق تحقيق عزة حسن ١٩٦٨ م
ديوان لبيد تحقيق الدكتور إحسان عباس
ط . الكويت سنة ١٩٦٢ م
ديوان النابغة الذبياني ، بشرح ابن السكيت
تحقيق : د . شكري فيصل ـ بيروت ١٩٦٨ م
رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية
تأليف : عباس حسن ـ مطبعة العالم العربي بالقاهرة ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م
الرد على المنطقيين لابن تيمية
تحقيق عبد الصمد شرف الدين ـ بومباي ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م
الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي
تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار الفكر العربي ١٩٤٧ م
رسائل أبي العلاء
تحقيق مرجليوث : طبعة أوكسفورد ١٨٩٨ م
رسالة الغفران لأبي العلاء المعري
تحقيق الدكتورة بنت الشاطىء ـ الطبعة الثانية ـ دار المعارف
رسالة الملائكة لأبي العلاء
تحقيق سليم الجندي ـ طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق
الرمّاني النحوي
تأليف مازن مبارك ـ مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٣ م
سرّ صناعة الإعراب ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني

تحقيق : مصطفى السقا ، محمد الزفزاف ، إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين
إدارة إحياء التراث القديم ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر
الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م
السماع والقياس ، تأليف : أحمد تيمور باشا
لجنة نشر المؤلفات التيمورية ، مطابع دار الكتاب العربي بمصر ـ الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م
سمط اللآلئ (اللآلئ لأبي عبيد البكري وذيله والتعليقات عليه للميمني)
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤ هـ ـ ١٩٣٦ م
سيبويه إمام النحاة ، تأليف الدكتور علي النجدي ناصف
مكتبة نهضة مصر ، مطبعة لجنة البيان العربي ١٣٧٢ هـ ـ ١٩٥٣ م ، القاهرة
شرح أشعار الهذليين للسكري
تحقيق عبد الستار فراج ـ دار العروبة بالقاهرة ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٥ م
شرح الحماسة للمرزوقي
تحقيق : عبد السلام هارون وأحمد أمين
ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥١ م
شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده ، تأليف : رضي الدين الأستراباذي
تحقيق : محمد نور الحسن ـ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ محمد الزفزاف
الطبعة الأولى ـ مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٨ هـ ـ ١٩٣٩ م
شرح الشواهد للعيني (على هامش الخزانة)
شرح القصائد السبع
تحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف ١٩٦٣ م
شرح الكافية للرضي الأستراباذي
طبعة استانبول ـ سنة ١٣١٠ هـ
شرح الكافية الشافية ، لابن مالك
مصورة عن مخطوطة الظاهرية

شرح المفصّل للشيخ موفق الدِين يعيش بن علي بن يعيش النحوي
إدارة الطباعة المنيرية بمصر
شرح المفضليات لابن الأنباري
تحقيق لايل - بيروت ١٩٢٠ م
شواذ ابن خالويه
عني بنشره برجشتراسر - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م
شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح
تأليف ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مكتبة دار العروبة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م
ضحى الإسلام : أحمد أمين
الطبعة الخامسة - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م
طبقات فحول الشعراء ، تأليف محمد بن سلاّم الجمحي
تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر - دار المعارف للطباعة والنشر سلسلة ذخائر العرب (٧) ١٩٥٢ م
طبقات النحويين واللغويين ، تأليف أبي البكر محمد بن الحسن الزبيدي
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الخانجي الكتبي بمصر
الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م
العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب
تأليف : يوهان فك - نقله إلى العربية - الدكتور عبد الحليم النجار - بتصدير أحمد أمين بك - وتقديم محمد يوسف موسى
الناشر : مكتبة الخانجي بمصر - مطبعة دار الكتاب العربي
القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م
علم الجمال ، تأليف : بنديتوكروتشه
عرّبه : نزيه الحكيم ، راجعه : بديع الكسم المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية
المطبعة الهاشمية ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م

العمدة لابن رشيق
تحقيق : محي الدين عبد الحميد
مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م
عيون الأخبار لابن قتيبة
طبعة دار الكتب
فن البحث العلمي ، تأليف و . أ . ب . بفروج ، ترجمة : زكريا فهمي
راجعه : د . أحمد مصطفى أحمد - دار النهضة العربية ١٩٦٣ م
الفهرست ، تأليف ابن النديم
تحقيق : جوستاف فلوجل - طبعة مصورة - روائع التراث العربي
مكتبة خياط - بيروت ١٩٦٤ م
في أصول النحو ، تأليف : سعيد الأفغاني
مطبعة جامعة دمشق الطبعة الثالثة - ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م
الكامل في اللغة والأدب والنحو التصريف ، تأليف : الإمام أبي العباس المبرّد
تحقيق الدكتور زكي مبارك - الطبعة الأولى
١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
الكتاب ، تأليف : أبي بشر عمرو الملقب سيبويه
المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - الطبعة الأولى ١٣١٦ هـ
اللامات للزجاجي
تحقيق : د . مازن المبارك - طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م
لباب الآداب - أسامة بن منقذ
تحقيق : أحمد محمد شاكر
المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م
لسان العرب ، لابن منظور
ط . بيروت - ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م
اللغة - تأليف : ج . فندريس

تعريف : عبد الحميد الدواخلي ـ محمد القصاص
الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية ـ مطبعة لجنة البيان العربي سنة ١٩٥٠ م .

اللغة بين المعيارية والوصفية ، تأليف : د . تمام حسّان
مكتبة الأنجلو المصرية ـ ١٩٥٨ م

لمع الأدلة ، لابن الأنباري
تحقيق : سعيد الأفغاني

مجاز القرآن لابن قتيبة
تحقيق : د . محمد فؤاد سزكين ـ القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م ، طبعة الخانجي

مجالس ثعلب
تحقيق : عبد السلام هارون ـ دار المعارف ، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ م

مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
تحقيق : عبد السلام محمد هارون ـ سلسلة التراث العربي ، الكويت ١٩٦٢ م

مجموعة المعاني ـ مجهول المؤلف
مطبعة الجوائب بالقسطنطينية ١٣٠١ هـ

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق : الدكتور علي النجدي ناصف ـ الدكتور عبد الحليم النجار ـ عبد الفتاح إسماعيل شلبي
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي
القاهرة ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦ م

مختارات ابن الشجري
تحقيق : محمود حسن زناتي ، مطبعة الاعتماد بمصر ـ ١٣٤٤ هـ ـ ١٩٢٦ م

المدارس النحوية ، تأليف : الدكتور شوقي ضيف
طبعة دار المعارف بمصر ، يناير سنة ١٩٦٨ م

مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، تأليف : مهدي المخزومي
مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثانية ـ ١٣٧٧ هـ ـ ١٩٥٨ م

المزهر ، تأليف : جلال الدين السيوطي
تحقيق : محمد أحمد جاد المولى ، علي البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم
مطبعة دار إحياء الكتب العربية
المستصفى لأبي حامد الغزالي
المطبعة الأميرية ببولاق ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٣٢٢ هـ
المطول في شرح التلخيص
لسعد التفتازاني ـ طبعة القسطنطينية سنة ١٢١٠ هـ
المعاني الكبير لابن قتيبة
حيدر آباد ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٤٩ م
معاني القرآن ، تأليف : أبي زكريا يحي بن زياد الفراء
تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ـ محمد علي النجار
مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م
معجم الأدباء ، لياقوت الحموي
طبعة أحمد فريد رفاعي
معجم البلدان : لياقوت الحموي
طبعة بيروت ـ ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م
المعرب للجواليقي
تحقيق : أحمد شاكر ـ دار الكتب ١٣٦١ هـ
مغني اللبيب : لابن هشام
ط . محي الدين عبد الحميد
مفتاح السعادة : لطاش كبري زاده
ط . الهند
مقاييس اللغة لابن فارس
تحقيق : عبد السلام هارون ـ مطبعة عيسى الحلبي ١٣٦٦ هـ
المقتضب : تأليف : المبرد
تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ لجنة

إحياء التراث الإسلامي ـ الجمهورية العربية المتحدة
١٣٨٢ هـ ـ ١٩٦٣ م
مقدمة تهذيب اللغة ، تأليف : محمد بن أحمد الأزهري
تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار
دار مصر للطباعة ـ الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٦ م
الممتع في التصريف ، لابن عصفور
تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، حلب ، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م
مناهج البحث في اللغة
تأليف د . تمام حسان ـ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥ م
مناهج البحث عند مفكري الإسلام ـ واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي
تأليف : دكتور علي سامي النشار ـ المكتبة الفلسفية
دار المعارف ـ سنة ١٩٦٥ م
المنصف : شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري .
تحقيق : إبراهيم مصطفى ـ عبد الله أمين
إدارة إحياء التراث القديم ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م
المنطق (نظرية البحث) تأليف : جون ديوي
ترجمة وتصدير وتعليق : د . زكي نجيب محمود ـ مكتبة الدراسات الفلسفية ـ دار المعارف بمصر ـ ١٩٦٠ م
المنطق الصوري والرياضي ، تأليف : عبد الرحمن بدوي
ملتزم النشر والطبع مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٦٣ م
الموشح للمرزباني
تحقيق : علي البجاوي ـ دار نهضة مصر ١٩٦٥ م
موقف ابن مضاء من مناهج النحاة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة
محمد فرج عيد

النحو العربي ـ العلة النحوية : نشأتها وتطورها ، تأليف : د . مازن المبارك
مطبعة المكتبة الحديثة ، الطبعة الأولى ـ ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م
النحو العربي ومنطق أرسطو ، عبد الرحمن الحاج صالح
النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة
تأليف محمد أحمد عرفة ـ مطبعة السعادة ١٩٣٧ م
نزهة الألباء في طبقات الأدباء
تأليف : أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري
تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرّائي
مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٥٩ م
النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري
تحقيق : محمد أحمد دهمان . ط . دمشق ١٣٤٥ هـ
نفح الطيب : للمقري
ط . محيي الدين عبد الحميد
نقائض جرير والفرزدق
تحقيق بيفان ـ ليدن ١٩٠٥ م
نوادر أبي زيد
المطبعة الكاثوليكية ببيروت ـ ١٨٩٤ م
همع الهوامع لجلال الدين السيوطي
عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني ، الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ مطبعة السعادة
الوساطة بين المتنبي وخصومه ، تأليف : علي بن عبد العزيز الجرجاني
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ـ علي محمد البجاوي
دار إحياء الكتب العربية ـ الطبعة الثالثة
يونس بن حبيب ، تأليف : الدكتور حسين نصار
سلسلة أعلام العرب ـ وزارة الثقافة ـ دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٨ م

الفهرس